انتخابات 2024

المحتويات

٢ **الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة**
بقلم جون بيبي

٧ **تسمية مرشحي الرئاسة والديمقراطية الأميركية**
بقلم ستيفن وين

١٢ **إجراءات الانتخابات الأميركية**
بقلم مايكل تروغوت

١٦ **جدول مواعيد انتخابات عام ٢٠٠٤**

١٨ **مقابلة مع توماس مان: حملة انتخابات عام ٢٠٠٤**
بقلم بول ملامود

٢٢ **انتخابات الكونغرس**
بقلم جون آلدريتش

٢٧ **استطلاعات الرأي، المعلقون وانتخابات ٢٠٠٤**

٣١ **وضع تمويل الحملات الانتخابية**
بقلم جوزيف كانتور

٣٥ **معجم المصطلحات الانتخابية**

٣٧ **قراءات إضافية ومواقع إنترنتية**

الغلاف: على مدى أكثر من مئة عام، زيّنت أزرار الحملات الانتخابية سترات الناخبين الأميركيين، وهو دليل ليس على حيوية المشهد الانتخابي الأميركي، وإنما على قدر الحماس المطلق المرافق لمشاركة هؤلاء الناخبين به.

الصفحة المقابلة: البيت الأبيض، واشنطن، دي سي

المحرر التنفيذي:
جورج كلاك

المحرر: بول ملامود

المدير الفني:
تاديوس ميكسنسكي

محررة الصور: جون ستيرن

محرر الطبعة العربية:
مفيد الديك

PICTURE CREDITS: Credits from left to right are separated by semicolons; from top to bottom by dashes. All engravings courtesy Bureau of Printing and Engraving. Cover and inside cover: courtesy New York Historical Society. 2: c HultonArchive by Getty Images. 3: c HultonArchive by Getty Images. 4: c HultonArchive by Getty Images (4). 5: c HultonArchive by Getty Images (3). 7: c Getty Images. 8: Krause Publications (2); c Bettmann/CORBIS. 9: c REUTERS. 10: (George Bush): c Stephen Crowley/The New York Times. 11: c CORBIS; Krause Publications (2). 12: Republished with permission of The Globe Newspaper Company, Inc. – c Vincent Laforet/The New York Times. 13: c REUTERS; c Shane Young/The New York Times -- c Suzanne DeChillo/The New York Times -- c Andrew Itkoff/The New York Times -- c Rob Crandall/The Image Works. 14: c Jenni Girtman/Atlanta Journal Constitution -- c Jim West/The Image Works. 15: c AFP/CORBIS. 16-17: Richard Anderson. 23: AP/Wide World Photos -- c Doug Mills/The New York Times. 25: c Doug Mills/The New York Times; AP/Wide World Photos (3). 26: AP/Wide World Photos -- c AFP/CORBIS. 27: c CORBIS -- c Bettmann/CORBIS -- c Philip Jones Griffiths/Magnum Photos. 28 c Getty Images. 29: c Bob Daemmrich/The Image Works (2) 30: c Brooks Kraft/CORBIS -- courtesy Meet the Press (2). 31: c Paul Hosefros/The New York Times -- c REUTERS. 33: AP/Wide World Photos -- c REUTERS -- c Mark Peterson/CORBIS SABA. 34: AP/Wide World Photos. 37: (George Bush portrait): c Najlah Feanny/CORBIS SABA. Back cover: courtesy New York Historical Society.

الولايات المتحدة
انتخابات 2004

تنطوي هذه النشرة على نظرة تمهيدية عامة للعملية الانتخابية الأميركية للأشخاص غير الملمّين بممارسات وتقاليد الانتخابات الأميركية. ففي هذا الكتيب، «الانتخابات الأميركية ٢٠٠٤» كلّفنا سبعة خبراء، معظمهم من المتخصصين في العلوم السياسية، بتوضيح الجوانب المهمة للانتخابات المقبلة للقراء في الدول الأجنبية التي قد تتّبع طرقا مختلفة في انتخاب حكوماتها.

ويبدأ جون ب. بيبي المناقشة بتقديم عرض للأحزاب السياسية في النظام الأميركي. ومع أن الأحزاب ليست مذكورة في الدستور الأميركي (١٧٨٩) إلا أنها تطورت منذ بداياتها في أوائل القرن التاسع عشر وأصبحت معلما أساسيا من معالم الديمقراطية الأميركية. وقد أشار البعض إلى أن معظم الإستقرار المقترن بالحكومة الأميركية يستند إلى حقيقة أن الحزبين مهيمنان عليها منذ أكثر من قرن.

ثم يوضح ستيفين ج. وين حملة انتخابات الرئاسة الطويلة، وبخاصة عملية الترشيح. ومرة أخرى نجد أن الدستور لا يورد ذكر جوانب حيوية من النظام الأميركي، كمؤتمرات الترشيح الحزبية والانتخابات التمهيدية، ولكن هذه الأمور نشأت عن تطور تاريخي متجذر في السنوات الأولى للجمهورية الأميركية. وبعد ذلك يصف مايكل و. تروغوت بالتفصيل كيف تضمن المؤسسات الانتخابية النزاهة، كما يبحث الإجراءات المتعلقة بتسجيل الناخبين، وعدّ الأصوات، وكيفية إعداد بطاقة الإقتراع.

وتتناول مقابلتنا مع المحلل السياسي البارز توماس مان من مؤسسة بروكنغز بوضوح تام الانتخابات المقبلة. ويركّز مان في حديثه الذي تم قبل عدة أشهر من انعقاد المؤتمر الحزبي الأول للترشيح لانتخابات الرئاسة (في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤) على ما الذي يجب ترقبه مع اقتراب الانتخابات المقبلة. ويذكّرنا جون هـ. ألدريتش بأن العام ٢٠٠٤ يشتمل على أكثر من انتخابات الرئاسة. إذ سيتم التنافس أيضا على جميع مقاعد مجلس النواب الأربعمئة والخمسة والثلاثين وعلى ثلث مقاعد مجلس الشيوخ المئة. كما سيتم انتخاب حكام ورؤساء بلديات ومجالس تشريعية في الولايات في سائر أنحاء أميركا. ومما يزيد الاهتمام بالانتخابات هو الحقيقة الكامنة في أنه من الممكن في النظام الأميركي لحزب واحد أن يفوز بالرئاسة في البيت الأبيض مع سيطرة حزب آخر على مجلسي الكونغرس. وخلافا للأنظمة البرلمانية فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية تنتخبان بصورة مستقلة الواحدة عن الأخرى في الولايات المتحدة.

وأخيرا، فإننا نأخذ بالاعتبار جانبين للعملية أصبحا حاسمين في الانتخابات الحديثة، وهما استطلاعات الرأي العام والقوانين المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية. ويؤكد جون زغبي، وهو رئيس شركة متخصصة باستطلاعات الرأي العام، أن استطلاعات الرأي العام قد تكون مفيدة للمرشحين في تحديد القضايا المهمة بالنسبة للناخبين، ولكن من الممكن إساءة استخدامها أو إساءة تفسيرها عند محاولة التنبؤ بالنتائج. ثم يقدّم جوزيف ي. كانتور توضيحا دقيقا للقوانين المعقدة التي تنظم التبرعات المالية ونفقات الانتخابات الأميركية. وقد تم إنفاق ٦٠٧ ملايين دولار على انتخابات الرئاسة وحدها في العام ٢٠٠٠. ويشتمل تنظيم الحملات السياسية على تضارب ملاحظ بين قيمتين أساسيتين من القيم الأميركية هما حرية التعبير عن الرأي، كما يكفلها التعديل الأول للدستور الأميركي، وضمان وجود جو عام نزيه وصريح بالنسبة لجميع المرشحين.

وكما يوحي العديد من كتابنا في هذا الكتيب، فإن أهم سمة مميزة لنظام الانتخاب الأميركي عبر أكثر من قرنين هي استقراره الأساسي، وهو استقرار يستجيب للحاجة إلى التحديث والتغيير. ويحدونا الأمل، مع مرور أحداث انتخابات العام ٢٠٠٤ خلال الأشهر القادمة، في أن يجد القراء في سائر أنحاء العالم هذا الكتيب مفيدا كدليل فيما يتعلق بالسياق التاريخي والجوانب الفريدة للحملة الانتخابية الراهنة.

الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة

بقلم جون إف. بيبي

عندما وضع مؤسسو الجمهورية الأميركية دستور الولايات المتحدة في العام ١٧٨٧، لم يتصوروا دوراً للأحزاب السياسية في النظام الحكومي. وفي الحقيقة، فإنهم سعوا من خلال ترتيبات دستورية متنوعة، مثل فصل السلطات، والضوابط والتوازنات، والنظام الفدرالي، والانتخاب غير المباشر لرئيس الجمهورية من قبل هيئة انتخابية، إلى عزل الجمهورية الجديدة عن الأحزاب والفئات السياسية.

وعلى الرغم من نوايا المؤسسين، أصبحت الولايات المتحدة الأميركية في العام ١٨٠٠ أول دولة تطور أحزاباً منظمة على الصعيد القومي وتنقل السلطة التنفيذية من حزب إلى آخر عن طريق الانتخابات.

ظهور وانتشار الأحزاب السياسية

إن تطور الأحزاب السياسية كان مرتبطا إرتباطا وثيقا باتساع حق الاقتراع عندما ألغيت مؤهلات الملكية باعتبارها مؤهلا للتصويت خلال أوائل القرن التاسع عشر. ومع اتساع جمهور الناخبين على نطاق واسع، تطلب الأمر وسيلة لتعبئة جموع الناخبين. وأصبحت الأحزاب السياسية ذات صفة مؤسساتية لإنجاز هذه المهمة الأساسية. وهكذا، برزت الأحزاب في أميركا كجزء من هذا التوسع للديمقراطية، ومع حلول ثلاثينات القرن التاسع عشر كانت هذه الأحزاب قد أصبحت جزءاً راسخاً بصورة ثابتة من الحياة السياسية.

جورج واشنطن، الحزب الفدرالي (رئيسا، ١٧٨٩–١٧٩٧)

أسفل: ملصق الحزب الجمهوري الوطني، ١٨٨٠، يحمل صور المرشح الرئاسي (الفائز) الجنرال جيمس أيه غارفيلد ونائب الرئيس المقترح، تشستر أيه آرثور.

وينتشر الحزبان الجمهوري والديمقراطي حالياً في جميع أجزاء العملية السياسية. ويعتبر حوالي ثلثي الأميركيين تقريباً أنفسهم إما جمهوريين أو ديمقراطيين، وحتى أولئك الذين يقولون إنهم مستقلون، عادة ما تكون لهم ميول حزبية ويُظهرون مستويات مرتفعة من الولاء الحزبي. فعلى سبيل المثال، صوّت حوالى ٧٥ بالمئة من المستقلين الذين «يميلون» إما إلى الحزب الديمقراطي أو إلى الحزب الجمهوري لصالح مرشحي الرئاسة المنتمين الى حزبهم المفضل في الانتخابات الرئاسية الخمسة التي جرت ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٦. وفي انتخابات العام ٢٠٠٠ الرئاسية صوّت ٧٩ ممن «يميلون» إلى الحزب الجمهوري لصالح الجمهوري جورج دبليو بوش، في حين صوّت ٧٢ بالمئة من «الميالين» إلى الحزب الديمقراطي لصالح المرشح الديمقراطي، آل غور.

كما يصل تأثير انتشار النفوذ الحزبي إلى الحزب الحاكم. فالحزبان الرئيسيان يسيطران حالياً على رئاسة الجمهورية، والكونغرس، ومناصب حكام الولايات، والمجالس التشريعية التابعة للولايات. وقد كان كل رئيس جمهورية منذ العام ١٨٥٦ حتى الآن إما جمهورياً أو ديمقراطياً. وفي حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بلغ معدل حصة الحزبين الرئيسيين من أصوات الأميركيين المشاركين في انتخاب رئيس الجمهورية ٩٤،٨ بالمئة.

وفي أعقاب انتخابات العام ٢٠٠٢ المحلية ولاختيار أعضاء الكونغرس، كان هناك سناتور مستقل واحد بين المئة سناتور الذين يشكلون مجلس الشيوخ، ونائبان مستقلان فقط من بين الأربعمئة وخمسة وثلاثين نائباً في مجلس النواب الأميركي. أما على صعيد الولايات، فقد كان جميع الحكام الخمسين إما جمهوريين أو ديمقراطيين، ولم يُنتخب سوى واحد وعشرين عضوا في مجالس الولايات التشريعية (أي ٠،٠٠٣ بالمئة) من بين الأكثر من ٧٣٠٠ مشرع ممن لم يكونوا منتمين إلى الحزبين الجمهوري والديمقراطي. والحزبان الرئيسيان هما اللذان ينظمان الحكومة ويهيمنان عليها على الصعيد القومي وصعيد الولايات أيضا.

وعلى الرغم من أن الأحزاب الأميركية تميل الى أن تكون أقل تماسكا من الناحية الإيديولوجية (العقائدية) وأقل ميلاً إلى وضع البرامج من مثيلاتها في كثير من الدول الديمقراطية، إلا أنها تلعب بالفعل دوراً رئيسياً، وفي أحيان كثيرة حاسماً، في صياغة السياسة العامة. وفي الحقيقة، أنه منذ انتخابات العام ١٩٩٤، أظهر الجمهوريون والديمقراطيون في الكونغرس اختلافات سياسية حادة بين الحزبين ومستوى عاليا بصورة غير اعتيادية من توحد الصفوف داخل كل من الحزبين، مقارنة بما كان مألوفاً في الماضي. وتأتي الخلافات السياسية بين الحزبين ضمن سياق انتخابات تجرى مرة كل عامين لاختيار أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ، وهي انتخابات تنطوي على احتمال حقيقي بالتأدية إلى تغيير السيطرة الحزبية في مجلسي النواب والشيوخ. وقد خلق الانقسام حول السياسة، بالإضافة إلى المنافسة الحادة للسيطرة على الكونغرس، في السنوات الأخيرة جواً محموماً من النزاع الحزبي في مجلسي الشيوخ والنواب على السواء. وقد انخرط زعماء كل من الحزبين في الكونغرس والمتنافسون الديمقراطيون للفوز بترشيح حزبهم لخوض الانتخابات الرئاسية، في الفترة السابقة لانتخابات عام ٢٠٠٤، كما انخرطت حكومة بوش، في سلسلة مستمرة من المناورات الرامية إلى كسب فائدة انتخابية.

لماذا نظام الحزبين السياسيين

تبرز المنافسة الانتخابية بين الحزبين باعتبارها واحدة من أبرز الظواهر وأكثرها ديمومة في النظام السياسي الأميركي. فقد سيطر الجمهوريون والديمقراطيون على السياسات الانتخابية منذ الستينات من القرن التاسع عشر. ويعكس هذا السجل الذي لا يضاهيه سجل آخر من حيث احتكار نفس الحزبين لسياسات بلد ما الانتخابية بشكل متواصل جوانب بنيوية للنظام السياسي بالإضافة إلى ميزات خاصة تتميز بها الأحزاب السياسية الأميركية.

إن الترتيب الأميركي المتبع لانتخاب المشرّعين على المستوى القومي ومستوى الولايات هو نظام «العضو الواحد» للدائرة الانتخابية. وما يعنيه هذا هو أن من يحصل من المرشحين على أغلبية الأصوات (أي أكبر عدد من الأصوات في أي دائرة انتخابية) يفوز في الانتخابات. وخلافا لأنظمة الحصص التناسبية، فإن نظام «العضو الواحد» للدائرة يتيح لحزب واحد فقط أن يفوز في أي دائرة محددة. وهكذا فإن نظام «العضو الواحد» يخلق حوافز لتشكيل حزبين كبيرين بقاعدة عريضة لكل منهما قادرين على الفوز بأغلبية في الدوائر الانتخابية، والحكم على الأحزاب الصغيرة والثالثة بهزيمة دائمة تقريباً، دون أن تتوفر لها إمكانية البقاء ما لم تضم قواها إلى حزب رئيسي. ولكن ضم القوى إلى حزب رئيسي ليس خياراً متاحاً لمعظم الأحزاب الثانوية لأن جميع الولايات، باستثناء عدد ضئيل منها، تحظر ما يعرف باللوائح الانتخابية المشتركة التي يتنافس فيها المرشح كمرشح عن أكثر من حزب واحد.

وهناك مسألة أخرى تتعلق بطبيعة المؤسسات وتشكل حافزا آخر يدفع باتجاه نظام الحزبين، وهي ما ينص عليه نظام الهيئة الانتخابية الخاصة باختيار رؤساء الجمهورية. فبموجب هذا النظام لا يُدلي الأميركيون عملياً بأصواتهم لصالح لائحة من المرشحين للرئاسة. بل هم يقترعون في كل ولاية، بدل ذلك، لانتخاب لائحة من «الناخبين» الذين تعتبر أصواتهم مضمونة لمرشح أو آخر. ويتطلب انتخاب رئيس الجمهورية أكثرية مطلقة من مجموع الأصوات الانتخابية الـ ٥٣٨ للولايات الأميركية الخمسين. ويجعل هذا الشرط من الصعب جداً على أي حزب ثالث الوصول إلى رئاسة الجمهورية لأن الأصوات الانتخابية لكل من الولايات توزع على أساس ترتيب يكسب فيه الفائز جميع أصوات الولاية في الهيئة الانتخابية. وهذا يعني أن أي مرشح يحصل على أغلبية الأصوات في الانتخابات الشعبية في تلك الولاية، حتى ولو كانت أغلبية ضئيلة، يفوز بجميع أصوات تلك الولاية في الهيئة الانتخابية. وتعمل الهيئة الانتخابية بذلك، مثلها في ذلك مثل نظام العضو الواحد للدائرة الواحدة، لغير صالح الأحزاب الثالثة، التي تكاد لا تتمتع بأي فرصة للفوز بالأصوات المخصصة لأي ولاية في الدائرة الانتخابية، ناهيك عن الفوز بعدد كاف من الولايات لانتخاب رئيس منها.

وبسيطرة الجمهوريين والديمقراطيين على الجهاز الحكومي، فليس مستغربا أن يكون هذان الحزبان قد وضعا قوانين انتخابية أخرى تعمل لصالحهما. إن مجرد وضع اسم حزب جديد على اللوائح الانتخابية في الولايات يمكن أن يكون عملية صعبة ومكلفة. وكمثال على ذلك فإن ولاية نورث كارولاينا تشترط، لإدراج حزب جديد اسم مرشحه الرئاسي على قائمة انتخابات عام ٢٠٠٤، وجود عريضة تطالب بذلك تحمل تواقيع ٥٨،٨٤٢ من الناخبين. وعلاوة على ذلك، فإن قانون الحملة الانتخابية الفدرالي يمنح فوائد خاصة للأحزاب الرئيسية، بما في ذلك تمويل حكومي للحملات الرئاسية على مستوى أعلى بكثير مما هو متوفر للأحزاب الثانوية، حتى تلك التي حصلت على نسبة الخمسة بالمئة من الأصوات في الانتخابات العامة السابقة التي تؤهلها للحصول على ذلك التمويل.

كما أن عملية اختيار المرشحين المميزة في أميركا تشكل حاجزا بنيويا إضافيا أمام الأحزاب الثالثة. وتتميز الولايات المتحدة عن جميع الدول الديمقراطية الأخرى في العالم في اعتمادها على الانتخابات التمهيدية لاختيار مرشحين حزبيين لمناصب في الولايات وفي الكونغرس، وفي استخدام الانتخابات التمهيدية للرئاسة على مستوى الولاية في عملية اختيار مرشحي الرئاسة. وبناء على هذا النوع من نظام الترشيح، يقوم المقترعون العاديون من بين أبناء الشعب الذين يدلون بأصواتهم في انتخابات الرئاسة التمهيدية باختيار المرشحين للرئاسة. وتسيطر، في معظم الدول، المنظمات الحزبية وزعماء الأحزاب على عملية اختيار مرشح الحزب. أما في الولايات المتحدة الأميركية، فإن الناخبين هم الذين يتخذون القرار النهائي بشأن من سيرشح في نهاية الأمر من الجمهوريين والديمقراطيين.

ورغم أن هذا النظام، يساعد على إيجاد أحزاب أضعف تنظيماً داخلياً عما هو عليه حال الأحزاب في معظم الديمقراطيات الأخرى، فإن عملية المشاركة هذه في تسمية المرشحين قد ساهمت أيضا في سيطرة الجمهوريين والديمقراطيين على السياسات الانتخابية الأميركية طيلة حوالى مئة وخمسين عاما. ويمكن للمتمردين العاملين ضد قرارات أحزابهم السياسية كسب الوصول إلى القوائم الانتخابية العامة، وبالتالي تعزيز فرصهم في تحقيق فوز في الانتخابات العامة من دون تنظيم أحزاب ثالثة، عن طريق الفوز بترشيح حزبهم لهم من خلال الانتخابات التمهيدية. وهكذا، فإن عملية الترشيح التمهيدية تميل نحو توجيه الانشقاق إلى داخل الحزبين الرئيسيين مما يجعل عادة انهماك المنشقين بعملية تشكيل حزب ثالث، التي هي عملية صعبة، أمراً غير ضروري. ويؤدي نظام الانتخابات التمهيدية لاختيار المرشحين للرئاسة، بالطبع، أيضاً إلى جعل النفاذ إلى الحزبين الرئيسيين سهلاً جداً وإلى اختراق حركات اجتماعية «ثانوية ذات آراء متطرفة» أو نوع مرشحين «خارجيين» لهما أحيانا.

جون آدمز،
الحزب الفدرالي
(١٧٩٧-١٨٠١)

أسفل: لافتة الحزب الديمقراطي الوطني، ١٨٨٠، تحمل صور مرشحي الحزب للرئاسة.

الدعم العريض القاعدة والمواقف الوسطية

الأحزاب الأميركية متعددة الطبقات وذات قاعدة عريضة لناحية حصولها على الدعم الانتخابي. وباستثناء الناخبين الأفارقة الأميركيين، الذين صوّت ٩٠ بالمئة منهم للمرشح الديمقراطي في انتخابات العام ٢٠٠٠، فإن كلا من الحزبين الجمهوري والديمقراطي يستمد فعلياً مستويات عالية من التأييد من كل فئة اجتماعية اقتصادية رئيسية في المجتمع. وعلى الرغم من أنه يُعتقد بشكل عام أن أفراد أسر أعضاء نقابات العمال، على سبيل المثال، هم من الديمقراطيين، إلا أن باستطاعة الجمهوريين أن يتوقعوا في معظم الانتخابات أن يحصلوا على

توماس جيفرسون،
الحزب الديمقراطي-الجمهوري
(١٨٠١-١٨٠٩)

من أعلى الى أسفل: لافتة تؤيد ترشيح الجمهوري جون فريمونت ونائبه وليام درايتون في انتخابات العام ١٨٥٦. غلاف النوتة الموسيقية لرقصة الحزب الجمهوري، وضعت تكريما للمرشح الرئاسي وليام ماكينلي. ملصق إعلاني لحملة الحزب الجمهوري يظهر بوليسيس غرانت ونائبه المرشح شويلير كولفاكس، لانتخابات العام ١٨٦٨. ملصق إعلاني لانتخابات العام ١٨٦٠ للحزب الجمهوري يظهر أبراهام لنكولن ونائبه هانيبال هاملين.

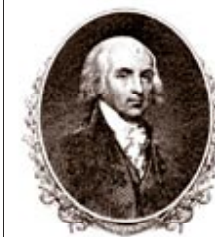

جيمس ماديسون، الحزب الديمقراطي–الجمهوري (١٨٠٩–١٨١٧)

ثلث أصوات نقابات العمال على الأقل، وقد حصل الحزب في العام ١٩٨٤ على ٤٦ بالمئة من تلك الأصوات. كما صوت سبعة وثلاثون بالمئة من أسر أعضاء النقابات لصالح الحزب الجمهوري في العام ٢٠٠٠. وبالمثل، فإنه في الوقت الذي يهبط فيه الدعم للديمقراطيين عادة لدى ارتفاع مستويات الدخل في شرائح المجتمع الأميركي، فإن باستطاعة مرشحي الرئاسة الديمقراطيين أن يتوقعوا في العادة دعما جوهريا من ناخبين من الطبقة فوق المتوسطة. وعلى سبيل المثال، فقد حصل مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة في عام ٢٠٠٠، آل غور، على ٤٣ بالمئة من أصوات الناخبين الذين يبلغ دخلهم العائلي السنوي أكثر من مئة ألف دولار.

وتُبدي الأحزاب السياسية الأميركية مستويات منخفضة نسبيا فيما يتعلق بالوحدة الداخلية، كما أنها تفتقر إلى الالتزام الصارم بإيديولوجية أو مجموعة من الأهداف السياسية. وبدلا من ذلك، فهي تركز اهتمامها الأساسي في المقام الأول تقليدياً على الفوز بالانتخابات والتحكم في موظفي الحكومة. ونظراً لقواعد الأحزاب الأميركية الاجتماعية–الاقتصادية العريضة من الناخبين وحاجتها إلى العمل ضمن مجتمع وسطي بصورة أساسية من الناحية الإيديولوجية، فقد تبنّت مواقف سياسية وسطية بصورة أساسية. وأظهرت هذه الأحزاب أيضا مستوى عاليا من المرونة السياسية. وهذا المسلك غير المتقيد بالنظريات المجردة يمكّن الجمهوريين والديمقراطيين من إجازة وجود تنوع كبير في داخل صفوفهم، كما وأنه ساهم أيضا في مقدرتهم على استيعاب الأحزاب الثالثة وحركات الاحتجاج لدى حدوثها.

أحزاب لامركزية

من الصعب المغالاة في تقدير مدى تميّز الأحزاب الأميركية بهياكل قوة لامركزية. ففي نطاق الحزب الذي يتولى الحكم، لا يستطيع رؤساء الجمهورية أن يفترضوا أن أعضاء حزبهم في الكونغرس سيكونون مؤيدين موالين لبرامج الرئاسة، كما أن قادة الحزب في الكونغرس لا يستطيعون أن يتوقعوا تصويتا على أساس حزبي من جانب أعضاء حزبهم. وفي نطاق تنظيم الحزب، تعمل لجان الحملات الانتخابية من الجمهوريين والديمقراطيين في مجلسي النواب والشيوخ (المؤلفة من المشرعين الموجودين في المجلسين) بصورة مستقلة عن لجان الحزب القومية المرتبطة بالانتخابات الرئاسية–اللجنة القومية الجمهورية واللجنة القومية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمات الحزبية القومية نادراً ما تتدخل في شؤون الحزب على صعيد الولايات باستثناء ممارسة قدر قليل من السلطة بالنسبة للإجراءات المتعلقة باختيار مندوبين إلى مؤتمر الترشيح القومي.

ويعكس هذا المستوى من التشرذم التنظيمي، جزئياً، النتائج المترتبة على نظام الفصل الدستوري بين السلطات، تقسيم السلطة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع اختيار كل سلطة منها من خلال إجراءات مختلفة، وتحديد فترات مختلفة لأعضاء كل منها في مناصبهم، وتمتع كل منها بالاستقلالية عن السلطتين الأخريين. ويوجد هذا النظام من سلطات الحكومة الموزعة بين أجزائها حوافز محدودة فقط لتوحيد صفوف المشرعين من حزب معين مع رئيس جمهورية من نفس حزبهم. وينطبق هذا بشكل عام سواء تعلق الأمر بعلاقة أعضاء الكونغرس برئيس من نفس حزبهم، أو بعلاقة مشابهة بين مشرعين في ولاية ما وحاكم تلك الولاية.

كما أن مبدأ النظام الفدرالي الذي نص عليه الدستور، والذي استحدث نظاماً متعدد الطبقات من حكومة فدرالية وحكومات ولايات وحكومات محلية في الولايات المتحدة، يزيد من لامركزية الأحزاب عن طريق إيجاد آلاف الدوائر الانتخابية المنفصلة – أيضاً على المستويين الفدرالي والمحلي ومستوى الولايات – ولكل منها موظفوها المنتخبون. وكما أشرنا سابقا، فإن استخدام الانتخابات التمهيدية لاختيار المرشحين يُضعف هو أيضا التنظيمات الحزبية بحرمانها من القدرة على السيطرة على اختيار مرشحي الحزب. ولذلك، يشجّع المرشحون الأفراد على إقامة منظماتهم الشخصية الخاصة بحملاتهم وتعزيز جمهور ناخبيهم للفوز أولا بالانتخابات التمهيدية ومن ثم بالانتخابات العامة. وتُعتبر حتى حملات جمع التبرعات لتمويل الحملة الانتخابية إلى حد كبير من مسؤولية المرشحين الشخصية، لأن منظمات الحزب تملك عادة موارد مالية محدودة وهي غالباً ما تكون مقيدة قانونا وبشكل مشدد في ما يتعلق بكمية المبالغ التي تستطيع المساهمة فيها، وبخاصة في الحملات الانتخابية الفدرالية.

مخاوف الأميركيين بشأن الأحزاب

بالرغم من الأدلة القوية على الحزبية داخل النظام السياسي الأميركي، فإن عدم الثقة في الأحزاب يعتبر من المكوّنات الأساسية المتأصلة في الثقافة المدنية الأميركية. وإن تبني الانتخاب التمهيدي المباشر لاختيار المرشحين للكونغرس وللولايات في وقت مبكر من القرن العشرين والانتشار الواسع النطاق الأحدث عهداً لنظام الانتخابات التمهيدية الرئاسية، التي أصبحت العامل المقرر في الترشيحات الرئاسية،

يعتبران شهادة على المشاعر المناهضة للأحزاب لدى الجمهور. فالأميركيون لا يشعرون بالارتياح تجاه ممارسة زعماء المنظمات الحزبية سلطة كبيرة على حكومتهم. وتكشف استطلاعات الرأي العام على الدوام أن نسبا كبيرة من جمهور الناخبين تعتقد أن الأحزاب تساهم في تشويش القضايا أكثر من توضيحها، وأنه من الأفضل لو أنه لم يكن هناك ما يدل على الصفة الحزبية في بطاقات الاقتراع.

والأحزاب الأميركية لا تعمل في جو ثقافي غير محبذ لها عموماً فقط، بل إنها تواجه أيضا مشكلة العدد المهم من الناخبين الذين لا يعلقّون أهمية كبيرة على هويتهم الحزبية الشخصية. وأحد الأدلة على هذا الإحساس المتضائل بارتباط الناخبين الحزبي هو ما يحدث على نطاق واسع من ظاهرة «تقسيم البطاقة الانتخابية» بحيث يتم التصويت لمرشحين من أحزاب مختلفة في نفس عملية الاقتراع. وهكذا، قام عشرون بالمئة من الناخبين في عام ٢٠٠٠ بتقسيم بطاقاتهم من خلال التصويت لمرشحين من أحزاب مختلفة للرئاسة ولمجلس النواب الأميركي. ونتيجة لذلك، فاز مرشحو الحزب الديمقراطي لمجلس النواب في ٤٠ بالمئة من دوائر مجلس النواب الانتخابية التي فاز فيها جورج دبليو. بوش في الانتخابات الرئاسية.

ونتيجة لضعف الشعور النسبي بالالتزام الحزبي لدى الكثير من الأميركيين، ووجود شريحة لا بأس بها من الناخبين الذين يعتبرون أنفسهم مستقلين، والاتجاه السائد بين نسبة مهمة من المواطنين لممارسة تقسيم البطاقة الانتخابية، باتت الانتخابات الأميركية انتخابات تتمحور أساساً حول المرشح لا الحزب. وعنى هذا على الدوام أن تقاسم سيطرة الحزبين على الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة بات أمرا شائعا في الحكومة القومية وحكومات الولايات الخمسين. وهكذا كانت الرئاسة وعلى الأقل مجلس واحد من مجلسي الكونغرس، في جميع السنوات منذ عام ١٩٨٠، ما عدا أربع سنوات منها، تحت سيطرة حزبين مختلفين. كما تقاسم الحزبان السلطة بعد انتخابات العام ٢٠٠٢ في تسع وعشرين ولاية (أي ٥٨ بالمئة من الولايات).

الأحزاب الثالثة والمرشحون المستقلون

لقد ظل مرشحو الأحزاب الثالثة والمرشحون المستقلون، كما يظهر الجدول المرفق على الصفحة المرفقة، ظاهرة تتكرر في فترات منتظمة في البيئة السياسية الأميركية، رغم العقبات التي تمت مناقشتها سابقا. وغالبا ما كانوا يدفعون بمشاكل اجتماعية فشلت الأحزاب الرئيسية في مجابهتها إلى مقدمة الخطاب السياسي العام، وإلى جدول أعمال الحكومة. ولكن معظم الأحزاب الثالثة كانت تنتعش في انتخابات واحدة ثم تختفي، أو تتلاشى تدريجياً، أو يتم استيعابها من قبل أحد الحزبين الرئيسيين. ومنذ خمسينات القرن التاسع عشر، برز حزب واحد جديد فقط، هو الحزب الجمهوري، تمكّن من تحقيق وضع الحزب الرئيسي. وفي تلك الحالة، كانت هناك مسألة أخلاقية طاغية، هي العبودية، التي أحدثت انقساما في الأمة مما أوجد أساسا لظهور مرشحين ولتعبئة ناخبين لبناء حزب جديد.

وعلى الرغم من أن الجدول لا يوفر كثيرا من الدعم للقول بقدرة الأحزاب الثالثة على البقاء والاستمرار فترة طويلة، فهناك أدلة تثبت أنه يمكن أن يكون لهذه الأحزاب تأثير رئيسي على نتائج الانتخابات. فعلى سبيل المثال، قسم ترشيح ثيودور روزفلت من قبل حزب ثالث في العام ١٩١٢ أصوات الناخبين الذين يصوّتون عادة للجمهوريين ومكّن الديمقراطي وودرو ويلسون من الفوز في الانتخابات دون أن يكون قد حصل على أكثرية مجمل أصوات الناخبين.

وفي العام ١٩٩٢، اجتذب ترشيح روس بيرو ناخبين كانوا في معظمهم يصوّتون كجمهوريين في انتخابات الثمانينات من القرن العشرين وبذلك ساهم في هزيمة الرئيس الجمهوري الذي كان في منصب الرئاسة آنذاك جورج إتش دبليو. بوش. وفي الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٠ التي كانت نتائجها متقاربة جداً بين الجمهوري جورج دبليو. بوش والديمقراطي آل غور، لربما كان غور قد فاز بأصوات ولاية فلوريدا الانتخابية، وبالتالي أحرز أغلبية الأصوات الانتخابية الضرورية للفوز بالرئاسة، لو لم يكن اسم مرشح حزب الخضر، رالف نادر، على بطاقة الاقتراع.

وقد أظهرت استطلاعات الرأي العام على الدوام منذ التسعينات من القرن العشرين مستوى عالياً من الدعم العام لفكرة حزب ثالث. وفي الفترة المؤدية إلى انتخابات العام ٢٠٠٠، وجد استطلاع للرأي العام أجراه معهد غالوب أن سبعة وستين بالمئة من الأميركيين يحبذون ظهور حزب ثالث قوي يكون له مرشحون للرئاسة والكونغرس ولمناصب في الولايات ينافسون مرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وهذا الشعور بالذات، بالإضافة إلى الأموال التي أُنفقت بسخاء في الحملة الانتخابية، هو ما مكن ملياردير تكساس روس بيرو من الفوز بتسعة عشر بالمئة من الأصوات الشعبية في الانتخابات الرئاسية للعام ١٩٩٢، وكانت تلك أعلى نسبة يفوز بها مرشح لا ينتمي إلى أحد الحزبين الرئيسيين منذ فوز ثيودور روزفلت (الحزب التقدمي) بسبعة وعشرين بالمئة منها في عام ١٩١٢.

وعلى الرغم من ظواهر الدعم المحتملة للأحزاب الثالثة، إلا أن هناك حواجز ضخمة تقف حجر عثرة في طريق فوز حزب ثالث بمنصب رئاسة الجمهورية أو حتى الفوز بعدد كبير من مقاعد مجلسي

جيمس مونرو، الحزب الديمقراطي –الجمهوري (١٨١٧–١٨٢٥)

من أعلى الى أسفل: لافتة تؤيد مرشحي العام ١٨٦٨ الديمقراطيين للرئاسة ونيابة الرئاسة، هوراشيو سيمور وفرانك بلير. ملصق إنتخابي للمرشحين الديمقراطيين، الجنرال جورج مكيلان ونائبه جورج بندلتون، حوالى العام ١٨٦٤. ملصق إعلاني يؤيد المرشحين الديمقراطيين للرئاسة ونيابة الرئاسة، صاموئيل تيلدن وتوماس هندريكس، ١٨٧٦.

الهيئة الانتخابية

عندما يتوجه الناخبون الأميركيون إلى صناديق الاقتراع للتصويت من أجل انتخاب الرئيس، يعتقد كثيرون أنهم سيشتركون في انتخاب مباشر لرئيس الجمهورية. من الناحية الفنية، ليست هذه هي الحال وذلك بالنظر لوجود الهيئة الانتخابية التي هي تراث دستوري من القرن الثامن عشر.

إن الهيئة الانتخابية هي الاسم المعطى لمجموعة من «المنتخبين» الذين رُشحوا من قبل ناشطين سياسيين وأعضاء حزبيين داخل كل ولاية أميركية. وفي يوم الانتخاب فإن هؤلاء المنتخبين، الذين تعهدوا بتأييد مرشح أو آخر، يُنتخبون شعبيا. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر وعقب الاقتراع الرئاسي، يجتمع المنتخبون (أعضاء الهيئة الانتخابية) في عواصم ولاياتهم ويدلون بأصواتهم – باقتراع سري – لاختيار رئيس الجمهورية ونائب الرئيس. ولكي يُنتخب رئيس الجمهورية، فإنه يحتاج إلى (٢٧٠) صوتا من أصوات الهيئة الانتخابية.

وفي التاريخ الحديث لم يحدث أن جاء تصويت أعضاء الهيئة الانتخابية مغايرا لنتيجة الانتخابات بالتصويت الشعبي. ولأسباب عديدة، فإن اقتراع الهيئة الانتخابية، الذي يميل، لأسباب فنية، في صالح من يكسب الانتخاب الشعبي، يزيد الأغلبية الظاهرة للمرشح الفائز ويضفي شرعية على الاختيار الشعبي. على أية حال، يظل هناك احتمال في سباق يقترب فيه المرشحون من بعضهم البعض أو سباق بين أحزاب متعددة، بأن لا تعطي الهيئة الانتخابية (٢٧٠) صوتا لصالح أي مرشح. وفي مثل هذه الحالة فإن مجلس النواب سيختار رئيس الجمهورية القادم.

وكان تم تأسيس نظام الهيئة الانتخابية في البند الثاني، القسم الأول، من الدستور الأميركي. وبينما يتعرض النظام لبعض الجدل في الآونة الأخيرة، فإنه ينظر اليه كذلك على أنه قوة مشيعة للاستقرار في النظام الانتخابي الأميركي.

كيف تعمل الهيئة الانتخابية اليوم

★ إن الناخبين المسجلين في الولايات المتحدة الـ «٥٠» وفي مقاطعة كولومبيا (العاصمة) يدلون بأصواتهم لرئيس الجمهورية ولنائب الرئيس في أول يوم ثلاثاء يعقب أول يوم اثنين في شهر نوفمبر في سنة الانتخابات الرئاسية.

★ إن المرشحين الذين يفوزون بغالبية الأصوات الشعبية داخل الولاية يحصلون عادة على جميع الأصوات الانتخابية في الولايات بأسرها.

★ إن عدد أعضاء الهيئة الانتخابية في ولاية ما يساوي عدد أعضاء مجلس الشيوخ والنواب من تلك الولاية. ومقاطعة كولومبيا (العاصمة واشنطن) التي لا تتمتع بتمثيل انتخابي في الكونغرس لها ثلاثة أصوات انتخابية.

★ يجتمع أعضاء الهيئة الانتخابية ويصوّتون رسميا لرئيس الجمهورية ولنائب رئيس الجمهورية في أول يوم اثنين في أعقاب ثاني يوم أربعاء في كانون الأول/ديسمبر من أي سنة انتخابية. ولكي يُنتخب مرشح ما فإن الأمر يتطلب حصوله على أكثرية الأصوات. ولما كان هناك (٥٣٨) عضوا في الهيئة الانتخابية، فإن الحد الأدنى اللازم لفوز الرئيس بتصويت الهيئة الانتخابية هو (٢٧٠) صوتا.

★ وإذا لم يحصل أي مرشح لمنصب الرئيس على أكثرية أصوات الهيئة الانتخابية فإنه يجب على مجلس النواب أن يقرر الفائز من بين الثلاثة الذين حصلوا على أعلى الأصوات من الهيئة الانتخابية. ولهذا فإن أعضاء مجلس النواب يصوتون على اساس انتمائهم، بحيث أن كل عضو في مجلس النواب من أعضاء الهيئة الانتخابية يدلي بصوت واحد.

★ وإذا لم يحصل أي مرشح لمنصب نائب الرئيس على أكثرية أصوات الهيئة الانتخابية فإن على مجلس الشيوخ أن يقرر الفائز من بين الاثنين اللذين حصلا على أعلى الأصوات في الهيئة الانتخابية.

★ يؤدي رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية اليمين ويتوليان منصبيهما في العشرين من شهر يناير الذي يعقب الانتخابات.

الأحزاب الثالثة في التاريخ الأميركي

الحزب الثالث	السنة	النسبة من الأصوات الشعبية	الأصوات الانتخابية	المصير في الانتخابات التالية
المناهض للماسونية	١٨٣٢	٧.٨	٧	أيد مرشحا من الويغ
الأرض الحرة	١٨٤٨	١٠.١	صفر	حصل على ٥٪ من الأصوات؛ وفر قاعدة من المؤيدين للجمهوريين
أنصار «ويغ أميركا»	١٨٥٦	٢١.٥	٨	حُلّ الحزب
الديمقراطي الجنوبي	١٨٦٠	١٨.١	٧٢	حُلّ الحزب
الاتحاد الدستوري	١٨٦٠	١٢.٦	٣٩	حُلّ الحزب
الشعبي	١٨٩٢	٨.٥	٢٢	تبنى مرشحا ديمقراطيا
التقدمي (ت.روزفلت)	١٩١٢	٢٧.٥	٨٨	عاد إلى الحزب الجمهوري
الاشتراكي	١٩١٢	٦	صفر	حصل على ٣.٢ ٪ من الأصوات
التقدمي (ر.لافوليت)	١٩٢٤	١٦.٦	١٣	عاد إلى الحزب الجمهوري
حقوق الولايات ديمقراطي	١٩٤٨	٢.٤	٣٩	حُلّ الحزب
التقدمي (هـ.ولاس)	١٩٤٨	٢.٤	صفر	حصل على ١.٤ ٪ من الأصوات
الأميركي المستقل (ج. ولاس)	١٩٦٨	١٣.٥	٤٦	حصل على ١.٤ ٪ من الأصوات
جون ب. أندرسون	١٩٨٠	٧.١	صفر	لم يخض انتخابات ١٩٨٤
روس بيرو	١٩٩٢	١٨.٩	صفر	شكل حزب الإصلاح وخاض الانتخابات مرة أخرى، ١٩٩٦
الإصلاح (بيرو)	١٩٩٦	٨.٤	صفر	رشح الحزب بات بيوكانان للرئاسة، ونال ٠.٥٪ من الأصوات
الخضر (ر. نادر)	٢٠٠٠	٢.٧	صفر	

الشيوخ والنواب. وأهم هذه الحواجز، إضافة إلى تلك التي أُشير إليها سابقا، الخوف في صفوف الناخبين من أنهم إذا ما صوّتوا لمرشح حزب ثالث فسيكونون في الحقيقة قد «هدروا» أصواتهم. وقد ثبت أن الناخبين ينخرطون في عملية تصويت «استراتيجية» بإعطاء أصواتهم للشخص الثاني المفضل لديهم عندما يشعرون أن مرشح الحزب الثالث لا يتمتع بأي فرصة الفوز. وهكذا، وضع ١٥ بالمئة من الناخبين رالف نادر، في انتخابات عام ٢٠٠٠، في منزلة تفوق منزلة كل من جورج دبليو. بوش وآل غور، ولكن نادر لم يحصل إلا على ٢.٧ بالمئة من الأصوات الشعبية. وبصورة مماثلة، تخلى ٢١ بالمئة من الناخبين الذين كانوا يفضلون روس بيرو على الجميع في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢، عنه وصوتوا لصالح مرشحين آخرين.

وهناك أيضا ظاهرة التصويت لصالح مرشحي الحزب الثالث من قبيل «الاحتجاج». فقد كشفت استطلاعات الرأي العام التي أجراها معهد غالوب في العام ١٩٩٢ أن ٥ بالمئة من المقترعين لصالح بيرو قالوا إنهم ما كانوا ليصوتوا له لو كانوا يعتقدون أنه قد يفوز.

كما أن مرشحي الأحزاب الثالثة والمستقلين سيواجهون أيضا مشكلة يحتمل أن تكون مروّعة في حال فوز أحدهم بالرئاسة. وهذه المشكلة هي، بالطبع، مشكلة الحكم، تعيين موظفي الحكومة (الجهاز التنفيذي) ثم العمل مع كونغرس يسيطر عليه الجمهوريون والديمقراطيون، الذين لن تكون لديهم دوافع كبيرة للتعاون مع رئيس جمهورية لا ينتمي لأي من الحزبين الرئيسيين. ■

البروفسور جون إف. بيبي هو أستاذ فخري للعلوم السياسية في جامعة ويسكونسن بميلووكي. وهو رئيس سابق لدائرة الأحزاب السياسية في الجمعية الأميركية للعلوم السياسية. والدكتور بيبي حجة في مجال السياسات ونظام الحكم في الولايات المتحدة. وقد ألف عدة كتب منها «السياسة، الأحزاب، والانتخابات في أميركا.»

عدد الأصوات الانتخابية لكل من الولايات الخمسين

ألاباما -- ٩	انديانا -- ١٢	نيفادا -- ٤	تينيسي -- ١١
ألاسكا -- ٣	أيوا -- ٧	نيو هامشير -- ٤	تكساس -- ٣٢
أريزونا -- ٨	كانزاس -- ٦	نيوجيرزي -- ١٥	يوتا -- ٥
آركنساو -- ٦	كنتاكي -- ٨	نيو مكسيكو -- ٥	فيرمونت -- ٣
كاليفورنيا -- ٥٤	لويزيانا -- ٩	نيويورك -- ٣٣	فرجينيا -- ١٣
كولورادو -- ٨	ماين -- ٤	نورث كارولينا -- ١٤	واشنطن -- ١١
كوناتيكت -- ٨	ماريلاند -- ١٠	نورث داكوتا -- ٣	وست فرجينيا -- ٥
ديلاوير -- ٣	مساتشوستس -- ١٢	أوهايو -- ٢١	ويسكونسن -- ١١
واشنطن العاصمة -- ٣	مشيغان -- ١٨	أوكلاهوما -- ٨	وايومينغ -- ٣
فلوريدا -- ٢٥	مينيسوتا -- ١٠	أوريغون -- ٧	
جورجيا -- ١٣	مسيسيبي -- ٧	بنسلفانيا -- ٢٣	المجموع -- ٥٣٨
هاواي -- ٤	ميزوري -- ١١	رود آيلاند -- ٤	
أيداهو -- ٤	مونتانا -- ٣	ساوث كارولينا -- ٨	
الينوي -- ٢٢	نبراسكا -- ٥	ساوث داكوتا -- ٣	

الترشيحات الرئاسية والديمقراطية الأميركية

بقلم ستيفن جيه. وين

يبدو نظام الترشيح للرئاسة الأميركية عملية معقدة أو حتى فوضوية، وهو كذلك بالفعل. ومنذ السبعينات من القرن العشرين، حين بدأ الحزبان الديمقراطي والجمهوري في إدخال إصلاحات على القواعد التي تحكم عملية اختيار مرشح الرئاسة ونائبه، ما فتئت العملية تمر بمرحلة من التغير والتطور، يكون فيها المرشحون الأكثر نجاحاً هم أولئك الذين يفهمون التعقيدات ويستطيعون المناورة ضمنها وحولها. ولكن هذا هو في نهاية الأمر، ما يفعله السياسيون المبدعون – يتعلمون اللعبة السياسية ويمارسونها بجد ومهارة.

الأحزاب وترشيحاتها: لمحة تاريخية

لم يرد نص في الدستور الأميركي لإجراءات اختيار مرشحين للرئاسة، بخلاف نظام الهيئة الانتخابية لانتخاب الرئيس. ذلك أن الأحزاب السياسية لم تكن قد ظهرت إلى حيز الوجود عند صياغة الدستور وإقراره في أواخر القرن الثامن عشر. فقد تشكلت الأحزاب السياسية بعد أن بدأت الحكومة عملها وكنتيجة للسياسات التي اتبعها الرئيس الأميركي الأول، جورج واشنطن.

ومنذ عام ١٧٩٦ بدأ أعضاء الكونغرس ممن كانوا ينتسبون إلى أي من الأحزاب السياسية الموجودة آنذاك يلتقون بشكل غير رسمي لاختيار مرشحي حزبهم لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس. وقد استمر ذلك النظام، الذي عرف باسم «تجمع كينغ»، كنظام لاختيار مرشحي الحزب الرئاسيين لنحو ٣٠ عاماً. ولكنه انهار عام ١٨٢٤ إذ وقع ضحية اعتماد اللامركزية في الأحزاب السياسية التي رافقت توسع الولايات المتحدة باتجاه الغرب.

وقد حلت مؤتمرات الترشيح القومية محل تجمع كينغ. وفي عام ١٨٣١ اجتمع حزب ثانوي صغير، وهو حزب مناهضي الماسونية، في حانة في مدينة بلتيمور، بولاية ماريلاند، لاختيار مرشحيه واختيار برنامج انتخابي (إعلان بالمبادئ والسياسيات التي يتبناها حزب أو مرشح ما) يتم خوض الانتخابات على أساسه. وفي العام التالي، اجتمع الديمقراطيون في نفس الحانة لاختيار مرشحيهما. ومنذ ذلك الحين أصبحت الأحزاب الرئيسية ومعظم الأحزاب الصغيرة تعقد مؤتمرات ترشيح قومية، يحضرها مندوبون عن الولايات، لاختيار مرشحيها لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس والاتفاق على مواقفها السياسية.

وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان قادة الحزب في الولاية يسيطرون على المؤتمرات ويستخدمون نفوذهم لاختيار مندوبي ولاياتهم وضمان كونهم اقترعوا «بشكل صحيح» في المؤتمر. وقد أصبحت هيمنة زعماء الأحزاب هؤلاء في نهاية الأمر قضية داخل الأحزاب السياسية. ودعم أولئك الذين لم يرق لهم وجود «مفوّضين حزبيين» يُملون عليهم أسماء المرشحين إصلاحات أفسحت المجال أمام اختيار أعضاء الأحزاب في الولايات للمندوبين إلى المؤتمر القومي في انتخابات «تمهيدية»، وهي انتخابات تجري قبل الانتخابات العامة. وبحلول عام ١٩١٦ كان أكثر من نصف الولايات قد أصبح ينظم انتخابات تمهيدية أو أولية بشكل أو بآخر.

لكن الحركة التي نادت بتشجيع مشاركة أعداد أكبر من الناس الذين يعتبرون أنفسهم منتمين إلى حزب ما في عملية الاختيار التي يقوم بها حزبهم لمرشحه الرئاسي لم تدم طويلاً. فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى تمكن قادة الأحزاب، ممن رأوا في تلك الانتخابات التمهيدية تهديداً لنفوذهم، من إقناع المشرعين في الولايات بإلغائها على أساس أنها كانت مكلفة ولم تستقطب سوى أعداد قليلة من الناس للمشاركة فيها. كما أن بعض المرشحين المحتملين رفضوا خوضها لأنهم كانوا قد فازوا قبل ذلك بدعم زعماء الحزب في الولاية ولم يرغبوا في المجازفة بخسارة ذلك التأييد في اقتراع شعبي عام. وبالإضافة إلى ذلك، كان الاقتراع للإعراب عن اسم المرشح الرئاسي المفضل استشارياً في بعض الولايات؛ وكان اختيار المندوبين إلى المؤتمر القومي يتم بطريقة أخرى. وبحلول عام ١٩٣٦، كانت هناك عشر ولايات فقط ما زالت تعقد الانتخابات الرئاسية التمهيدية لاختيار مرشح الرئاسة.

لكن الضغوط المطالبة بالديمقراطية برزت مجدداً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومما ساعدها على ذلك التطورات التي شهدتها تكنولوجيا الاتصالات. فقد أمّن ظهور التلفزيون وسيلة تمكّن الناس الآن عن طريقها من مشاهدة الحملات السياسية والاستماع إليها وهم في غرف الجلوس في منازلهم. وأصبح بإمكان المرشحين استخدام ظهورهم أمام جمهور واسع من خلال شاشات التلفزيون لإثبات شعبيتهم بين الجماهير وكونه من المحتمل أن يتم انتخابهم. وقد خاض

إلى اليمين: ديمقراطيون يلوّحون بالأعلام في مؤتمر الترشيح القومي الديمقراطي سنة ٢٠٠٠ في لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا.

جون كوينسي آدمز، الحزب الديمقراطي–الجمهوري (١٨٢٥–١٨٢٩)

أندرو جاكسون، الحزب الديمقراطي (١٨٢٩–١٨٣٧)

مؤتمر ولاية آيو القيادي الحزبي: كيفية عمله

١. تعقد المؤتمرات القيادية الحزبية في أكثر من ألفي دائرة انتخابية في مختلف أنحاء ولاية أيوا لاختيار أكثر من ألف وخمسمئة مندوب إلى تسعة وتسعين مؤتمرا إقليميا.
٢. تُعقد مؤتمرات في الأقاليم لاختيار ثلاثة آلاف مندوب إلى خمسة مؤتمرات مقاطعات انتخابية لأعضاء للكونغرس.
٣. تعقد مؤتمرات دوائر الكونغرس لاختيار مندوبين على مستوى الدائرة إلى مؤتمرات الأحزاب القومية. ويحضر نفس المندوبين مؤتمر الولاية.
٤. تنتخب مؤتمرات الولاية مندوبين يمثلون الولاية بكاملها إلى مؤتمر الحزب القومي. ويختار الحزب الديمقراطي أيضاً مندوبي الولاية الحزبيين وينتخب المندوبين ذوي المناصب الرسمية في الحزب.

أعلى: شارة المندوبين الى مؤتمر الترشيح القومي للحزب الديمقراطي سنة ١٩٠٨.
أسفل: لافتة لانتخابات العام ١٨٧٦ تظهر صورة المرشح الرئاسي (الخاسر) صامويل تيلدن ونائبه. وسط الصفحة: نقش لمؤتمر الحزب الجمهوري سنة ١٨٨٠.

كل من دوايت أيزنهاور وجون كينيدي وريتشارد نيكسون حين كانوا مرشحين للرئاسة الانتخابات التمهيدية في ولايات متعددة لكي يثبتوا لأحزابهم أن بإمكان جنرال في الجيش، ورجل كاثوليكي، ومرشح رئاسي هُزم في السابق، الفوز في الانتخابات العامة. وقد نجحوا في ذلك. وفاز كل منهم بعد ذلك بترشيح حزبه وانتُخب رئيساً للولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ولّدت حرب فيتنام، التي بدأت في أواسط الستينات من القرن العشرين واستمرت في السبعينات منه، انشقاقات داخل الحزب الديمقراطي أدت بدورها إلى خلق ضغوط تطالب بمزيد من الإصلاح. وكان العامل المسرع لذلك هو عملية ترشيح الحزب الديمقراطي في عام ١٩٦٨. فقد أدت حركة مناوئة للحرب في فيتنام إلى انشقاق في صفوف الحزب الديمقراطي وأسفرت عن تظاهرات عنيفة في شوارع شيكاغو، المدينة التي استضافت مؤتمر الحزب في ذلك العام. ورغم الاهتياج الذي رافق اجتماعه، اختار الحزب نائب الرئيس هيوبرت همفري، الذي كان قد قرر عدم خوض أي انتخابات تمهيدية للحزب الديمقراطي لئلا يصبح بذلك هدفاً للاحتجاجات المناوئة لحرب فيتنام.

وفي محاولة لتوحيد حزب يعاني من الانقسامات بين صفوفه، وافق مؤتمر الحزب الديمقراطي، بعد أن كان قد رشح همفري، على تعيين لجنة لإعادة النظر في عملية اختيار الحزب لمرشحه الرئاسي بغرض تحقيق هدفين هما التشجيع على مشاركة أعداد أكبر من أعضاء الحزب في عملية اختيار المرشح الديمقراطي وتحقيق تمثيل حزبي أكثر عدلاً في المؤتمر القومي. وقد بدأت الإصلاحات التي تبناها الحزب عملية قام الحزبان الرئيسيان من خلالها بجعل الطريقة التي يتبعانها في اختيار المرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس عملية ديمقراطية.

نظام الانتخابات التمهيدية والمؤتمرات القيادية الحزبية الحالي

شجعت التغييرات الرئيسية التي تبناها الديمقراطيون معظم الولايات، التي تسن قوانين الانتخاب المتعلقة بالسكان فيها، على إجراء انتخابات تمهيدية. والانتخابات التمهيدية، كما هو معمول بها الآن، هي انتخابات يشارك فيها أنصار الحزب الواحد لاختيار مرشحي الحزب اللذين سيخوضان الانتخابات الرئاسية العامة. وبحسب قوانين الولاية، يمكن للناخبين الإدلاء بأصواتهم بشكل مباشر لاختيار مرشحي الرئاسة أو بشكل غير مباشر عن طريق التصويت لصالح المندوبين الذين يتعهدون التوصيت لصالح المرشحين.

والخيار الوحيد الآخر المتاح للولايات من خلال النظام الحالي هو عقد مؤتمرات حزبية ذات مراحل متعددة يمكن من خلالها لأنصار حزب ما يعيشون ضمن منطقة جغرافية صغيرة نسبياً، أو دائرة انتخابية محلية، الالتقاء واختيار المندوبين الذين يتعهدون بتأييد مرشحين معينين. ومن ثم يقوم هؤلاء المندوبون بتمثيل دوائرهم الانتخابية في مؤتمر للمقاطعة يتم فيه اختيار مندوبين إلى مؤتمر الولاية. ويختار المندوبون إلى مؤتمر الولاية مندوبين يمثلون الولاية في المؤتمر القومي. ومع أن هذا النظام يستغرق أشهراً عديدة، فإن اختيار المرشح المفضل يتم بشكل أساسي في الجولة الأولى من الاقتراع.

ويتم حساب الحجم الحقيقي للوفد الذي يمثل الولاية في المؤتمر القومي للحزب من خلال صيغة أو معادلة يقررها كل من الأحزاب تشمل اعتبارات مثل عدد سكان الولاية والدعم السابق الذي قدمته لمرشحي ذلك الحزب على المستوى القومي وعدد المسؤولين المنتخبين وزعماء الحزب منها ممن يشغلون حالياً مناصب حكومية. وتؤدي معادلة التوزيع التي ينتهجها الحزب الديمقراطي إلى كون عدد المندوبين إلى المؤتمر القومي يعادل نحو ضعفي عدد المندوبين إلى مؤتمر الحزب الجمهوري.

ويخول الدستور الأميركي الولايات صلاحية سن قوانينها الانتخابية الخاصة بها على ألا تتعارض مع القوانين والشروط التي قد يضعها الكونغرس. وفي حين تتمتع الولايات بحرية تحديد مواعيد انتخاباتها التمهيدية ومؤتمراتها القيادية الحزبية، فإن هناك حافزاً يدعوها إلى إجراء انتخاباتها الترشيحية وفقاً لأنظمة الحزب لأن المحكمة العليا الأميركية قد قررت بأن للأحزاب الحق في وضع وتطبيق القوانين التي تحكم المشاركين في مؤتمرات الترشيح القومية. وبالتالي فإن الولايات التي تختار المندوبين بشكل لا ينسجم مع قواعد الحزب قد يتعرض مندوبوها إلى المساءلة في المؤتمرات القومية أو ربما يتم تخفيض عدد مندوبيها من قبل الحزب بسبب خرق تلك القواعد.

ويتم حالياً اختيار حوالى ٨٠ في المئة من المندوبين الذين يحضرون مؤتمري الحزبين القوميين عن طريق انتخابات تمهيدية مفتوحة لجميع الجمهوريين والديمقراطيين سواء المسجلين منهم في الحزبين أو الذين يعتبرون أنفسهم جمهوريين أو ديمقراطيين.

وقد فرض الحزب الديمقراطي جملة من القوانين القومية على جميع فروعه في الولايات؛ أما الحزب الجمهوري فلم يفعل ذلك. وتشترط قواعد الحزب الديمقراطي

على الولايات، في الواقع، تنظيم منافسات الترشيح ما بين أول يوم ثلاثاء في شهر شباط/فبراير وثاني يوم ثلاثاء في شهر حزيران/يونيو خلال العام الذي تجرى فيه الانتخابات الرئاسية. وتستثنى ولايتا أيوا ونيوهامشير الصغيرتان رسمياً من هذا لتنظيم عملية التصويت فيهما بشكل مبكر، الواحدة تلو الأخرى، بسبب تقاليدهما في تنظيم مؤتمراتهما القيادية الحزبية وانتخاباتهما التمهيدية قبل أي ولايات أخرى. ويشترط الحزب الديمقراطي أيضاً أن يتم انتخاب ٧٥ في المئة من مندوبي الولاية في دوائر انتخابية لا يزيد حجمها عن حجم الدائرة الانتخابية لأعضاء الكونغرس، وذلك حتى يتسنى تعزيز الوجود التمثيلي للأقليات التي قد يكون وجودها مركزاً في مجتمعات محلية ضمن الولاية. وعلاوة على ذلك، فإن عدد المندوبين الذين يتعهدون بتأييد مرشحين معينين يتم تحديده بشكل يتناسب مع حجم الأصوات التي يحصلون عليها أو التي يحصل عليها مرشحوهم. وللحزب الديمقراطي مندوبون آخرون، هم زعماء حزبيون ومسؤولون منتخبون، لا يُلزَمون بتأييد مرشحين معينين حتى وإن كان أولئك المرشحون قد فازوا في الانتخابات التمهيدية في ولاياتهم. وأخيراً، فإن الحزب الديمقراطي يشترط أن يكون مندوبو الولايات مقسمين بالتساوي بين الرجال والنساء.

وعلى الرغم من الفروقات في القوانين الحزبية، إذعان الحزب الجمهوري لإرادة فروعه في الولايات وعدم قيام الحزب الديمقراطي بذلك، برز اتجاهان مهمان في الحزبين:

■ غيرت أعداد متزايدة من الولايات مواعيد انتخاباتها التمهيدية ومؤتمراتها القيادية الحزبية وأصبحت تجريها في أوائل العملية الانتخابية حتى يتسنى لها ممارسة تأثير أكبر على اختيار المرشحين، وتشجيع المرشحين على معالجة أمر احتياجات ومصالح الولاية، إضافة إلى حث حملات المرشحين الانتخابية على إنفاق أموال أكثر فيها. وتعرف هذه العملية باسم «التحميل المبكر.»

■ وفي عملية تعرف باسم «التعاضد الإقليمي»، تعاونت الولايات الموجودة في نفس المنطقة مع بعضها البعض لإجراء انتخاباتها التمهيدية ومؤتمراتها الحزبية القيادية في اليوم نفسه وذلك لزيادة تأثير مناطقها على العملية الانتخابية ككل إلى أقصى حد.

وقد أدى هذان الاتجاهان إلى إجبار المرشحين على التبكير في بدء حملاتهم الانتخابية لكسب موطئ قدم لهم في الولايات التي تجري الانتخابات التمهيدية الأولى. كما كان على المرشحين الاعتماد بشكل متزايد على وسائل الإعلام وخاصة الإذاعة والتلفزيون، وعلى دعم زعماء الحزب في الولاية لمساعدتهم في الوصول إلى الناخبين في العديد من الولايات التي قد تجري انتخاباتها في اليوم نفسه.

وقد وفر التحميل المبكر والتعاضد الإقليمي في عملية اختيار المرشحين الفائدة للمرشحين المعروفين على المستوى القومي، كالرؤساء الذين يشغلون منصب الرئاسة وحكام الولايات الكبيرة وأعضاء مجلس الشيوخ الأميركي والنواب في الكونغرس الذين يملكون القدرة على الحصول على الأموال وعلى التغطية الإعلامية والدعم التنظيمي.

ولنأخذ على سبيل المثال الخطوات التمهيدية التي ستقود إلى اختيار الحزب الديمقراطي لمرشحه الرئاسي في عام ٢٠٠٤. بحلول ٣١ آذار/مارس، ٢٠٠٣، أي قبل أكثر من عشرة أشهر على حلول موعد أول انتخابات تمهيدية أو أول مؤتمر قيادي حزبي، كان ثمانية مرشحين ديمقراطيين قد جمعوا حوالى ٢٥ مليون دولار وأنفقوا سبعة ملايين دولار. ومن بين هؤلاء المرشحين، جمع الأعضاء في الكونغرس، أكبر المبالغ، ووظفوا أشهر المستشارين السياسيين، وبدأوا بتشكيل أضخم تنظيمات الحملات الانتخابية. ويعمل الإطار الزمني القصير في عملية الانتخابات التمهيدية في غير صالح أولئك الذين يحتاجون إلى الانتخابات التمهيدية والمؤتمرات القيادية الحزبية لاستخدامها كنقطة انطلاق إلى الترشيح، كما كان حال جيمي كارتر في عام ١٩٧٦ وجون مكين في عام ٢٠٠٠.

وتؤثر التغييرات المستمرة في عملية الترشيح على جميع المرشحين. وحتى الرؤساء الذين يشغلون منصب الرئاسة لا يمكنهم اعتبار إعادة ترشيحهم مسألة مضمونة. فقد عانى جورج بوش الأب في عام ١٩٩٢، من هزائم محرجة في الانتخابات التمهيدية أمام مقدم البرنامج الحواري وكاتب العمود الصحفي المحافظ بات بيوكانان. وعلى العكس من ذلك، جمع بيل كلينتون في عام ١٩٩٦ مبالغ ضخمة في فترة مبكرة ليثني أي خصم سياسي من داخل حزبه عن تحديه. وقد استخدم كلنتون تلك الأموال في تطبيق استراتيجية حملة انتخابية تركز على وسائل الاتصال امتدت من بداية المؤتمرات القيادية الحزبية والانتخابات التمهيدية حتى الانتخابات الرئاسية.

مؤتمر ولاية آيو
الإجراءات الخاصة بالدورة الأولى على صعيد الدائرة الانتخابية

الديمقراطيون: لا يحق سوى للديمقراطيين المسجلين كأعضاء في الحزب والذين يعيشون في الدائرة الانتخابية ويكونون مؤهلين للانتخاب، المشاركة في هذه العملية. ويطلب إلى الحضور الانضمام إلى مجموعات تفضل ناخباً معينا. ويجب أن تضم المجموعة، كي تكون قابلة للبقاء والاستمرار، خمسة عشر بالمئة على الأقل من مجموع عدد الحاضرين. ويتم حل المجموعات الأصغر، ويسمح لأعضائها بالانضمام إلى مجموعات تستوفي ذلك الشرط. وتتم ممارسة الكثير من محاولات الضغط والتأثير في هذه المرحلة من الاجتماع. ويتم تحديد عدد مندوبي كل من المرشحين على أساس صارم يعتمد نسبة حجم المجموعة مقارنة بحجم مؤتمر الحزب القيادي بكامله.

الجمهوريون: يدلي الحضور الذين يشترط أن يكونوا مؤهلين للمشاركة في الانتخابات دون أن يشترط كونهم مسجلين في الحزب الجمهوري، بأصواتهم عن طريق اقتراع سري لاختيار مرشحهم المفضل للرئاسة. ويتم إجمال وجدولة الأصوات على صعيد الولاية ككل. ومن ثم يتم انتخاب المندوبين إلى المؤتمر الإقليمي بأي أسلوب يختاره المؤتمر القيادي الحزبي، إما عن طريق انتخابات مباشرة (يكسب فيها الفائز جميع الأصوات) أو بطريقة تناسبه على أساس استفتاء استطلاعي.

وسط: تسعة مرشحين للرئاسة عن الحزب الديمقراطي في أول مناظرة لهم في ساوث كارولينا، ٣ أيار/مايو، ٢٠٠٣، من اليسار الى اليمين: النائب دنيس كوتشينيك، النائب ريتشارد غيبهارت، القس آل شاربتون، السناتور جوزف ليبرمان، السناتور السابق كارول موسيلي برون، الحاكم السابق هوارد دين، السناتور جون إدواردز، السناتور بوب غراهام، والسناتور جون كيري.

مارتن فان بورين، الحزب الديمقراطي (١٨٣٧-١٨٤١)

ترشيح الأحزاب والديمقراطية

من الواضح أن الإصلاحات التي تم إدخالها على عملية الترشيح الرئاسية قد أدت إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية. ففي عام ١٩٦٨، أي قبل التغييرات الأخيرة في العملية، أدلى اثنا عشر مليون شخص فقط بأصواتهم في الانتخابات التمهيدية، أي حوالى ١١ بالمئة من مجموع السكان الذين وصلوا السن القانونية التي تسمح لهم بالانتخاب. وفي عام ٢٠٠٠، شارك في العملية حوالى ٣٥ مليون شخص، أي حوالى ١٥ بالمئة من الناخبين. وقد أدلى في العملية التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠، أكثر من عشرين مليون شخص بأصواتهم في المنافسات بين جورج دبليو بوش ومنافسيه الجمهوريين، في حين أدلى حوالى خمسة عشر مليون شخص بأصواتهم في المنافسات الديمقراطية بين نائب الرئيس آل غور وخصمه الرئيسي، السناتور السابق بيل برادلي.

وبالإضافة إلى زيادة مشاركة الشعب في الانتخابات، وسعت عملية الترشيح الحديثة نطاق تمثيل كل من الفئات التي يتكون منها الائتلاف الحزبي الانتخابي. وفي حين أن التمثيل الديموغرافي، من حيث العرق والجنس، قد توسع بين مندوبي الحزبين إلى مؤتمرات الترشيح، فإن التمثيل الإيديولوجي لم يتوسع. ويعود السبب في هذا إلى كون أولئك الذين يشاركون في عملية الترشيح بمعدلات أكثر هم عادة من النشطين الحزبيين ذوي الارتباطات الإيديولوجية الأمتن من ارتباطات الأشخاص العاديين الذين يعتبرون أنفسهم أعضاء في الحزب. وبالتالي، فإن المندوبين إلى مؤتمرات الحزب الجمهوري يميلون إلى أن يكونوا أكثر محافظة في حين يميل المندوبون إلى مؤتمر الحزب الديمقراطي إلى أن يكونوا أكثر ليبرالية من الناخبين في الحزبين.

وكما سبق وأشرنا، أدت الإصلاحات أيضاً إلى إضعاف سلطة الزعماء الحزبيين ووفرت الحوافز لأولئك الساعين إلى الفوز بترشيح حزبهم لأن يناشدوا شرائح عريضة من الشعب. وقد وثقت هذه المناشدات الصلة بين المرشحين والقاعدة الأساسية من مؤيديهم وشجعت أولئك الذين يفوزون بالمنصب على أن يفوا بالعهود التي قطعوها خلال حملاتهم الانتخابية. وقد وجه جورج دبليو بوش طاقاته خلال السنة الأولى من رئاسته نحو تحقيق أهداف حملته الانتخابية السياسية الرئيسية من تخفيض الضرائب والإصلاح التعليمي والاستعداد العسكري الأفضل والمبادرات السياسية الموجهة نحو قاعدته السياسية المحافظة.

ورغم أن الكثير من الإصلاحات التي أدخلت على عملية الترشيح للرئاسة أسهمت في جعلها أكثر ديمقراطية، إلا أنه ما زالت هناك استثناءات. فأولئك الذين يشاركون في الانتخابات التمهيدية يميلون عادة لأن يكونوا أفضل تعليماً وأعلى دخلاً فضلا عن أنهم أكبر سناً من الناخب الجمهوري أو الديمقراطي العادي. وعلاوة على ذلك، وكالمعتاد دوماً، فإن أولئك الذين يتبرعون بالمال للمرشحين أو للأفكار والقضايا التي يدافعون عنها هم عادة من الفئات الاجتماعية–الاقتصادية الأعلى. وهم يحصلون، بشكل محتم، على صوت أقوى في تحديد نتيجة الانتخاب كنتيجة لذلك.

وأخيراً، إن عملية الترشيح العلنية التي يكثر فيها النزاع والخصام تؤدي إلى ظهور فئات داخل الحزب الواحد. وكلما كانت عملية السعي للحصول على الترشيح أكثر تنافساً، كلما كان من الأرجح أن تتطور هذه الانقسامات إلى الحد الذي يجعل من الضروري التغلب عليها بسرعة إن كان للحزب أن ينظم حملة انتخابية ناجحة لمرشحه.

تأثير المؤتمرات السياسية القومية

من النتائج الأخرى التي أسفرت عنها التغييرات في عملية اختيار المرشح للرئاسة التقلص المتزايد في أهمية مؤتمر الحزب القومي للترشيح. وقد أصبح الناخبون في الوقت الحاضر يحددون هوية المرشح للرئاسة فعلياً

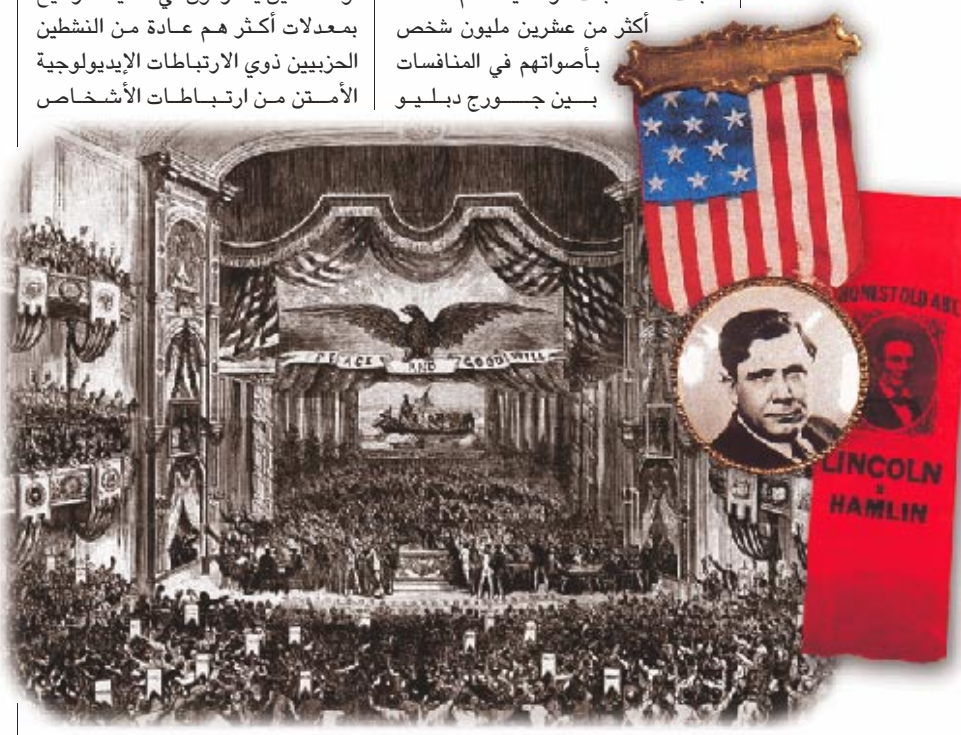

وسط: نقش قديم يظهر جلسة مؤتمر الترشيح القومي للحزب الديمقراطي منعقدة في بلتيمور.
إلى اليمين: دبوس تزييني للمرشح الرئاسي لسنة ١٩٤٠ ويندل ويلكي.
لافتة إعلانية لانتخابات سنة ١٨٦٠، تحمل صورة لينكولن | هاملين، واصفةً لينكولن بـ«أبب الأمين».

وليام هنري هاريسون، حزب الويغ (١٨٤١)

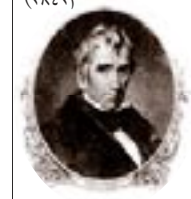

جون تيلور، حزب الويغ (١٨٤١–١٨٤٥)

في فترة مبكرة من العملية الترشيحية. ويفصح ذلك المرشح، بدوره، عادة، عن اختياره لمن سيرشح كنائب للرئيس قبل انعقاد المؤتمر الحزبي القومي. كما أن المرشح الفائز بالترشيح يتحكم في صياغة برنامج الحزب السياسي. فما الذي يدعو أفراد الشعب الأميركي إذن إلى الجلوس وصرف وقتهم أمام شاشات التلفزيون لمتابعة مؤتمرات الترشيح الحزبية القومية؟

إن الحقيقة هي أن الكثيرين لا يفعلون ذلك. فقد تقلصت مشاهدة المؤتمرات الحزبية القومية في السنوات الأخيرة، كما انخفض عدد الساعات التي تخصصها شبكات التلفزيون الرئيسية لبث ما يدور فيها في الساعات التي تحظى بأكبر قدر من المشاهدين. وقد وجدت الدراسات التي أجرتها مؤسسات الأبحاث خلال صيف عام ٢٠٠٠، حين عقد الحزبان مؤتمريهما الترشيحيين، أن حوالى نصف مشاهدي التلفزيون لم يسعوا إلى مشاهدة أي منهما.

ورغم تقلص عدد المشاهدين، فإن المؤتمرين ما زالا يحظيان بالاهتمام في البرامج الإخبارية وفي الصحف. وقد أشارت نفس الدراسات إلى أن الوعي الشعبي ازداد أثناء وعقب المؤتمرين في عام ٢٠٠٠، كما ازدادت المعرفة بالمرشحين وسياساتهم. وهكذا، فإن المؤتمرين قد خدما كوسيلة لإعلام الناخبين ودعم التأييد وتعزيز الحماسة بين الحزبيين لمرشحي حزبهم، ولتركيز اهتمام البلد على الانتخابات العامة المقبلة.

إن عملية اختيار المرشح للرئاسة لا تتصف بالكمال، ولكنها أدت في العقود الأخيرة إلى تعزيز المشاركة وحسنت التمثيل الديموغرافي وعززت الرابطة بين الأعضاء العاديين في الحزب والمرشحين. وتعود العملية، بشكلها الحالي، بفائدة أكبر على المرشحين الأكثر شهرة، والذين يستطيعون جمع مبلغ أكبر من المال، ولديهم أفضل الحملات تنظيماً وتأثيرا، ويخلقون أكبر حماسة بين الناخبين في فترة مبكرة من موسم الانتخابات الرئاسية التمهيدية. ■

ستيفن جيه. وين هو أستاذ مادة الحكم في جامعة جورجتاون في العاصمة واشنطن. وهو مؤلف كتاب «الطريق إلى البيت الأبيض ٢٠٠٤»(تومسون | وودزورث، ٢٠٠٤).

جدول بعدد الانتخابات التمهيدية الرئاسية ونسبة المندوبين إلى المؤتمر من الولايات التي تجري انتخابات تمهيدية حسب الحزب ١٩١٢ – ٢٠٠٠

الحزب الديمقراطي+

السنة	عدد الانتخابات التمهيدية في الولاية	نسبة المندوبين من الولايات ذات الانتخابات التمهيدية
١٩١٢	١٢	٣٢,٩٪
١٩١٦	٢٠	٥٣,٥٪
١٩٢٠	١٦	٤٤,٦٪
١٩٢٤	١٤	٣٥,٥٪
١٩٢٨	١٧	٤٢,٢٪
١٩٣٢	١٦	٤٠,٠٪
١٩٣٦	١٤	٣٦,٥٪
١٩٤٠	١٣	٣٥,٨٪
١٩٤٤	١٤	٣٦,٧٪
١٩٤٨	١٤	٣٦,٣٪
١٩٥٢	١٥	٣٨,٧٪
١٩٥٦	١٩	٤٢,٧٪
١٩٦٠	١٦	٣٨,٣٪
١٩٦٤	١٧	٤٥,٧٪
١٩٦٨	١٧	٣٧,٥٪
١٩٧٢	٢٣	٦٠,٥٪
١٩٧٦	٢٩×	٧٢,٦٪
١٩٨٠	٣١×	٧٤,٧٪
١٩٨٤	٣٦	٦٢,٩٪
١٩٨٨	٣٤	٦٦,٦٪
١٩٩٢	٣٩	٧٨,٨٪
١٩٩٦	٣٤	٦٢,٦٪
٢٠٠٠	٤٠	٨٥,٧٪

الحزب الجمهوري

السنة	عدد الانتخابات التمهيدية في الولاية	نسبة المندوبين من الولايات ذات الانتخابات التمهيدية
١٩١٢	١٣	٤١,٧٪
١٩١٦	٢٠	٥٨,٩٪
١٩٢٠	٢٠	٥٧,٨٪
١٩٢٤	١٧	٤٥,٣٪
١٩٢٨	١٦	٤٤,٩٪
١٩٣٢	١٤	٣٧,٧٪
١٩٣٦	١٢	٣٧,٥٪
١٩٤٠	١٣	٣٨,٨٪
١٩٤٤	١٣	٣٨,٧٪
١٩٤٨	١٢	٣٦,٠٪
١٩٥٢	١٣	٣٩,٠٪
١٩٥٦	١٩	٤٤,٨٪
١٩٦٠	١٥	٣٨,٦٪
١٩٦٤	١٧	٤٥,٦٪
١٩٦٨	١٦	٣٤,٣٪
١٩٧٢	٢٢	٥٢,٧٪
١٩٧٦	٢٨×	٦٧,٩٪
١٩٨٠	٣٥×	٧٤,٣٪
١٩٨٤	٣٠	٦٨,٢٪
١٩٨٨	٣٥	٧٦,٩٪
١٩٩٢	٣٨	٨٠,٤٪
١٩٩٦	٤٣	٩٠,٠٪
٢٠٠٠	٤٣	٩٣,١٪

+ يشمل الرقم الزعماء الحزبيين والمسؤولين المنتخبين الذين تم اختيارهم من الولايات التي تجري انتخابات تمهيدية.
× لا يشمل هذا ولاية فيرمونت، التي تجري اقتراعاً لتعيين المرشح المفضل دون ضرورة التقيد بالنتيجة ولكنها تختار المندوبين في مؤتمرات ومؤتمرات قيادية حزبية.

المصادر: لفترة ١٩١٢–١٩٦٤، ف. كريستوفر آرترتُن، «الحملات الانتخابية تواجه وسائل الإعلام في عملية الترشيحات الرئاسية لعام ١٩٧٦» (دراسة أُلقيت في الاجتماع السنوي لجمعية العلوم السياسية الأميركية، واشنطن، ١–٤ أيلول/سبتمبر، ١٩٧٧)؛ لفترة ١٩٦٨–١٩٧٦، أوستن راني، المشاركة في ترشيحات الرئاسة الأميركية، ١٩٧٦ (واشنطن: مؤسسة أميركان إنتربرايز، ١٩٧٧)، الجدول ٦،١. قام بجمع الأرقام الخاصة بعام ١٩٨٠ أوستن راني لمواد وزعتها اللجنة القومية الديمقراطية واللجنة القومية الجمهورية. أما الأرقام الخاصة بالانتخابات منذ عام ١٩٨٠ فقد جمعها المؤلف من بيانات معلومات قدمتها اللجنتان القوميتان الجمهورية والديمقراطية وهيئة الانتخابات الفدرالية.

إجراءات الانتخابات الأميركية

بقلم مايكل و. تروغوت

تتاح للناخبين الأميركيين بشكل عام فرصة المشاركة في عدد أكبر من الانتخابات مقارنة بمواطني معظم الديمقراطيات الأخرى. وقد تتاح لبعض الأميركيين خمس أو ست فرص كل عام للتصويت، بحيث تملأ كل بطاقة اقتراع بخيارات مختلفة لمناصب مختلفة على مستويات مختلفة للحكومة. وبالنظر للنظام الفدرالي الأميركي، حيث تتمتع الحكومة القومية وحكومات الولايات بسلطات محددة، فإن يوم الانتخابات في الولايات المتحدة يعد في الواقع مناسبة لسلسلة من انتخابات الولايات والانتخابات المحلية المتزامنة، التي يجرى كل منها بموجب إجراءات إدارية منفصلة.

إن العديد من المناصب في النظام السياسي الأميركي منتخبة، وهناك إضافة إلى ذلك قرارات متعددة يتخذها الشعب في صناديق الاقتراع تتعلق بالدعم المالي للتعليم وللخدمات على صعيد الولايات والصعيد المحلي كالمتنزهات والطرق الرئيسية. ويتم اتخاذ المزيد من القرارات المتعلقة بالسياسة عن طريق استفتاءات ومبادرات يطرحها هؤلاء الناخبون. وقد أوضح بعض خبراء العلوم السياسية أن تعدد الانتخابات قد يساعد في توضيح سبب الانخفاض في الإقبال على التصويت في الولايات المتحدة خلال الخمسين سنة الأخيرة. كما يختار الأميركيون معظم المرشحين الحزبيين في الانتخابات التمهيدية، وهي في الواقع

وظائف للأحزاب السياسية التي يديرها إداريون انتخابيون.

عملية التصويت

بالنظر للطبيعة المحلية للانتخابات الأميركية فهناك آلاف الإداريين الانتخابيين المسؤولين عن تنظيمها وإدارتها، بما في ذلك فرز وعد النتائج والتصديق عليها. ويقوم هؤلاء المسؤولون بمجموعة معقدة من المهام، ومنها تحديد تواريخ الانتخابات، والتصديق على أهلية المرشحين، وتسجيل الناخبين المؤهلين وإعداد قوائم الناخبين، واختيار أجهزة التصويت، وتصميم بطاقات الاقتراع، وتنظيم قوة عاملة مؤقتة ضخمة لإدارة عملية التصويت يوم الانتخابات، ثم فرز وعد الأصوات والتصديق على النتائج.

ولم تسفر الانتخابات الأميركية تقليديا عن نتائج متقاربة بشكل كبير. ومعظم المناصب في بطاقات الاقتراع محلية، وقد رسمت حدود الدوائر الانتخابية في كثير من الأحيان من قبل الحزب الذي يتولى زمام السلطة، استنادا إلى أنماط تصويت تاريخية، وبطرق تجعلها آمنة لحزب سياسي معين أو للحزب الآخر. غير أن هناك استثناءات واضحة وحديثة لذلك. فنتائج انتخابات الرئاسة للعام ٢٠٠٠، أو التنافس الطويل الأمد لتحديد فائز في أكثر انتخابات رئاسية تقاربا في التاريخ الأميركي، كشفت للأميركيين العديد من هذه القضايا الإدارية لأول مرة.

ويشتمل التصويت في الولايات المتحدة على عملية مؤلفة من خطوتين. وليست هناك قائمة قومية للناخبين المؤهلين، ولذلك يتعين على المواطن أولا أن يكون مؤهلا عن طريق تسجيل نفسه. ويسجل الناخبون أنفسهم للتصويت وفقا للمكان الذي يعيشون فيه. وإذا ما انتقلوا لموقع آخر فيتعين عليهم عادة تسجيل أنفسهم مرة أخرى. وقد صممت أنظمة التسجيل للقضاء على التحايل على العملية الانتخابية. إلا أن إجراءات تسجيل الناخبين تختلف من ولاية لأخرى. ففي الماضي كانت إجراءات التسجيل تستخدم أحيانا لعدم تشجيع مواطنين معينين على المشاركة في

أعلى: ناخبون يدلون بأصواتهم في انتخابات منتصف الولاية، يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٢، في هاليفاكس بولاية ماساتشوستس.
وسط: ناخبون يستعدون للإدلاء بأصواتهم مستخدمين أجهزة إلكترونية حديثة في ميامي بولاية فلوريدا، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٢.

جيمس كيه بولك، الحزب الديمقراطي (١٨٤٥-١٨٤٩)

الانتخابات. وظهرت في الآونة الأخيرة نزعة نحو تسهيل شروط التسجيل، وقد مكّن قانون تسجيل الناخبين القومي (قانون «الناخب المتحرك») الناس من التسجيل للتصويت في الوقت الذي يقومون فيه بتجديد رخص قيادة السيارات الخاصة بهم.

ومن أهم وظائف مسؤولي الانتخابات التأكد من أن كل شخص مؤهل للتصويت مدرج في قوائم التسجيل، ولكن على ألا تضم تلك القوائم أي شخص غير مؤهل. ويميل مسؤولو الانتخابات المحلية بصورة عامة إلى الإبقاء على الأشخاص الموجودين في القوائم حتى إذا لم يصوتوا في الآونة الأخيرة، بدلا من حذف أسماء الناخبين المؤهلين المحتملين. وعندما يظهر أشخاص في مراكز الاقتراع لا توجد أسماؤهم في القوائم يتم تزويدهم ببطاقة اقتراع مؤقتة لتسجيل أصواتهم. ومن ثم تتم مراجعة أهليتهم قبل أن يتم تسجيل أصواتهم.

دور الإداريين الانتخابيين

يعد الانتخاب في الولايات المتحدة ممارسة إدارية تتم إدارتها محليا بموجب ميزانية ثابتة هدفها هو قياس أو معرفة تفضيل الناخبين المؤهلين بطريقة دقيقة وفي الوقت المناسب. وهذا يعني أن الإداريين الانتخابيين، الذين يضمون عادة كتّابا في المقاطعات أو في المدن، يواجهون مهمة صعبة. فهم مسؤولون عن تسجيل الناخبين طوال العام وعن تحديد الأشخاص المؤهلين للتصويت في انتخابات معينة. ويتعين عليهم تصميم بطاقات الاقتراع لكل انتخابات، بحيث يتأكدون من أن جميع المرشحين المصدق عليهم مدرجون في القوائم وأن جميع القضايا التي سيتم اتخاذ قرار بشأنها مصاغة بطريقة صحيحة. كما يتعين عليهم أن يحاولوا جعل بطاقة الاقتراع بسيطة وواضحة قدر المستطاع.

ولا توجد حاليا معايير قومية لقسائم الاقتراع أو لأجهزة التصويت. وقد تعين على المسؤولين الانتخابيين عادة توفير بطاقات الاقتراع بلغات متعددة وأحيانا بأشكال مختلفة. إذ يتم في بعض الدوائر الانتخابية تحديد ترتيب المرشحين والأحزاب بصورة عشوائية. ويتعين على المسؤولين الانتخابيين في نهاية الأمر أن يختاروا أجهزة تصويت معينة لاستخدامها في عملية التصويت، ويجب أن تكون بطاقات الاقتراع ملائمة لأجهزة التصويت. وكاستجابة للمشاكل التي ظهرت في العام ٢٠٠٠، أقر الكونغرس تشريعا يوفر مساعدة مالية للولايات والمقاطعات لكي تتبنى أحدث وأكثر إجراءات التصويت موثوقية.

ويكون هؤلاء المسؤولون في فترات ما بين الانتخابات مسؤولين عن حفظ وصيانة أجهزة التصويت، وهي مهام يؤديها عادة متعاقدون بدلا من الموظفين العاديين. ومن أصعب مهامهم توظيف وتدريب هيئة موظفين مؤقتة كبيرة لجلسة عمل طويلة (تتراوح عادة بين ٨ و١٠ ساعات) يوم الانتخابات.

وعندما تتغير أجهزة التصويت أو قسائم الاقتراع بين الانتخابات المختلفة تكون عملية التدريب هذه أكثر صعوبة. فالأعمال المتعلقة بنقل الأجهزة وتوظيف وتدريب الموظفين تكون أحيانا مستنفدة جدا للطاقات بحيث أن معاينة أهلية الناخبين تترك لمتطوعين تقدمهم الأحزاب السياسية الرئيسية. وبما أن المتطوعين يكونون عادة ممثلين للأحزاب السياسية فقد تنشأ أحيانا، ولكن ليس بالضرورة، خلافات حول السلوك المتعلق ببعض الانتخابات المحلية.

طبيعة الاقتراع

والخطوة الثانية في عملية التصويت هي حصول الجمهور على بطاقة الاقتراع. ويعني ذلك بالنسبة لمعظم الناخبين المؤهلين الذهاب إلى مركز اقتراع يقع قرب منازلهم للإدلاء بأصواتهم. وهناك تنوع واسع في سائر أنحاء البلاد بالنسبة لحجم الدوائر الانتخابية من الناحية الجغرافية وبالنسبة لعدد الأشخاص المؤهلين والمسجلين للتصويت في كل منها.

ويتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالأجهزة وبقسائم الاقتراع على الصعيد المحلي، وذلك لأن الإنفاق على هذه الأنظمة يتم محليا. لذا فإن الطريقة التي يصوت فيها الناس، وأنواع الأجهزة المستخدمة وكيفية صيانتها، تتعلق بالوضع الاجتماعي السياسي والقاعدة الضريبية لموقعهم. وبما أن إيرادات الضرائب المحلية تمول أيضا المدارس والشرطة وخدمات الإطفاء والمتنزهات ومرافق الاستجمام، فإن الاستثمار في تكنولوجيا التصويت أعطي في كثير من الأحيان موقعا منخفضا على سلّم الأولويات.

وهناك طائفة منوعة من أجهزة التصويت المتوفرة في الولايات المتحدة، كما أن طبيعة التكنولوجيات المتعلقة بالتصويت آخذة في التغير بصورة مستمرة. وليس هناك اليوم سوى عدد قليل جدا من الأماكن التي يجري فيها التصويت باستخدام بطاقات الاقتراع التي تعلم بعلامة «X» إلى جانب إسم المرشح، كما كان يتم في الماضي، غير أن الأنظمة المبرمجة بالكمبيوتر ما زالت تعتمد على بطاقات الاقتراع التي تملأ فيها دوائر أو يتم فيها الربط بين الأسطر. ثم يتم مسح أو فحص بطاقات الاقتراع هذه آليا بغية تسجيل الأصوات.

وما زالت بعض الدوائر الانتخابية تستخدم آلات التشغيل بواسطة الأذرعة التي يقوم فيها الناخبون بإدارة ذراع صغيرة مجاورة لأسماء المرشحين الذين يفضلونهم أو لجانب القضية التي يؤيدونها. ويتم تسجيل أصواتهم في نهاية هذه العملية بسحب ذراع كبيرة.

وسط: مسؤول محلي في مدينة ديكسفيل نوتش بولاية نيوهامشير، يدلي بأول صوت انتخابي رمزي في انتخابات سنة ٢٠٠٠ الرئاسية. أعلى: (أعلى الى أسفل) سيدة تدلي بصوتها الانتخابي من فوق دراجتها في مركز رسمي للاقتراع في بورتلاند بولاية أوريغون، في انتخابات سنة ٢٠٠٠ الرئاسية. سيدة (في منطقة الشمال الشرقي) تلاعب طفلتها فيما تنتظر دورها للاقتراع. مجموعة من المسنين يدلون بأصواتهم في انتخابات سنة ٢٠٠٠ الرئاسية في أحد الأحياء التي يقطنها المتقاعدون في فلوريدا.

زكاري تيلور، حزب الويغ (١٨٤٩-١٨٤٩)

ولم يتم صنع هذه الآلات منذ أكثر من ٣٠ عاما، ولذلك فهي صعبة الاستخدام على وجه الخصوص كما أن صيانتها مكلفة. ونتيجة لذلك فهي آخذة في الاختفاء من الساحة ببطء.

ومن الأجهزة الواسعة الانتشار آلة «البطاقات المثقّبة». وتكون بطاقة الاقتراع إما على البطاقة حيث تكون الثقوب مجاورة لاسم المرشح، أو يتم إدخال البطاقة في حاملة موازية لصورة بطاقة اقتراع، ثم يتم ثقب الثقوب. وهذا النوع من بطاقة الاقتراع هو الذي سبّب

ميلارد فيلمور، حزب الويغ (١٨٥٠–١٨٥٣)

وسط: مسؤولة محلية في ولاية جورجيا تستخدم جهازاً حديث التقنية للتصويت باللمس، في تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٢. وكان هذا النظام قد أعد خصيصاً لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. أسفل: مسؤول عن عملية الانتخاب يراجع سجلات المقترعين في مدينة ديربورن بولاية مشيغان، يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٠.

الخلاف في عد الأصوات لانتخابات الرئاسة الأميركية للعام ٢٠٠٠ في ولاية فلوريدا. ونتيجة لتلك الحالة يتم التخلص حاليا من أجهزة «البطاقات المثقّبة».

ويميل الاتجاه الحالي نحو تبني أجهزة تسجيل إلكتروني مباشر تشتمل على شاشات لمس مبرمجة إلكترونيا وتشبه الآلات المصرفية الأوتوماتيكية. ورغم النقاش الكبير المتعلق بالتصويت بواسطة الكمبيوتر أو الإنترنت لتسهيل العملية، تمت تجربة مثل هذا النظام في أحد الانتخابات الأولية بولاية أريزونا، فإن خبراء الأمن يعملون على تحسين هذه الأنظمة، وهي ليست مستخدمة على نطاق واسع.

ومن التغييرات المهمة التي شهدتها عملية الاقتراع خلال السنوات الأخيرة تبني إجراءات تجعل استخدام بطاقات الاقتراع متوفرة للناخبين قبل يوم

فراكلين بيرس، الحزبي الديمقراطي (١٨٥٤–١٨٥٧)

الانتخابات. وقد بدأ هذا الاتجاه ببنود تتعلق بالاقتراع الغيابي يتم إصدارها للناخبين الذين يتوقعون التغيب عن مكان إقامتهم (ومكان تصويتهم) يوم الانتخابات. وقد قامت بعض المواقع تدريجيا بتحرير هذا البند، وسمحت للمواطنين بالتسجيل «كناخبين غائبين دائمين» وقامت بإرسال أوراق اقتراعهم بصورة روتينية بالبريد إلى منازلهم.

ومن البنود الجديدة الأخرى «التصويت المبكر» الذي يتم فيه إعداد آلات التصويت في مراكز التسوق وفي غيرها من الأماكن العامة قبل يوم الانتخابات بمدة قد تصل إلى ثلاثة أسابيع. وقد يتوقف المواطنون حسب راحتهم للإدلاء بأصواتهم. ويقوم المواطنون في بعض الولايات بالتصويت بالبريد. ففي ولاية أوريغون ترسل إلى جميع المواطنين بالبريد أوراق اقتراع قبل ٢٠ يوما من يوم الانتخابات، ويمكنهم إعادة بطاقة الاقتراع بالبريد أو إعادتها شخصيا إلى مواقع محددة. وقد تبنت أماكن أخرى كمدينة سياتل ومقاطعة كنغ في ولاية واشنطن التصويت بالبريد، إلا أن المواقع المحيطة بهما ما زالت تستخدم أجهزة التسجيل

الإلكتروني المباشر أو أجهزة البطاقات المثقّبة. ويقوم أكثر من خمس الناخبين في الولايات المتحدة ككل بإرسال أوراق اقتراعهم قبل ما كان يعرف سابقا «بيوم الانتخابات».

فرز الأصوات

مع ازدياد نسبة المواطنين الذين يدلون بأصواتهم قبل يوم الانتخابات، فسوف يصبح من المناسب بصورة أكبر التفكير بأول يوم ثلاثاء بعد أول يوم إثنين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وهو يوم انتخابات الرئاسة التقليدي في أميركا، ليس «كيوم الانتخابات» وإنما «كيوم فرز الأصوات». ومع أن بطاقات الاقتراع المبكرة أصبحت أكثر شعبية، فهي لا تفرز وتعد حتى ساعة متأخرة من يوم الانتخابات، وذلك لكي لا يتسنى صدور أي معلومات قبل إغلاق صناديق الاقتراع حول المرشح المتقدم أو المتخلف في الانتخابات. وقد يؤثر هذا النوع من المعلومات المبكرة على أساليب وجهود الحملات الانتخابية، وأيضا على إقبال الناخبين على الانتخاب.

وقد تعلمنا عددا من الدروس الواضحة عن فرز الأصوات خلال انتخابات الرئاسة للعام ٢٠٠٠. وكانت المشكلة الرئيسية في ولاية فلوريدا، كما تقررت من قبل المحكمة العليا الأميركية

في قرارها المتعلق بالانتخابات المتنازع عليها، هي قضية المعايير الموحدة في عد أنواع مختلفة من بطاقات الاقتراع. وكانت الأصوات الغيابية في بعض الدوائر الانتخابية مختلفة عن تلك التي تظهر في جهاز الاقتراع في الدوائر الانتخابية. ونتيجة لذلك، فقد يتعين استخدام أكثر من مجموعة واحدة من عمليات عد الأصوات. ولا يتم عد الأصوات الغيابية على الإطلاق في بعض الدوائر الانتخابية إذا كان عدد الأصوات الغيابية أقل من الفرق في التصويت بين المرشحين الرئيسيين.

كما أظهرت انتخابات العام ٢٠٠٠ أن آلات الاقتراع لا تختلف عن أي نوع آخر من الأجهزة الميكانيكية الكهربائية، وهو أنها تشتمل على نسبة معينة من الخطأ، ولكنها تحتاج إلى صيانة منتظمة ودورية لكي تحافظ على العمل على أفضل مستوى ممكن من الدقة. وإذا كانت الانتخابات متقاربة، فإن أجهزة عد الأصوات قد تنتج مجاميع كلية مختلفة قليلا عندما يتم عد الأصوات أكثر من مرة.

وعندما تتقرر الانتخابات القومية بأقل من نصف بالمئة من الأصوات الشعبية، وعندما تكون النتيجة في إحدى الولايات، كولاية فلوريدا في هذه الحالة، بفارق ٢٠٢ صوتا فقط من أكثر من ٨، ٥ مليون صوت تم الإدلاء بها لجورج دبليو. بوش وآل غور، فإن إجراءات عد الأصوات المقترنة بالأجهزة المعينة المستخدمة يمكن أن تكون مثيرة للجدل. ولم يتم الإدلاء بنسبة عالية من الأصوات في ولاية فلوريدا بواسطة أجهزة البطاقات المثقّبة. وشكّلت صيانة الأجهزة مشكلة، ولكن قابلية الناخبين على إحداث ثقوب واضحة في أوراق اقتراعهم شكلت مشكلة أخرى. وقد سبب تصميم بطاقات الاقتراع في بعض المواقع تشويش الناخبين، خاصة المسنين، وربما يكون قد سبّب قيام بعض الناخبين بالإدلاء بصوتهم لمرشح يختلف عن المرشح الذي كانوا ينوون التصويت له.

وقد جعل تقارب نتيجة الانتخابات في ولاية فلوريدا وكونها الولاية الأخيرة التي قامت بإكمال عملية عد أصواتها، منها هدفا خاصا لكل من قوى بوش وغور خلال الأسابيع التي أعقبت يوم الانتخابات. وبالنظر للطبيعة المحلية لنظام الانتخابات الأميركي ولأن الهيئة الانتخابية تحدد أصواتها حسب الولاية ووفقا لقاعدة منح جميع أصوات الولاية للفائز، فقد بادر الجانبان بدعاوى قضائية في محاكم الولاية. وقام كل فريق باختيار مواقع كانوا يتوقعون أن يحققوا فيها أكبر قدر من النجاح بالنسبة للقضايا القانونية التي أثاروها، وأيضا فيما يتعلق بقدرتهم على تحدي أنواع معينة من الأصوات. ولم يطلب أي من فريقي المرشحين إعادة عد الأصوات في الولاية بأكملها. وفي نهاية الأمر توجهت قضيتهم إلى المحكمة العليا الأميركية لإصدار حكم قضائي نهائي، حيث تقرر وقف إعادة عد الأصوات وتم إقرار التصديق الأصلي لسكرتيرة ولاية فلوريدا لنتيجة الانتخابات. وبذلك ذهبت أصوات الهيئة الانتخابية الخمسة والعشرين لولاية فلوريدا لجورج دبلو. بوش، مما منحه أغلبية الأصوات في الهيئة الانتخابية وضمن له الرئاسة.

حركة الإصلاح

من الدروس المتميزة لانتخابات العام ٢٠٠٠ أن القضايا المتعلقة بإدارة الانتخابات والاقتراع وفرز الأصوات في ولاية فلوريدا كان من الممكن أن تحدث إلى حد ما في أي دائرة انتخابية تقريبا في الولايات المتحدة. ومع أنه لم يكن من المرجح أن تكون لها نفس العواقب لأن نتائج الانتخابات يندر أن تكون متقاربة كما كانت انتخابات الرئاسة في العام ٢٠٠٠، فإن عددا من المشاكل برزت في تلك الانتخابات. وقد تم تكليف إجراء دراسات متعددة، واستمعت طائفة من اللجان إلى شهود من الخبراء وحصلت على شهادات حول الحاجة إلى الإصلاح. ورغم وجود بعض العوامل الحزبية في كل من المقترحات المتعلقة بالمراجعة وبالإصلاحات النهائية، فإن الحاجة الملاحظة لاتخاذ إجراء قبل انتخابات العام ٢٠٠٤ طغت على تلك العوامل.

وقد أقر الكونغرس السابع بعد المئة في العام ٢٠٠٢ قانون «ساعد أميركا على التصويت»، الذي يتضمن عدة عوامل بارزة. أولا، عرضت الحكومة الفدرالية دفعات مالية للولايات والحكومات المحلية لاستبدال آلات البطاقات المثقّبة وآلات التصويت بواسطة الأذرع والتي عفا عليها الزمن. ثانيا، أنشأت هيئة لمساعدة الانتخابات لتقديم مساعدة فنية لمسؤولي إدارة الانتخابات المحليين ووضع معايير لأجهزة الاقتراع. وسوف تقترح هيئة مساعدة الانتخابات خطوطا إرشادية تطوعية لأنظمة الاقتراع ولاختبار والتصديق على أجهزة وبرامج أنظمة الاقتراع. وتشتمل مهمة الهيئة أيضا على وضع برامج أبحاث

إلى اليمين: دبلوماسيون أميركيون يدلون بأصواتهم غيابياً مع أفراد أسرهم في القنصلية الأميركية في بومباي بالهند، يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٠.

لدراسة تصميم آلات الاقتراع وبطاقات الاقتراع، وأساليب التسجيل، وأساليب الاقتراع المؤقت والحد من الاحتيال، والإجراءات المتعلقة بتجنيد وتدريب العاملين في مراكز الاقتراع، وبرامج التعليم للناخبين، والإجراءات المتعلقة بتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لمزيد من الاتساق بين عمليات إعادة فرز الأصوات في الولايات في ما يتعلق بالمناصب الفدرالية، والأساليب البديلة لإجراء الانتخابات للمناصب الفدرالية.

ويمثل قانون «ساعد أميركا على التصويت» تحولا مهما عن الممانعة السابقة للحكومة الفدرالية للقيام بدور في ما كان يعتبر قضية إدارية محلية. ولكن بعد ما حدث في انتخابات العام ٢٠٠٠، وخاصة في التنافس على ولاية فلوريدا، فقد ساعد هذا المجهود الإصلاحي الإجرائي في إعادة تأكيد الثقة التي يضعها الأميركيون في نظامهم الانتخابي. ويعد ثمن ذلك بسيطا إذا ما أخذنا بالاعتبار أن الانتخابات هي الأساس الذي يمنح الشرعية للديمقراطية الفعالة. ■

مايكل و. تروغوت أستاذ دراسات الاتصالات والعلوم السياسية بجامعة مشيغان. وهو المؤلف المشارك لكتاب «دليل الناخب لاستطلاعات الانتخابات» وكتاب «استطلاعات الانتخابات، ووسائل الإعلام والديمقراطية». وتتركز أبحاثه الراهنة على تأثير إصلاح إدارة الانتخابات.

جيمس بيوكانن، الحزب الديمقراطي (١٨٥٧-١٨٦١)

انتخابات 2004
الروزنامة الانتخابية

مواعيد الانتخابات التمهيدية الرئاسية، انتخابات الاجتماعات الحزبية، والمؤتمرات القومية

في الولايات المتحدة، تُعتبر الاجتماعات القيادية الحزبية والانتخابات التمهيدية أساسية لاختيار المرشحين الرئاسيين. جدول المواعيد التالي يرصد جداول مواعيد الاجتماعات القيادية الحزبية والانتخابات التمهيدية المقررة، وصولا إلى انتخابات ٢٠٠٤.

وفي هذا السياق، فإن كلمة «كوكس» (الاجتماع القيادي الحزبي) تشير إلى تجمع على مستوى الولاية للناشطين الحزبيين المحليين خلال عملية انتخاب المرشحين الحزبيين لخوض الانتخابات الرئاسية. والهدف من نظام الاجتماعات الحزبية القيادية هذه هو تبيان أي من المرشحين الحزبيين هو المفضل من قبل الناشطين الحزبيين في كل ولاية، وذلك عبر اختيار المندوبين الحزبيين. وتقوم الانتخابات الحزبية التمهيدية بتأدية الغرض نفسه، ولكن الفرق هو أنه في هذه هنالك منافسات انتخابية مباشرة تُعقد لاختيار مرشح حزبي لمنصب عام معين. واعتمادا على القانون السائد في كل ولاية، يقوم الناخبون بالاقتراع لصالح المرشح الحزبي الذي يفضلون أو للمندوبين الذين «يتعهدون» بالتصويت لصالح المرشح الرئاسي في المؤتمر القومي للحزب لاحقا.

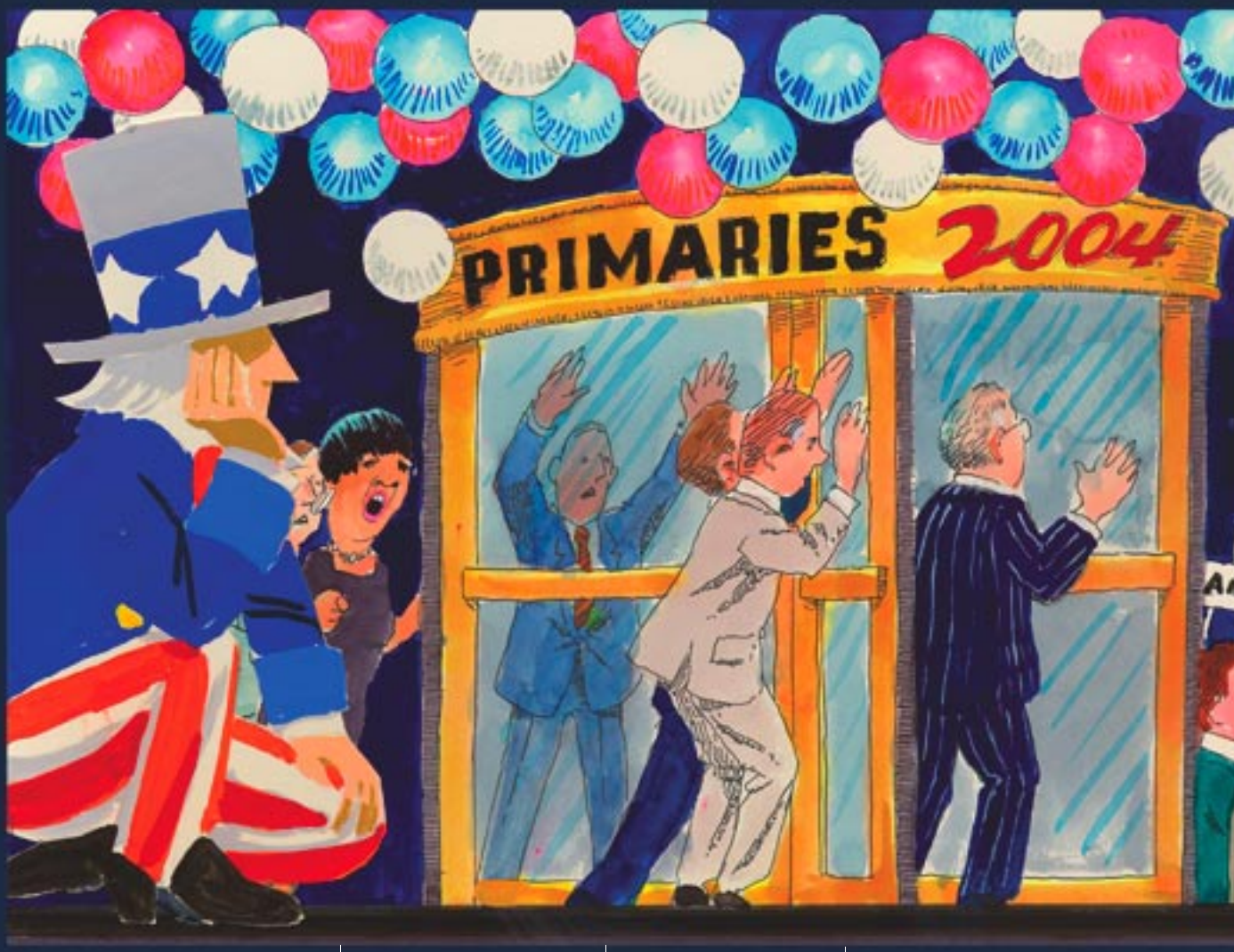

١٩ كانون الثاني/يناير
أيوا

٢٧ كانون الثاني/يناير
نيوهامشير

٣ شباط/فبراير
أريزونا
ديلاوير
ميزوري
أوكلاهوما
ساوث كارولينا (ديمقراطية)
نيومكسيكو (ديمقراطية)
نورث داكوتا

٧ شباط/فبراير
مشيغان (ديمقراطية)

٨ شباط/فبراير
مين (ديمقراطية)

١٠ شباط/فبراير
تينيسي
فرجينيا
واشنطن العاصمة (جمهورية)

١٤ شباط/فبراير
واشنطن العاصمة (ديمقراطية)
نيفادا (ديمقراطية)

١٧ شباط/فبراير
ويسكونسن

٢٤ شباط/فبراير
يوتا (ديمقراطية)
هاوائي
أيداهو

٢ آذار/مارس
كاليفورنيا
كوناتيكيت
جورجيا
ماريلاند
مساشوسيتس
نيويورك
أوهايو
رود أيلاند
فيرمونت
واشنطن
منيسوتا

٩ آذار/مارس
فلوريدا
لويزيانا
مسيسيبي
تكساس

١٣ آذار/مارس
كانزاس (ديمقراطية)

١٦ آذار/مارس
إلينوي

٢٠ آذار/مارس
ألاسكا (ديمقراطية)
وايومينغ (ديمقراطية)

١٣ نيسان/أبريل
كولورادو (ديمقراطية)

٢٧ نيسان/أبريل
بنسلفانيا

٤ أيار/مايو
إنديانا
نورث كارولينا

٦-٨ أيار/مايو
وايمينغ (جمهورية)

١١ أيار/مايو
نبراسكا
ويست فرجينيا

١٥ أيار/مايو
وايومينغ (ديمقراطية)

١٨ أيار/مايو
آركنساو
كنتاكي
أوريغون

٢٥ أيار/مايو
أيداهو

١ حزيران/يونيو
آلاباما
نيو مكسيكو
ساوث داكوتا

٨ حزيران/يونيو
مونتانا
نيوجيرزي

٢٦-٢٩ تموز/يوليو
المؤتمر القومي للحزب
الديمقراطي، بوسطن

٣٠ آب/أغسطس — ٢ أيلول/سبتمبر
المؤتمر القومي
للحزب الجمهوري، نيويورك

حوار مع خبير الانتخابات توماس مان حول الحملة الانتخابية للعام ٢٠٠٤

أجرى الحوار
بول مالامود

سؤال: ما هي القضايا الرئيسية المطروحة في انتخابات العام ٢٠٠٤؟

مان: تمس كل حملة انتخابية خلال مسارها طائفة واسعة من القضايا، ولكن يبدو أن من المحتمل جدا أن تتركز انتخابات الرئاسة المقبلة على قضيتين رئيسيتين، إحداهما سلامة الاقتصاد، وهذا يعني النمو الاقتصادي والوظائف والوضع العام للسياسة المالية الأميركية.

والقضية الثانية هي الأمن، أي الأمن المادي المحسوس. وهذا يعني إحساس الأميركيين بالسلامة بالنسبة للإرهاب في الداخل، ويعني سياسة الأمن القومي، وبخاصة في فترة ما بعد عملياتنا العسكرية في أفغانستان والعراق.

سؤال: هل يهتم الأميركيون العاديون بقضايا السياسة الخارجية؟

مان: يزداد اهتمام الشعب بالسياسة الخارجية وينخفض اعتمادا على المناخ الدولي. وعلى نطاق أوسع، مضى زمن خلال الحرب الباردة أظهر فيه الأميركيون اهتماما كبيرا بالسياسة الخارجية، ومن المؤكد أن حرب فيتنام كان قضية رئيسية بالنسبة للأميركيين. وأعتقد أن سبب أهمية السياسة الخارجية في انتخابات العام ٢٠٠٤ هو ١١ أيلول/سبتمبر. وقد أوضحت الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع الأميركية للأميركيين أننا لم نكن آمنين كما كنا نعتقد، وقد استجابت الأغلبية الساحقة لمواطنينا بشكل إيجابي جدا لموقف الرئيس بوش بأن علينا أن ننقل المعركة إلى الإرهابيين.

وما تعنيه أحداث ١١ أيلول/سبتمبر هو أن الأميركيين يدركون الآن أن هناك علاقة واضحة بين الأمن في الداخل وبين سياساتنا في الخارج، ولا شك في أن الزيادة الكبيرة في شعبية الرئيس لدى الشعب الأميركي، والشعور الواسع الانتشار بأنه أظهر قيادة حازمة، استندت إلى إجراءاته المتعلقة بالسياسة الخارجية، وليس بالمبادرات الداخلية للحكومة.

وقد حقق الجمهوريون بعد أيلول/سبتمبر أفضلية في استطلاعات الرأي بصفتهم الحزب الذي يثق به الجمهور للتعامل مع سياسة الأمن القومي، وتشكل المحافظة على تلك الأفضلية واحدة من القضايا الرئيسية لإعادة انتخاب الرئيس. ولا شك في أن الحد من تلك الأفضلية هو أحد أهداف الديمقراطيين في سعيهم لاستعادة البيت الأبيض.

إبراهام لينكولن، الحزب الجمهوري (١٨٦١-١٨٦٥)

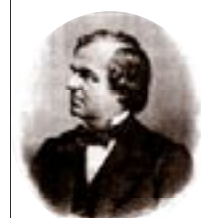

أندرو جونسون، حزب الاتحاد (١٨٦٥-١٨٦٩)

سؤال: كانت انتخابات الرئاسة السابقة في العام ٢٠٠٠ متقاربة بين بوش وغور. فكيف يؤثر تقارب ذلك التصويت على تكتيك واستراتيجية الانتخابات المقبلة للعام ٢٠٠٤؟

مان: لقد تم حل مشكلة انتخابات الرئاسة للعام ٢٠٠٠ بقرار المحكمة العليا بخمسة أصوات ضد أربعة لوقف إعادة عد الأصوات في ولاية فلوريدا. والشيء المهم هنا هو أن النتيجة في العام ٢٠٠٠ أعادت تأكيد حقيقة سائدة، وهي أننا شعب منقسم بالتساوي تقريبا بين ديمقراطيين وجمهوريين على كل مستوى للمناصب المنتخبة، وعلى مستوى الناخبين الفرديين.

وأعتقد نتيجة لذلك أن استراتيجيتي الحزبين تتوقعان انتخابات متقاربة في العام ٢٠٠٤. ويدرك كلا الحزبان أهمية خروج مؤيديهم الأساسيين للإنتخاب. ولذلك سيبذل مجهود ضخم لتعبئة الناخبين الفرديين. وأعتقد أننا سنرى تحولا مثيرا في الموارد عن الإعلانات التلفزيونية، مع أنه سيبقى الكثير من ذلك، إلى مساعي تحديد هوية الناخبين وتشجيع الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

وسوف يقوم الحزبان وجماعات المصالح المتحالفة معهما باستثمارات هائلة لتشجيع مؤيديهم على الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وقد يستخدم الديمقراطيون استياء مؤيديهم الأساسيين من نتيجة انتخابات فلوريدا في العام ٢٠٠٠ كقوة حافزة لدفع مؤيديهم للذهاب إلى صناديق الاقتراع.

ولكن يجدر بنا أن نتذكر أن الجمهوريين فازوا بمعركة الذهاب إلى صناديق الاقتراع في انتخابات مقاعد الكونغرس للعام ٢٠٠٢ بين انتخابي الرئاسة. وحققوا نجاحا أكبر في تعبئة مؤيديهم، ويفسر ذلك إلى حد كبير نجاحهم في الانتخابات التي أجريت بين انتخابي الرئاسة.

سؤال: كيف يقوم الحزبان بإقناع الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع؟

مان: لا تظهر هذه الاعتبارات بنفس الطريقة في الدول الأخرى حيث يكون التصويت إلزاميا أو حيث تكون نسبة المشاركة في الانتخابات عالية جدا. أما في الولايات المتحدة، حيث يكون معدل ٥٠ بالمئة من إقبال الناخبين على التصويت هو القاعدة في انتخابات الرئاسة، فإن ما يتم فعله لمحاولة تحفيز المواطنين للذهاب إلى صناديق الاقتراع أمر في غاية الأهمية.

أما إذا سألت عن العوامل التي تفسر سبب تصويت الأميركيين أو عدم تصويتهم فإن العامل المهيمن هو توفر المعلومات. فهل يعرف الناخبون المحتملون أن هناك انتخابات؟ وهل يعرفون من هم المرشحون؟ وهل يعرفون الاختلافات الموجودة بين المرشحين والحزبين؟ وثانيا، هل لديهم ارتباط بأحد الحزبين؟ وهل هم مرتبطون بطريقة ما بالقوى المتنافسة في الانتخابات؟

وثالثا، هل طلب منهم أحد أن يصوتوا؟ هل جرى اتصال شخصي بينهم وبين آخرين قاموا بإبلاغهم عن مواقع التصويت ومتى يجب أن يذهبوا للتصويت وما أشبه ذلك؟ وهذا العامل الأخير هو مركز جهود التشجيع على الذهاب إلى مراكز الاقتراع.

وما تتطلبه هذه الجهود هو بناء التنظيم الحزبي على المستوى المحلي، باستخدام الملفات الكمبيوترية لتحديد المؤيدين المحتملين، وإقامة اتصال معهم بالهاتف، وعن طريق البريد المباشر، بل والأفضل من ذلك الاتصال الشخصي، ويفضل أن يتم ذلك من قبل مصدر موثوق، شخص يعملون معه، شخص في مجتمعهم، ثم إجراء مكالمات متابعة هاتفية يوم الانتخابات للتأكد من ذهابهم إلى صناديق الاقتراع، وفي

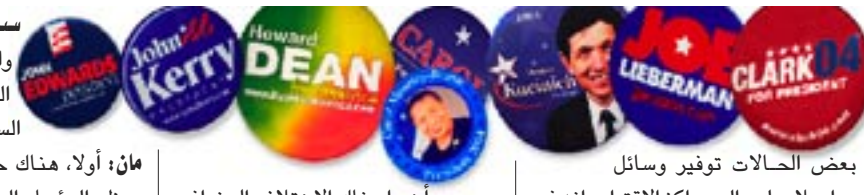

بعض الحالات توفير وسائل مواصلات لهم إلى مراكز الاقتراع. إنه في حقيقة الأمر مجهود غير عادي.

سؤال: من الطبيعي أن التعبئة تكون فعالة على نحو أكبر في الدوائر الانتخابية الأساسية. فما هي الدوائر الانتخابية الأساسية لكل حزب؟

مان: يشير التحليل الديمغرافي لمركز الدراسات السياسية بجامعة مشيغان إلى وجود اختلافات بين قواعد كل من الحزبين السياسيين. ويتبين أن أقوى المؤيدين الديمقراطيين هم الأميركيون المتحدرون من أصل إفريقي. إذ يصوت تسعون بالمئة منهم للديمقراطيين. كما يميل الأميركيون المتحدرون من أصل إسباني إلى دعم الديمقراطيين، ولكن بنسبة اثنين إلى واحد أو أقل. ويصوت أعضاء النقابات العمالية إلى جانب الديمقراطيين بنسبة عالية. كما يميل أعضاء الطبقة العاملة من ذوي الدخل المحدود إلى التصويت بنسبة أكبر للديمقراطيين، مع أن بعضهم يميلون لأن يكونوا محافظين اجتماعيا، وتنجذب نسبة كبيرة منهم أحيانا نحو المرشحين الجمهوريين. وتكون الاهتمامات الاجتماعية والثقافية مسؤولة إلى حد كبير عن تأييد الذكور البيض الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة للحزب الجمهوري.

ويميل الأشخاص المطلّقون والأسر التي يرأسها أب أو أم منفردة إلى الحزب الديمقراطي، في حين أن الأزواج المتزوجين يميلون إلى الحزب الجمهوري. ويعد الانتماء الديني والممارسة الدينية والذهاب إلى دور العبادة من عوامل التنبؤ القوية بمن ينتمون إلى القاعدة الجمهورية. فكلما ازداد اشتراك الشخص في الطقوس الدينية، كلما ازداد احتمال انتمائه إلى الحزب الجمهوري وتصويته للحزب الجمهوري. أما العلمانيون فهم يميلون إلى الانتماء إلى الحزب الديمقراطي.

ويميل ذوو الدخل العالي إلى الحزب الجمهوري. وينطبق ذلك بشكل خاص على التجارة، من رجال الأعمال الصغار إلى مدراء الشركات. إلا أن المهنيين الحاصلين على تعليم عال ودرجات عليا يميلون بصورة متزايدة إلى الحزب الديمقراطي.

وأخيرا هناك الاختلاف الجغرافي لقاعدة كل من الحزبين. ونطلق على ذلك اسم «الولايات الحمراء والزرقاء»، استنادا إلى الطريقة التي قسمت فيها البلاد على خريطة تلفزيونية للولايات المتحدة بعد انتخابات الرئاسة الأخيرة. فقد صوتت الولايات الزرقاء للديمقراطيين، وهي متجمعة في الساحلين الشرقي والغربي وفي ولايات الحدود الشمالية. أما الولايات الحمراء أو الجمهورية فهي موجودة في معظمها في الجنوب وفي منطقة المزارع الريفية وولايات جبال روكي وفي بعض ولايات منطقة الغرب الأوسط.

ويمكنك أن ترى الانتماء الحزبي داخل الولايات. ويميل الديمقراطيون إلى وجود قواعدهم داخل المدن وفي ضواحيها الداخلية. أما الجمهوريون فتكمن قوتهم في الضواحي الخارجية وفي المناطق الريفية.

وتزداد قوة الديمقراطيين في مناطق نمو التكنولوجيا المتقدمة، في حين أن الجمهوريين أقوى في بعض مناطق البلاد التي فقدت بعض سكانها، كالمناطق الريفية. وقد أبلى الجمهوريون بلاء حسنا في ضواحي المدن الجنوبية بمختلف أنواعها، بما في ذلك المناطق الآخذة بالنمو بسرعة كالمنطقة المحيطة بمدينة أتلانتا (بولاية جورجيا).

ويمكن القول باختصار إن الجمهوريين ينظر إليهم كحزب المحافظين دينيا وثقافيا، ورجال وسيدات الأعمال، وولايات الجنوب ومنطقة جبال الروكي ومنطقة الغرب الأوسط، والضواحي الخارجية للمدن والمناطق الريفية. ويضم مؤيدو الديمقراطيين الأقليات، والعلمانيين والمتحررين اجتماعيا، وأعضاء النقابات العمالية، وسكان المدن الكبيرة وذوي الدخل المحدود، والساحلين الشرقي والغربي. وبطبيعة الحال فإن هذه التعميمات تستند إلى نزعات عامة. ويوجد في جميع المجموعات الديمغرافية تنوع في الاتجاهات السياسية.

سؤال: ما هي الميزات والعوائق التي يواجهها الرؤساء الموجودون في السلطة في الانتخابات؟

مان: أولا، هناك حقيقة تاريخية هي أن معظم الرؤساء المنتخبين الذين يعيدون ترشيح أنفسهم ينجحون في الانتخابات. ولكن ذلك لا يتحقق للجميع بطبيعة الحال، حيث تعرض عديدون منهم للفشل خلال السنوات الأخيرة. فقد فشل كل من الرئيس جورج بوش الأب في العام ١٩٩٢ والرئيس جيمي كارتر في العام ١٩٨٠ في إعادة انتخابه. وكذلك كان الأمر بالنسبة للرئيس جيرالد فورد الذي تولى الرئاسة دون أن يتم انتخابه، ولكنه فشل في مسعاه لإعادة انتخابه في العام ١٩٧٦.

ولكن الرؤساء بصورة عامة يميلون إلى الفوز بانتخابات فتراتهم الرئاسية الثانية. ويكمن ذلك جزئيا في أنهم يتفادون في كثير من الأحيان أي تحدّ في انتخابات أولية من شأنه أن يلحق الضرر بترشيحهم عن طريق إبراز مواطن ضعفهم. إلا أن الرئيس بوش الأب والرئيس كارتر والرئيس فورد واجهوا تحديات في حملاتهم الانتخابية الأولية. وإن حقيقة عدم مواجهة الرئيس الحالي جورج دبليو. بوش أي تنافس على ترشيح الحزب الجمهوري يشكل ميزة كبيرة بالنسبة له.

ثانيا، يكون الرؤساء المنتخبون في وضع يساعدهم على الهيمنة على ما دعاه الرئيس ثيودور روزفلت «المنبر المتنمر»، أي وضع الأجندة ثم تركيز اهتمام الجمهور على القضايا التي تخدم أفضليتهم. وبفضل اتخاذ إجراءات تتعلق بالسياسة الخارجية والسياسة الإقتصادية الداخلية يكونون أحيانا في موقف يسمح لهم بتغيير الواقع على الطبيعة بحيث يخدم أفضليتهم في الانتخابات نفسها. كما أن الأمر أسهل بالنسبة لهم كرؤساء منتخبين لجمع التبرعات المالية وجمع الموارد. ويتمتعون بفوائد يمكنهم توزيعها على الناشطين في الحزب مما يشكل مزايا في الانتخابات نفسها.

ومن العوائق التي تواجه الرؤساء المنتخبين أنهم يميلون إلى الحصول على الفضل في تحقيق الأشياء الجيدة التي تحدث خلال فترة رئاستهم وعلى اللوم على الأشياء السيئة، سواء كانوا يستحقون الفضل أو اللوم أم لا. لذا فإن تولي الرئيس الرئاسة في الأوقات الجيدة

يوليسيس إس غرانت، جمهوري (١٨٦٩–١٨٧٧)

رذرفورد بي. هيز، جمهوري (١٨٧٧–١٨٨١)

يسهّل الطريق نحو إعادة انتخابه. ولكن وجود الرئيس في منصبه في فترة تدهور الوضع الاقتصادي أو السياسة الخارجية يشكل عائقا في طريق إعادة انتخابه. فالانتخابات من نواح عديدة تمثل استفتاء على الأداء المتصور للحكومة التي تتولى زمام الحكم.

وإذا كانت الفترة الزمنية جيدة فهي ميزة. أما إذا كانت الفترة الزمنية سيئة فهي عائق.

سؤال: القاعدة السياسية للسيد بوش كرئيس واضحة. ولكن من ناحية أخرى فإن معظم المتنافسين الديمقراطيين شغلوا طائفة من المناصب، كعضو في مجلس النواب، أو عضو في مجلس الشيوخ، أو حاكم ولاية، أو جنرال في القوات المسلحة. فكيف تؤثر هذه المناصب على فرص فوزهم بانتخابات الرئاسة؟

مان: يقال إن معظم أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، عندما يصحون من النوم كل صباح وينظرون في مرآة الحمام، يرون رئيسا محتملا. ولكن، كما نقول، تتم «دعوة» كثيرين من أعضاء مجلس الشيوخ، ولكن لا يتم سوى اختيار فئة منهم في واقع الأمر. وكان آخر شخص يفوز بالرئاسة من مجلس الشيوخ هو جون كنيدي في العام ١٩٦٠. ومنذ ذلك الوقت فاز عدد من أعضاء مجلس الشيوخ بالترشيح ولكنهم خسروا في الانتخابات. ويضم ذاك بوب دول في العام ١٩٩٦ وجورج مكغفرن في العام ١٩٧٢. ويظهر أن مجلس الشيوخ ليس نقطة انطلاق جذابة على وجه الخصوص لانتخابات الرئاسة.

وقد جاء معظم المرشحين الذين فازوا بانتخابات الرئاسة إما من منصب نيابة الرئيس أو من حكام الولايات. ونيابة الرئيس قاعدة طبيعية لخوض انتخابات الرئاسة، مع أن نائب الرئيس الموجود في الحكم لا يحالفه النجاح دائما، كما تعلّم آل غور في العام ٢٠٠٠. وقد ثبت أن منصب حكام الولايات يشكّل بيئة خصبة على وجه الخصوص لخوض انتخابات الرئاسة، ومن أحدثها جورج دبليو بوش، وقبله بيل كلينتون ورونالد ريغان وجيمي كارتر. ويمثل ذلك سجلا مميزا. وقد وفرت الحياة المهنية العسكرية بيئة تجنيد خصبة للرؤساء في القرن التاسع عشر، ولكن دوايت أيزنهاور هو الوحيد الذي انتقل من منصب قائد عسكري إلى القائد العام للقوات المسلحة أو الرئيس في العصر الحديث.

جيمس أبه. غارفيلد، جمهوري (١٨٨١)

تشستر آرثر، جمهوري (١٨٨١–١٨٨٥)

سؤال: كيف ستؤثر قوانين تمويل الانتخابات على نتيجة هذه الانتخابات؟

مان: كان جورج بوش أول مرشح ناجح لانتخابات الرئاسة يمتنع عن مجاراة الأموال العامة (من الحكومة الأميركية) في عملية الترشيح في العام ٢٠٠٠. ولذلك، وبموجب القانون، لم يكن خاضعا للحدود المفروضة على الإنفاق في ذلك الوقت. وكنتيجة لذلك قام في العام ٢٠٠٠ بجمع أكثر من ١٠٠ مليون دولار من التبرعات وأنفق أكثر من خصمه الديمقراطي. ولم يكن ذلك ممكنا لو أنه قبل الحصول على الأموال الحكومية. وبما أن الحدود المفروضة على التبرع من الأفراد للمرشحين ارتفعت من ١،٠٠٠ دولار إلى ٢،٠٠٠ دولار، فإن حملة بوش ستمتنع مرة أخرى عن مجاراة الأموال العامة وسوف تجمع ما يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار خلال عملية الترشيح.

وستكون حملة الرئيس بوش، بدون أي متحدّ لترشيح الحزب الجمهوري، قادرة على استخدام ذلك المال للإسهام بطريقتها الخاصة في تحديد موقف المرشح الديمقراطي لمنصب الرئيس لدى الجمهور، والبدء في بناء مجهود تنظيمي محلي لتشجيع الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، مما سيساعد تلك الحملة في الانتخابات العامة. وهذه ميزة هائلة.

ولم يظهر أي من المرشحين الديمقراطيين نفس القدرة على جمع ذلك المبلغ من المال خلال موسم الانتخابات الحزبية الأولية. وإذا ما قبلوا مجاراة الأموال العامة التي يحصلون عليها، فسوف يحدد ذلك إنفاقهم بنحو ٥٠ مليون دولار. وسيتم إنفاق معظم هذا المبلغ في حملة الانتخابات الأولية في العام ٢٠٠٣ وفي أوائل الشهور الأولى للعام ٢٠٠٤ في محاولة للفوز بالترشيح. وبعد ذلك لن يتبقى معهم سوى قدر قليل من المال أو لا مال على الإطلاق خلال الفترة التي تعقب ظهور مرشح للحزب وعقب مؤتمر الحزب. وبالنظر لهذا التفاوت المحتمل فقد يمتنع أحد المرشحين الديمقراطيين أو أكثر عن مجاراة الأموال العامة لجمع وإنفاق أكبر قدر ممكن من المال.

وبعد انتهاء حملات الانتخابات الأولية وانعقاد مؤتمري الترشيح الحزبيين سيتخذ المرشحون قرارا آخر حول ما إذا كانوا سيقبلون الحصول على تمويل للانتخابات العامة. ومن المتوقع أن يقبل كل من الرئيس بوش والمرشح الديمقراطي مجاراة الأموال العامة آنذاك.

سؤال: هل يلعب المال دورا كبيرا في نتيجة التنافس في انتخابات الرئاسة؟

مان: يلعب المال دورا أكبر في بعض المعارك الانتخابية وفي ظل بعض الظروف أكثر من غيرها. وهو في غاية الأهمية في انتخابات مجلس النواب، وفي انتخابات مجلس الشيوخ، وفي انتخابات حكام الولايات، وذلك لأن وجود وفرة من المال أمر ضروري بالنسبة للمتحدّين لكي يتعرف عليهم الناخبون و تتاح لهم الفرصة لكي يخترقوا برقع الإغفال الذي يحيط بمعظمهم.

والمال مهم في عملية الترشيح لانتخابات الرئاسة، حيث يكون معظم المرشحين مغمورين نسبيا ويحتاجون إلى المال للإعلان عن أنفسهم وعن برامجهم الانتخابية ولبناء منظماتهم الانتخابية. وتميل الأموال إلى أن تكون أقل أهمية في الانتخابات العامة بسبب وجود قدر معين من الاهتمام الإعلامي «المجاني»، وذلك بالنظر لأهمية التنافس في تلك المرحلة. فهناك مناظرات تلفزيونية. ويعتمد الناس إلى حد كبير على انتمائهم الحزبي في النظر إلى المرشحين. ومع ذلك فإن المال يلعب دورا مهما في الانتخابات المتقاربة.

سؤال: هل سيكفي لمرشح الرئاسة الديمقراطي في العام ٢٠٠٤ أن ينتقد الرئيس بوش كرئيس حالي، أم أن الديمقراطيين بحاجة إلى موضوع إيجابي من نوع ما للفوز بالانتخابات؟

مان: يحتاج الديمقراطيون إلى شيئين لكي يحالفهم النجاح. والشيء الأهم بكثير هو أنهم بحاجة إلى سبب لإقناع الناخبين بعدم انتخاب جورج بوش لفترة رئاسة ثانية. وليس ذلك ببرنامج بديل بقدر ما هو استفتاء سلبي على

الأحوال السيئة في البلاد في ظل قيادة الرئيس بوش.

ولكي تكون أمام الديمقراطيين فرصة لاستعادة البيت الأبيض واستعادة السيطرة على الكونغرس فإنهم بحاجة إلى عدد كبير من الناخبين الذين يقومون بالتعبير عن شيء ما على النحو التالي: «إنني أشعر بقدر أقل من الأمن بالنسبة لأمني الاقتصادي وأقل أمنا بالنسبة لأمني المادي بسبب النجاح الذي يشوبه الغموض في الحرب ضد الإرهاب والحالة المشوشة في العراق». وهذا شرط ضروري ولكنه قد لا يكون كافيا بالنسبة للديمقراطيين للفوز بالبيت الأبيض في العام ٢٠٠٤.

ثانيا، يحتاج الديمقراطيون إلى اجتياز عتبة في المصداقية. وهم بحاجة إلى مرشح يثق به الشعب الأميركي لحماية أمننا واتباع نهج سياسي ليس متهورا أو متشددا أو يبدو عليه أنه يثير من المخاطر أكثر مما يتيح من الفرص للأميركيين.

ويتعين على الديمقراطيين إذن أن يرشحوا مرشحا يقدم استراتيجية أمن قومي معقولة، واستراتيجية سياسة اقتصادية وداخلية معقولة. وسوف لا يقوم معظم الأميركيين بمقارنة الوصفات السياسية للرئيس بوش بصورة مباشرة مع الوصفات الديمقراطية، ولكن إذا قرر الأميركيون أن سجل الرئيس بوش لا يستحق التجديد بالضرورة، فسوف يلقون نظرة فاحصة على الديمقراطيين ويقولون «هل نستطيع أن نثق بهم؟» وهنا يتعين على الحزب المعارض أن يقدّم بديلا منطقيا وإيجابيا.

سؤال: هناك قول مأثور قديم بأن المرشحين يتخذون خلال انتخابات الرئاسة مواقف أكثر تشددا وهم يحاولون إرضاء قاعدتهم الحزبية، بمن في ذلك الديمقراطيون على اليسار والجمهوريون على اليمين. فهل هذه هي الحالة، وهل ستؤثر على السلوك السياسي خلال العام المقبل؟

مان: لم يقع مرشحو الرئاسة الناجحون ضحية لهذا النمط في انتخابات الآونة الأخيرة. فقد وجد جورج بوش في العام ٢٠٠٠ طريقة لخوض معركة ترشيح الحزب الجمهوري بتقديم سياسة مهمة لقاعدته المحافظة حظيت على استحسانها باستخدام التعابير البلاغية عن الحداثة ومشاعر التعاطف التي حالت دون وصفه بأنه محافظ أو يميني متطرف بعد أن فاز بالترشيح.

وقام بيل كلينتون برفض النهج التقليدي لليسار ضد اليمين داخل حزبه وحاول أن يحظى بإعجاب القاعدة والناخبين المتذبذبين. وصحيح أن الناشطين في الانتخابات الأولية يميلون إلى جانب التطرف الأيديولوجي، باتجاه اليمين بين الجمهوريين، وباتجاه اليسار بين الديمقراطيين، ولكن من الممكن صياغة النداءات والقضايا بطرق لا تلحق الضرر بالضرورة بموقف المرشح في حملة الانتخابات العامة.

سؤال: هل تتوقع دورا متزايدا لشبكة الإنترنت في انتخابات الرئاسة المقبلة؟

مان: الطريقة التي يجب النظر فيها إلى الإنترنت في هذا السياق يتعين أن لا تكون كوسيلة للاتصال الجماهيري، وليس كبديل للإعلانات الدعائية التلفزيونية، بل إنها أصبحت مهمة كشكل لتنظيم الحملات الانتخابية، أي تعبئة وتنظيم المتطوعين، وجمع التبرعات، وتنسيق النشاطات على مستوى القاعدة الشعبية، وتوزيع المعلومات على المؤيدين. وقد بنى هوارد دين على النجاح الذي حققه جون ماكين في انتخابات العام ٢٠٠٠ بجمع كميات ضخمة من التبرعات عبر شبكة الإنترنت. ويقوم دين وغيره من مرشحي الحزب الديمقراطي باستخدام الإنترنت كوسيلة لبناء تنظيمهم. ومن جانبها، تفهم قوى الرئيس بوش أيضا أهمية الإنترنت. وهم يستخدمونها بنشاط لجمع التبرعات، وبناء منظماتهم المحلية، وللتأكد من حصولهم على طريقة للتواصل مع الناشطين الجمهوريين بوسيلة تشجع على جمع الموارد وعلى اعتمادها بطريقة فعالة.

ومن هذه المفاهيم ستكون الإنترنت قوة مهمة في هذه الانتخابات.

سؤال: هناك بطبيعة الحال انتخابات لمجلسي النواب والشيوخ بالإضافة إلى البيت الأبيض، فكيف تبدو هذه المعارك الانتخابية؟

مان: إننا لا نرى في هذا الوقت ما يشير إلى انتخابات يفوز فيها أحد الحزبين بأغلبية ساحقة. وهناك احتمال أكبر لأن تكون انتخابات متقاربة.

ويمثل الحزب الجمهوري حزب الأغلبية في مجلس النواب منذ انتخابات العام ١٩٩٤. كما توجد للجمهوريين أغلبية بسيطة في مجلس الشيوخ، وهي أغلبية فقدوها لفترة وجيزة عندما انسحب السناتور الجمهوري جيم جيفوردز من حزبه وأصبح مستقلا. إلا أن الجمهوريين استعادوا أغلبيتهم في مجلس الشيوخ في انتخابات العام ٢٠٠٢. وقد خلص محللون كثيرون بعد النظر إلى أوضاع انتخابات مجلسي النواب والشيوخ إلى أن من المرجح أن يحتفظ الجمهوريون بأغلبيتهم للفترة المتبقية من هذا العقد، ما لم تحصل موجة عارمة غير متوقعة تنقل الأفضلية نحو الحزب الديمقراطي.

ويعزى ذلك جزئيا إلى الانخفاض في عدد الدوائر الانتخابية التي يحتدم فيها التنافس في مجلس النواب، وهو نتيجة لعوامل عدة. وقد نتج ذلك جزئيا خلال السنوات الأخيرة عن نجاح الجمهوريين في استخدام عملية إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على مستوى الولايات لتوزيع ناخبيهم بصورة أكثر فعالية عبر الدوائر الانتخابية للكونغرس. ومن المرجح أن لا تزيد نسبة مقاعد مجلس النواب البالغة ٤٣٥ مقعدا في الانتخابات المقبلة والتي يجري التنافس عليها جديا على عشرة بالمئة. ومن المتوقع أن يحتفظ الجمهوريون بالأغلبية في المجلس بالنظر للميزة التي يتمتعون بها لكونهم حزب الأكثرية في المجلس الحالي ، وفي جمع التبرعات المالية، وبسبب النجاح الذي حققوه في إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية.

أما في مجلس الشيوخ فهناك تنافس على عدد أكبر من المقاعد التي يحتلها الديمقراطيون. ويجب أن نتذكر أنه يتم إعادة انتخاب ثلث مقاعد مجلس الشيوخ في كل سنة انتخابية، حيث تقسم فترات الأعضاء التي تستمر ست سنوات على ثلاث مراحل انتخابية. وهناك عدد أكبر من المقاعد الديمقراطية التي يتم التنافس عليها وهذه المقاعد الديمقراطية تقع في الولايات «الحمراء» (المحافظة بصورة أكبر)، وهي ولايات فاز بها جورج بوش في العام ٢٠٠٠.

وبذلك لن تتاح الفرصة للديمقراطيين للفوز بأغلبية في الكونغرس إلا إذا أسفرت انتخابات الرئاسة عن فوز ساحق لصالح الديمقراطيين.

غروفر كليفلاند، ديمقراطي (١٨٨٥–١٨٨٩)(١٨٩٣–١٨٩٧)

انتخابات الكونغرس

بقلم جون آلدريتش

في حين أن وسائل الإعلام ستسلط الأضواء على الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٤، فإن الأميركيين سينتخبون في الوقت ذاته آلافا غيره لمناصب مختلفة. ولربما تكون انتخابات الكونغرس، على وجه الخصوص، مساوية للحملة الرئاسية من حيث وتيرة التنافس والأهمية تقريبا. ذلك أن هناك توازنا متقاربا جدا في القوى داخل الكونغرس بين الحزبين السياسيين الرئيسيين. فالجمهوريون يمثلون أغلبية بفارق ضئيل هو ١٢ مقعدا (من مجموع ٤٣٥) في مجلس النواب، وبفارق مقعد واحد من مقاعد مجلس الشيوخ (من مجموع ١٠٠). وعليه فإنه من غير المؤكد تماما أي من الحزبين سيسيطر على الكونغرس بمجلسيه بعد انتخابات ٢٠٠٠.

ولانتخابات الكونغرس أهمية أيضا بسبب الدور المركزي الذي يلعبه الكونغرس في عملية صنع السياسة. فالنظام الأميركي، على عكس النظام البرلماني، يقوم على مبدأ فصل السلطات بين الكونغرس ورئيس الجمهورية. فالكونغرس هو المسؤول عن صياغة كل القوانين والموافقة عليها قبل أن يوقعها الرئيس (أو ينقضها ويردها). وكذلك وعلى عكس النظام البرلماني، فإن النظام الحزبي لا يتم التقيد به بصرامة في الغالب كما الحال في النظام البرلماني. فأعضاء الكونغرس أحرار في التصويت على السياسات كما يحلو لهم، بما في ذلك ما يعتقدون أنه الأفضل لهم من أجل ضمان إعادة انتخابهم. وعليه، فإن على قادة الكونغرس أن يبنوا ائتلافات لكسب معارك الكونغرس، فردا فردا، بدلا من الاعتماد على الدعم الموحد من الأحزاب السياسية المنضبطة جدا من أعلى، وهو ما يجعل كل انتصار أو هزيمة مهمة لحزبيهما.

بنجامين هاريسون، جمهوري (١٨٨٩-١٨٩٣)

إن إجراء انتخابات منفصلة ومستقلة لانتخاب الرئيس وانتخاب أعضاء الكونغرس يعني أنه من المحتمل جدا أن يسيطر أحد الحزبين الرئيسيين على الكونغرس بينما يفوز مرشح من الحزب الآخر برئاسة الجمهورية. لقد أصبح هذا النمط من الحكومة المقسمة، كما تسمى، أمرا شائعا جدا. فخلال الأربع وعشرين سنة الماضية، سيطر حزبان مختلفان على مجلس النواب ورئاسة الجمهورية مدة ١٦ عاما، وحظي الجمهوريون بالأغلبية في الكونغرس منذ عام ١٩٩٤. وقد سيطروا كذلك على مجلس الشيوخ من الفترة بين ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠، أي خلال السنوات الست الأخيرة من عهدي الرئيس بيل كلينتون في الرئاسة.

لقد انتهت ٢٠٠٠ بانتخاب رئيس جمهوري وباستمرار سيطرة الجمهوريين على مجلس النواب. ولكن الحزبين فازا بنصف مقاعد مجلس الشيوخ لكل منهما بالتساوي. وفي هذه الحال، فإن الدستور الأميركي يمنح نائب الرئيس (في هذه الحال نائب الرئيس دك تشيني) حق كسر التساوي في الأصوات في المجلس، وهو ما عنى أن الجمهوريين كانوا يتحكمون بأغلبية ضئيلة جدا في المجلس بعد انتخابات ٢٠٠٠، ومع ذلك فإن ذلك مثل سيطرة الجمهوريين الموحدة على مجمل فروع الحكومة الفدرالية.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠١، استقال السناتور الجمهوري جيمس جيفوردز من الحزب الجمهوري، ما أدى إلى سيطرة الديمقراطيين مرة أخرى على المجلس، وهو ما أدى مرة أخرى إلى حكومة مقسمة. ولكن الديمقراطيين عادوا وخسروا هذه الأغلبية الضئيلة في انتخابات عام ٢٠٠٢، ما أعاد الجمهوريين إلى السيطرة على حكومة موحدة.

كيف ينتخب الكونغرس

يحظى مجلس النواب ومجلس الشيوخ بسلطات متساوية تقريبا، غير أن طريقة انتخابهما تختلف كلية. فقد أراد مؤسسو الجمهورية الأميركية لأعضاء مجلس النواب أن يكونوا أقرب إلى عامة الناس، بحيث يمكنهم أن يعكسوا رغباتهم وتطلعاتهم في سن القوانين بشكل أكثر صدقا. وعليه قرر المؤسسون أن يكون مجلس النواب كبيرا نسبيا وأن يجري انتخابه أكثر مرارا (كل عامين). بل إن بعض المؤسسين اعتبروا أن فترة السنتين طويلة. غير أن الهمّ الشائع اليوم هو أن كثرة الانتخابات تعني أن النواب سيكون شاغلهم الأكبر الفوز بولاية جديدة. ووفقا لهذه النظرة، فإن النواب يعنون بمصالحهم الانتخابية أكثر مما يعنون بمصالح البلاد.

يمثل كل مقعد في مجلس النواب دائرة جغرافية، وينتخب كل عضو بالأكثرية أي الأغلبية البسيطة في دائرة انتخابية (أي أن الفائز بأغلبية الأصوات في الدائرة هو الذي يكسب المقعد الوحيد فيها). ولكل من الولايات الأميركية الخمسين مقعد مضمون واحد على الأقل في مجلس النواب، بينما توزع بقية المقاعد على الولايات حسب تعداد سكانها. عدد سكان ألاسكا، مثلا، صغير جدا، ولذلك ليس للولاية إلا مقعد واحد في مجلس النواب. أما كاليفورنيا فلها ٥٤ مقعدا في المجلس باعتبار أن لديها أكبر عدد من السكان.

وبالنسبة الى مجلس الشيوخ، فلقد كان القصد الأصلي من تصميمه على هذه الشاكلة هو أن يمثل الولايات. وبالفعل فقد كانت المجالس التشريعية في الولايات هي التي تنتخب أعضاء مجلس الشيوخ. غير أن التعديل السابع عشر للدستور عام ١٩١٣ بدّل الوضع بحيث أصبح أعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون مباشرة من قبل الناخبين في كل ولاية. وعلى هذا الأساس، تقرر أن يكون لكل ولاية عضوان ينتخب كل منهما لمدة ستة أعوام، أي أن ثلث أعضاء مجلس الشيوخ ينتخب كل عامين. وفي الواقع إذن ينتخب عضو مجلس الشيوخ بالأكثرية، على أساس أن الولاية بكاملها تمثل دائرة انتخابية أحادية.

إن الانتخابات التي تقرر نتائجها حسب مبدأ الأغلبية، خاصة في نظام الدوائر الانتخابية الأحادية، تؤدي على الأغلب الى نظام يقوم على حزبين رئيسيين فقط. ويعود ذلك الى أن الناخبين يعتقدون بصفة عامة أن ليس أمام مرشحي الحزب الثالث فرصة كبيرة جدا في الفوز، ولذلك يفضلون عدم «هدر» أصواتهم الانتخابية. وحيث أن ليس هناك «تمثيل هامشي» في النظام الأميركي، فإن أصوات الأقلية تنزع عادة إلى تمثيل نفسها في واحد من الحزبين الرئيسيين بدلا من الانضواء تحت مظلة جماعات منشقة لا تحظى بالكثير من التأييد لدى قطاعات كبيرة من الرأي العام. وعبر التاريخ، فإن الولايات المتحدة لم يكن لديها أكثر من حزبين رئيسيين. وبعد انتخابات العام ٢٠٠٠، لم يكن سوى اثنين من أعضاء مجلس النواب الـ٤٣٥ من المستقلين، ولم يكن هناك سوى شيخ واحد من أعضاء

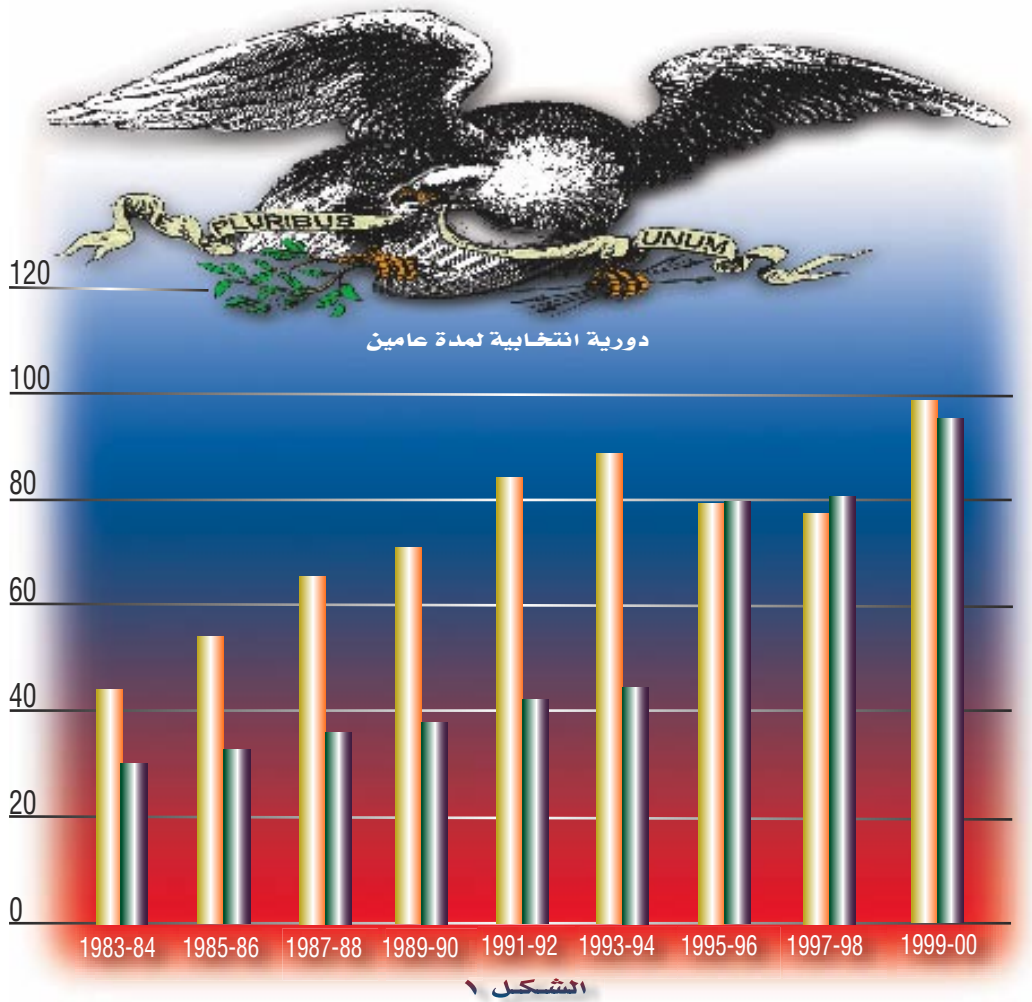

الشكل ١

الشكل ١:
التبرعات للحملات الانتخابية لمجلس النواب الأميركي من لجان العمل السياسي، حسب الحزب ١٩٨٣ – ٢٠٠٠

المصدر: U.S. Statistical Abstract

مجلس الشيوخ المئة. أما جميع الأعضاء الآخرين فكانوا ينتمون إما إلى الحزب الجمهوري أو الديمقراطي، وهما الحزبان الرئيسيان في أميركا منذ عام ١٨٦٠.

ما الذي يؤثر في انتخابات الكونغرس

خلال الجزء الأكبر من هذا القرن، كانت انتخابات الكونغرس «حزبية» الطابع. فلأن معظم الناخبين موالون منذ القدم لأحد الحزبين الرئيسيين أو للآخر، فإنهم اعتمدوا نهج التصويت على أساس حزبي. وغالبا ما كان أعضاء الكونغرس يعاد انتخابهم (بحيث أن بعضهم احتفظوا بمقاعدهم أحيانا لعقود من الزمن) لأن غالبية من الناخبين في دوائرهم يؤيدون الحزب الذي ينتمون اليه. ولم تكن جهودهم كمرشحين تزيد (او تنتقص) من ذلك التأييد إلا بقدر ضئيل. ومنذ الستينات تغير الوضع فأصبح المرشحون أنفسهم والقضايا الانتخابية قوى تؤثر على الولاء الحزبي.

في الستينات، أصبحت الانتخابات تدور أكثر فأكثر حول شخصية المرشح. فلقد توفرت لدى المرشح فرصة استخدام التلفزيون في حملته الانتخابية وجمع كميات ضخمة من التبرعات عن طريق البريد المباشر، كما أخذت الحملات الانتخابية الحديثة تعتمد وسائل مثل استطلاعات الرأي العامة وغير ذلك. كل ذلك جعل الناخب أكثر وعيا ومعرفة بشخصية المرشح كفرد. ونتيجة لذلك، بدأ الناخبون يتدارسون مواطن القوة والضعف في المرشحين علاوة على اعتبارات الولاء الحزبي.

إن الانتخابات التي تتمركز حول شخصية المرشح تمثل ميزة كبرى في صالح عضو الكونغرس الذي يخوض الانتخابات ثانية. فأعضاء الكونغرس الذين يخوضون الانتخابات ثانية وثالثة يحظون بفرص أكبر من الشهرة في شبكات التلفزيون والصحف مما يتاح لمنافسيهم، خاصة في السنوات الفاصلة بين الانتخابات الرئاسية. ونظرا لاستحواذهم على الجانب الأكبر من الاهتمام الاعلامي ولما يمارسونه من نفوذ في مجال السياسة العامة، فإن هؤلاء الأعضاء الذين يخوضون الانتخابات مرات أخرى يتمتعون أيضا بالقدرة على جمع كميات أكبر من الأموال للإنفاق على حملاتهم الانتخابية. في انتخابات عام ٢٠٠٢، خاض ٣٩٨ عضوا من أعضاء الكونغرس الانتخابات لانتخابهم لفترة ثانية، ولم يخسر منهم تلك الانتخابات إلا ١٦، فيما لم يخسر من بين الـ٢٦ شيخا إلا ٣ فقط في تلك الانتخابات. وعلى ضوء نسبة إعادة انتخاب تبلغ ٨٨ في المئة في مجلس النواب، و٩٦ في المئة في مجلس الشيوخ، فإن من المقبول القول إن انتخابات الكونغرس لا تتمحور حول المرشح فحسب، بل هي في الواقع تتمحور حول العضو الذي هو في المنصب أصلا، بمعنى أن فرص فوز المرشحين الجدد باتت ضئيلة جدا بالمقارنة بفرص الأعضاء الذين يريدون الاحتفاظ بمقاعدهم.

وبفضل توفر المزيد من المال والتغطية الإعلامية، فإن الأعضاء المنتخبين يفوزون لأنهم معروفون لدى الناخبين، في حين أن المرشحين الذين يتحدونهم لا يتمتعون بذلك.

نائب الرئيس دك تشيني يدلي بالصوت الحاسم في مجلس الشيوخ الأميركي يوم ٢٣ أيار/ مايو، ٢٠٠٣، كونه الرئيس المؤقت لتلك الهيئة.

السناتور الديمقراطي العريق، روبرت بيرد، عن ولاية وست فيرجينيا، يتحدث الى مجموعة من المواطنين خارج قاعة مجلس الشيوخ، ٢٠٠٣.

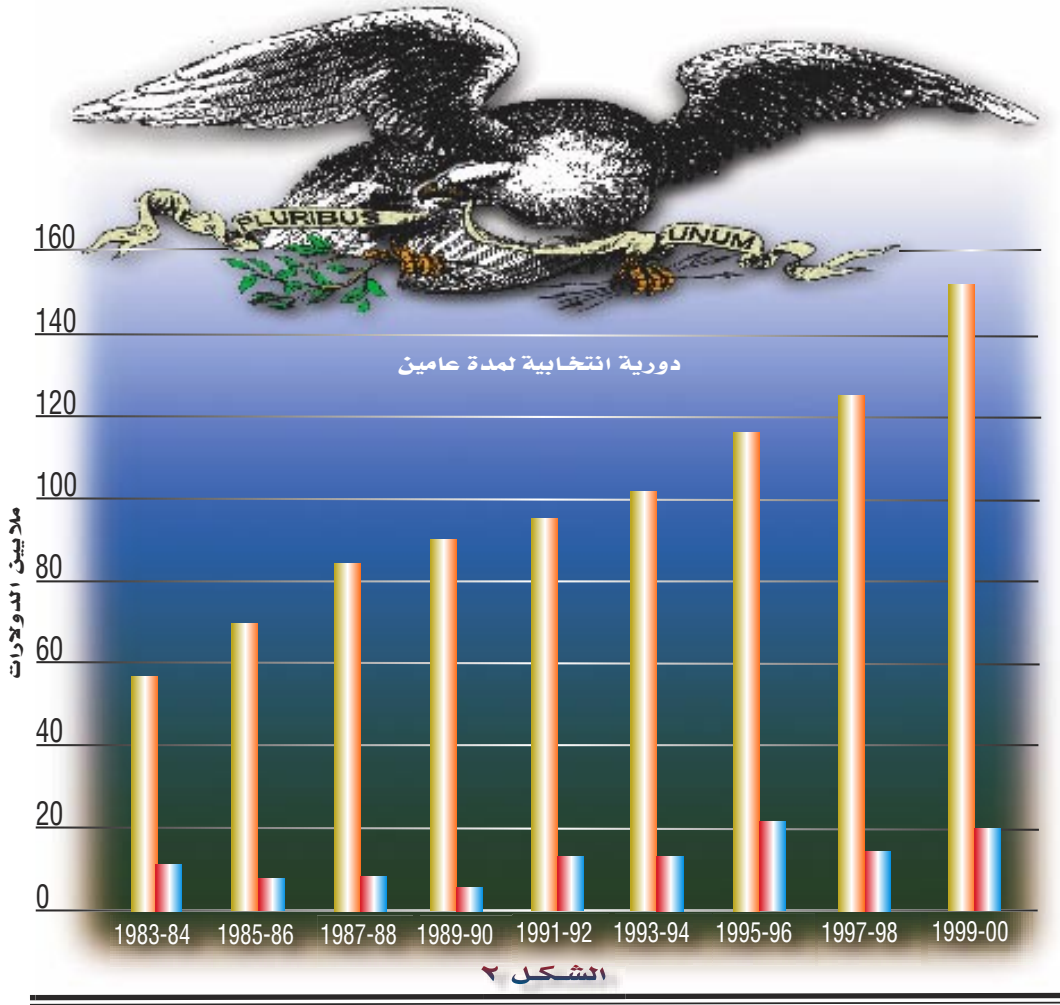

الشكل ٢

الشكل ٢:
التبرعات للمرشحين المنتخبين والمنافسين الذين يتحدونهم للفوز بمقاعد في مجلس النواب الأميركي من لجان العمل السياسي ١٩٨٣ – ٢٠٠٠

وقد أظهرت الإستطلاعات أن أكثر من ٩٠ بالمائة من المستجيبين يعرفون إسم ممثلهم في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، ولكن أكثر من النصف قليلا فقط يعرفون إسم المتحدّي الرئيسي، حتى في نهاية الحملة الإنتخابية. وبالنظر لأن المتحدّين غير معروفين على نطاق واسع فإنهم يواجهون صعوبة كبيرة في إقناع الأشخاص الذين يملكون المال بأن يتبرعوا لحملاتهم الإنتخابية. وهذا يؤدي إلى حلقة مؤسفة يقرر فيها المرشحون الأقوياء المحتملون في كثير من الأحيان عدم ترشيح أنفسهم ضد أعضاء منتخبين معروفين، كما أن أولئك الذين ليست أمامهم فرصة قوية للفوز والذين يقررون ترشيح أنفسهم لا يستطيعون جمع التبرعات المالية لإطلاق حملاتهم الإنتخابية.

وتشير المبالغ المالية التي تم التبرع بها للمرشحين للكونغرس من لجان العمل السياسي إلى أهمية المال والحزب وكون العضو مرشحا لمرة ثانية لانتخابات الكونغرس. ويظهر الشكل ١ تبرعات لجان العمل السياسي للحزبين الرئيسيين من ١٩٨٣ حتى ٢٠٠٠ (آخر عام تتوفر فيه مثل هذه البيانات). ويظهر هذا الشكل الزيادة الإجمالية في تدفق المال إلى الإنتخابات خلال تلك الفترة. لاحظ أيضا أن الديمقراطيين حققوا ميزة واضحة في دعم لجان العمل السياسي حتى العام ١٩٩٤، أي خلال السنوات التي كانوا فيها حزب الأغلبية. إلا أن الجمهوريين لحقوا بالديمقراطيين في الحصول على دعم لجان العمل السياسي خلال الدورات الإنتخابية الثلاث الأخيرة. وبفضل هذا التنافس المتقارب يحصل الحزبان الآن على نفس القدر تقريبا من التبرعات المالية من لجان العمل السياسي.

يظهر الشكل ٢ تبرعات لجان العمل السياسي للأعضاء العائدين وللمرشحين الذين يتحدّونهم خلال الفترة الزمنية ذاتها. وتظهر الميزة الهائلة للأعضاء المنتخبين في جمع التبرعات المالية في كل انتخابات. بل إن المبالغ التي تتبرع بها لجان العمل السياسي للأعضاء المنتخبين ازدادت بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، في حين أن التبرعات التي ذهبت للمتحدّين قد ازدادت بنسبة أقل بكثير. ويظهر هذا الشكل وحده سبب إعادة انتخاب مثل هذه النسبة العالية من الأعضاء المنتخبين.

عندما يصبح المتحدي معروفا في الدائرة الانتخابية، فإن هناك احتمالا أقوى بأن يعامل الناخبون المرشحين المتنافسين على قدم المساواة، فيصوتون لمن يعتقدون أنه صاحب برنامج أفضل. فما هي إذن التوجهات التي تحظى بأعظم قدر من التأثير في انتخابات الكونغرس؟ لقد تغيرت هذه هي الأخرى، خاصة في أحدث الجولات الانتخابية.

وحتى عهد قريب، كان ما يقرر نتائج انتخابات الكونغرس هو المصالح والاهتمامات المحلية الخاصة بكل منطقة انتخابية وليس القضايا التي تهم البلاد ككل. ويتواءم هذا التركيز على الشؤون المحلية تواؤما تاما مع تصاعد دور الانتخابات التي تدور حول المرشح نفسه، إذ أنه يمكّن المرشحين من

وليام ماكينلي، الحزب الجمهوري (١٨٩٧–١٩٠١)

بلورة توجهاتهم حسب ما يهم دائرتهم المعنية. وينطبق ذلك بصورة أكبر على انتخابات نصف الولاية، أي تلك التي تجرى في منتصف فترة الرئيس التي تستمر أربع سنوات، وبذلك تفتقر إلى التركيز القومي الملازم لحملة انتخابات الرئاسة. ويتناسب هذا التركيز المحلي للإنتخابات جيدا مع ظهور الإنتخابات المتمركزة حول المرشحين، مما يمكّن المرشحين من تكييف عناصر جاذبيتهم لدائرتهم الإنتخابية المحددة. وكانت انتخابات العام ١٩٩٤ نقطة تحول مهمة. فقد فاز الحزب الجمهوري بأغلبية في مجلس الشيوخ وحقق إنجازا مذهلا بالتفوق على الحزب الديمقراطي باثنين وخمسين مقعدا في مجلس النواب ليحقق أغلبية فيه لأول مرة منذ ٤٠ عاما. وتضمنت استراتيجية زعيمهم في ذلك الحين، رئيس مجلس النواب نيوت غنغريتش، برنامجا تشريعيا مؤلفا من عشر نقاط عرف باسم التعاقد مع أميركا. وقد حظي هذا التعاقد بتأييد الغالبية الساحقة للمرشحين الجمهوريين لانتخابات مجلس النواب في بداية الحملة الإنتخابية وأصبح ذا أهمية خاصة بعد الانتخابات. ووعد غنغريتش، وبنجاح كبير في معظم الأحيان، بأن تجيز الأغلبية الجمهورية تشريعات ملهمة من التعاقد عن طريق مجلس النواب خلال فترة زمنية مذهلة قدرها ١٠٠ يوم. وقد عزز هذا التركيز صورة الحزب الجمهوري وقيادته. وبذلك وضع معيارا للقضايا القومية ولشيء يمثل برنامجا لحزب قومي كجزء أساسي من الحملات الإنتخابية التي تجري في منتصف الفترة الرئاسية.

واشتملت الإنتخابات التي أجريت في منتصف الفترتين الرئاسيتين منذ العام ١٩٩٤ على مفاجآت لا تقل عن انتخابات العام ١٩٩٤. ففي العام ١٩٩٨، ولأول مرة منذ العام ١٩٣٤، انتزع حزب الرئيس المنتخب مقاعد (في هذه الحالة خمسة مقاعد وستة مقاعد، على التوالي) من حزب المعارضة في مجلس النواب. وفي حين أن الجمهوريين احتفظوا بأغلبيتهم في الكونغرس، فقد اعتبروا خاسرين أساسا لانتخابات العام ١٩٩٨. وأنحى كثير من أعضاء الحزب باللائمة في «الهزيمة» على فشل الحزب في تبني موقف قومي واضح من القضايا الرئيسية. وفشل الديمقراطيون في الحصول على مقاعد للفوز بالأغلبية في العام ٢٠٠٢، ومرة أخرى، سواء كان ذلك صحيحا أم لا، عزا كثيرون من أعضاء الحزب تلك الهزيمة إلى عدم وضع برنامج سياسي قومي حزبي.

انتخابات الكونغرس عام ٢٠٠٤

إن ما شهدته انتخابات الكونغرس في التسعينات من تعرجات ومفاجآت يجعل التكهن بما ستكون عليه هذه الانتخابات في العام ٢٠٠٤ عملية محفوفة بالمزالق. ولعل النقطة الأهم هنا هي أن الطرق القديمة التي كانت تدار بها الحملات الانتخابية لم تعد أكثر الطرق جدوى وأن الناخبين يغيرون اليوم الكيفية التي يتخذون بها قراراتهم. ولكن هناك أمورا تمكن مراقبتها في انتخابات الكونغرس عام ٢٠٠٤.

السؤال الأكثر إلحاحا هذا العام هو ما إذا كان بوسع الديمقراطيين انتزاع ما يكفي من المقاعد لاستعادة الأغلبية في مجلس النواب، الذي سيعاد انتخاب كل أعضائه الـ ٤٣٥ عام ٢٠٠٤. أما في مجلس الشيوخ، فإن عدد المقاعد التي سيعاد انتخابها هو ٣٤ مقعدا فقط، ١٩ منها يحتلها ديمقراطيون الآن. يضاف إلى ذلك أن عددا أقل من الجمهوريين خاضوا سباقات متقاربة في الإنتخابات الأخيرة، وأن ٢٢ سباقا ستجرى في ولايات فاز بها جورج دبليو بوش في العام ٢٠٠٠. ويبدو تبعا لذلك أن من غير المحتمل أن يتوقع الديمقراطيون الفوز بأي مقاعد جديدة في مجلس الشيوخ. وعليه، فإنه يبدو أن الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ آمنة، ولذلك فإن الاهتمام سيتحول إلى مجلس النواب.

ويحاول الحزبان تجنيد أقوى المرشحين المحتملين وتعبئة مواردهما لانتخابات مجلس النواب. ويتوقف الكثير على تجنيد مرشحين جدد لمجلس النواب، خاصة أولئك الذين يتمتعون بخبرة انتخابية، كأعضاء المجالس التشريعية في الولايات. غير أن ما يحظى بنفس القدر من الأهمية هو الدرجة التي يعزز فيها مرشح فرص حزبه في انتخابات الرئاسة أو يضعف فرص مرشحي مجلس النواب، خاصة أولئك المرشحين لمقاعد لا يتنافس عليها العضو الحالي. ويمكن الجمع بين وجود مرشحين ذوي خبرة وفعالين لمجلس النواب وحملة انتخابية قوية من قبل مرشح الحزب لانتخابات الرئاسة أن يسبب أكبر تحولات في المقاعد بين الحزبين.

لقد تقلص خلال العقود الأخيرة «طول الأذيال الرئاسية» أي عدد الناخبين الذين يصوتون لنفس الحزب في انتخابات الكونغرس وانتخابات الرئاسة. وتعتبر عمليتا التصويت مستقلتين نسبيا. يضاف إلى ذلك أنه مع حصول مرشحي الرئاسة على نفس العدد من الأصوات تقريبا في انتخابات العام ٢٠٠٠، فإن هذا التعادل لم يعد بأي ميزة على أي من الحزبين في سباقات انتخابات الكونغرس. وبوجود رئيس منتخب يسعى لإعادة انتخابه، ووجود مثل هذا التوازن المتقارب بين الحزبين في الكونغرس، فإن التوازن الحزبي في الكونغرس قد يتوقف على التصويت لمرشح للرئاسة. وإذا تمكن الرئيس بوش من المحافظة على معدلات التأييد العالية التي حصل عليها خلال وبعد الحرب في العراق مباشرة، فقد يعزز احتفاظ حزبه بالأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ. أما إذا انخفضت معدلات تأييده بسبب القضايا الإقتصادية مثلا، فقد يخسر الجمهوريون معه الأغلبية التي تمتعوا بها على مدى عشر سنوات في مجلس النواب.

وإذا ما كانت القضايا القومية عناصر متزايدة الأهمية في انتخابات الكونغرس، فإن أهم قوة قومية في العام

وسط: عضو مجلس النواب كاثلين هاريس، جمهورية عن ولاية فلوريدا، تصافح النائب كندريك ميك، ديمقراطي عن ولاية فلوريدا، قبيل أخذ صورة جماعية لأعضاء مجلس النواب الجدد في تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠٠٢. الى اليمين (من أعلى الى أسفل): المرشحة الديمقراطية للانتخابات التمهيدية للكونغرس، دنيس ماجيت، تشكر مؤيديها في ديكاتور بولاية جورجيا، آب/ أغسطس ٢٠٠٢. السناتور الجمهوري عن ولاية تكساس، كاي بايلي هتشيسون يلوّح بعد إلقاء كلمة قبول الترشيح خارج مبنى المجلس التشريعي الولائي بتكساس في أوستن يوم ٧ نوفمبر، ٢٠٠٠. النائب إيرني فليتش، جمهوري عن ولاية كنتاكي، يحتفل بإعادة انتخابه للكونغرس في اليوم ذاته.

ثيودور روزفلت، الحزب الجمهوري (١٩٠١–١٩٠٩)

٢٠٠٤ ستكمن في مرشحي الرئاسة وفي حملاتهم السياسية. ويمثل هذا الجانب أصعب الأوجه التي يمكن التنبؤ بها. فعلى الجانب الديمقراطي، ما زال سباق الترشيح على الرئاسة حتى كتابة هذه السطور مفتوحا على مصراعيه، مع وجود مرشحين عديدين يسعون للحصول على الترشيح دون أن يبرز بينهم شخص يتقدم على الآخرين. ولا يمكننا التنبؤ في هذه المرحلة بما إذا كان المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة سيكون ليبراليا أو معتدلا أو مؤيدا أو معارضا للحرب. وكما هو متوقع فإذا كان الرئيس بوش راغبا في إعادة ترشيح نفسه فمن الممكن القول بثقة بأنه سيفوز بإعادة ترشيحه من قبل حزبه.

ومن المرجح أن يعود بروز السياسات الداخلية كالقضايا الأساسية في العام ٢٠٠٤. كما أن من المرجح أن تظل الحرب على الإرهاب واحدة من قضايا السياسة الخارجية الرئيسية. وقد مضى وقت طويل، أي منذ سقوط الإتحاد السوفياتي، منذ أن كانت الإهتمامات الدولية ذات أهمية رئيسية في انتخابات الرئاسة الأميركية. وليس من الواضح كيف سينظم الجانبان حوارهما وكيف سيتجاوب الجمهور معهما. غير أنه يبدو واضحا في هذا الوقت أن من المرجح أن يكون الإقتصاد الأميركي عامل الإهتمام المهيمن لدى الناخبين. ولكن هناك مرة أخرى شكوكا كبيرة، في هذه الحالة، في ما إذا كان الإقتصاد سيشهد تحسنا قويا (وسينظر إليه كذلك)، وبالتالي سيكون في صالح الجمهوريين، أو سيستمر ضعفه أو حتى يتعرض للركود، وبذلك يجعل الإقتصاد قضية تساعد على انبعاث الديمقراطيين.

ويمكن القول باختصار إن السيطرة الحزبية على مجلسي النواب والشيوخ مرهونة بنتائج الإنتخابات في العام ٢٠٠٤، وذلك بسبب التوازن القريب جدا بين الحزبين والذي تميز به العقد الأخير.

ولذلك هناك أشياء كثيرة مرهونة بنتائج هذه الإنتخابات بالنسبة للديمقراطية الأميركية، حيث إن الإتجاه الذي ستنحو تلك السياسة نحوه سيكون مختلفا إذا كان أحد الحزبين أو الآخر أو ليس أي منهما سيتولى زمام السيطرة على الأمور. ومما يضاعف حالة عدم التيقن هذه أن نتائج انتخابات الكونغرس قد يقررها رد الفعل الشعبي على مرشحي الرئاسة، بالإضافة إلى من سيكونون مرشحي الحزب الديمقراطي وما الذي سيتبنونه وكيف سيتجاوب الشعب معهم. ويجعل كل ذلك مراقبة السباقات الإنتخابية للعام ٢٠٠٤ مثيرة إلى أبعد الحدود. ■

جون هـ. ألدريتش (شهادة الدكتوراه، روتشستر) أستاذ كرسي فايزر برات للعلوم السياسية بجامعة ديوك. وهو متخصص في السياسة الأميركية وسلوكها وفي النظرية الرسمية والمنهجية. وتشتمل الكتب التي قام أو شارك في تأليفها: لماذا الأحزاب؟ وقبل المؤتمر، والإحتمال الطولي، والنماذج المنطقية والإحتمالية، وسلسلة من الكتب المتعلقة بالإنتخابات، أحدثها كتاب التغير والإستمرارية في انتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ الذي تم نشره حديثا. كما ظهرت له مقالات في العديد من المجلات الدورية.

أعلى: أعضاء مجلس النواب يؤدون اليمين الدستورية يوم ٧ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧، قبيل انعقاد الجلسة الخامسة بعد المئة للكونغرس.
أسفل: الرئيس جورج دبليو بوش يلقي كلمته الأولى أمام جلسة مشتركة للكونغرس يوم ٢٧ شباط/فبراير، ٢٠٠١.

استطلاعات الرأي العام، المعلقون، وانتخابات ٢٠٠٤

بقلم جون زغبي

الكثير من الأميركيين مولعون باستطلاعات الرأي السياسية، في حين أن الآخرين يمقتون مثل هذه الاستطلاعات، مَن مِن المرشحين يتقدم الآخرين؟ من منهم يستحوذ على حظوظ النجاح؟ من هو المرشح الذي استهوى شعبية الجماهير بسبب مواقفه من الرعاية الصحية أو الاقتصاد؟ إن هؤلاء «المدمنين السياسيين» يراقبون عن كثب تقييم الأداء الوظيفي للرؤساء وحكام الولايات ورؤساء البلديات، ويبدو أن العديد من الناخبين يحبذون فكرة أن يكونوا متصلين مع غيرهم في محيط مجتمعهم المحلي أو على النطاق القومي. وفي عصر تتزايد فيه أعداد الأميركيين المتقطعة أوصالهم وهم يعملون في حجرات صغيرة كالأقفاص أو في سفرات يومية طويلة من مساكنهم إلى أماكن عملهم وبالعكس، فإن استطلاعات الرأي العام تعطي المواطنين شعوراً بموقفهم بالنسبة للآخرين كجزء من مجتمع قومي.

إن مهنة الاستطلاع مثيرة للجدل والخلاف. فنحن في أحوال كثيرة، متهمون بأننا نتجاوز مجرد قياس التقلبات في الرأي العام فيما يخص قضايا معينة ومرشحين مجددين، ونتلاعب بالناخبين، ونسيطر كما المرشد الروحي على المسؤولين المنتخبين المطواعين، ونؤثر في آخر المطاف على مشاركة المقترعين كنتيجة للانتخابات. بيد أنني وجدت، من خبراتي في مجال إجراء الاستطلاعات على مدى عقدين من الزمن، أن أولئك الذين ترتفع أصواتهم بالشكوى أعلى من أصوات الآخرين حول الاستطلاعات، هم الذين بمقدورهم الاستشهاد بأحدث الأرقام بسهولة ويسر.

الاستطلاعات – في الماضي والحاضر

لقد ولّت تلك الأيام التي كانت مؤسسة واحدة فقط، أو اثنتان، هي التي تتبوأ الموقع الرئيسي في عالم الاستطلاعات. أما اليوم، وفي عصر الأخبار الفورية وشبكة الإنترنت وقنوات الكوابل التلفزيونية التي تبث الأخبار على مدار الساعة، فإن فراغات إخبارية كبيرة تغرقها استطلاعات الرأي العام من مصادر متنوعة، سواء أكانت قد أجريت بتكليف أم دونه.

ومع أن أول استطلاع سياسي أجري في العام ١٨٢٤ من قبل الجريدة المحلية في مدينة هاريسبيرغ بولاية بنسلفانيا، إلا أن الاستطلاعات المستقلة لم تصبح مصدراً لوسائل الاتصال في تغطيتها الإخبارية للحملات الانتخابية إلا في عقد الثلاثينات من القرن العشرين. أما أبكر الاستطلاعات السياسية وأكثرها حداثة، فقد أجرتها شركات مثل غالوب وروبر، ثم انضمت إليهما فيما بعد أسماء مثل سندلينغر وهاريس، لتصبح جميعاً معروفة على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك، وبحلول عقد السبعينات من القرن الماضي، كانت دوائر الأخبار في شبكات التلفزيون الرئيسية الثلاث تقدم استطلاعاتها الخاصة حول سباقات الانتخابات الرئاسية، وسرعان ما سرت حمى استطلاعات الرأي لتشمل الأحداث السياسية المهمة في الولايات، كانتخابات حكام الولايات أو أعضاء الكونغرس الأميركي.

تختلف استطلاعات وسائل الاعلام أي تلك التي تجري باسم إحدى الشبكات الإخبارية بالشراكة مع إحدى الصحف (مثلاً: شبكة سي بي إس/ صحيفة نيويورك تايمز، أو شبكة ايه بي سي/ الواشنطن بوست، أو شبكة إن بي سي/ صحيفة وول ستريت جورنال)، بطرق عديدة عن الاستطلاعات التي تجري بطريقة خاصة حول المرشحين والأحزاب السياسية. وقد أصبحت استطلاعات وسائل الاعلام هذه جزءاً مهماً من العملية السياسية، إلا أن الفرق الرئيسي هو أن استطلاعات وسائل الاعلام تعتبر جماهيرية ويقصد بها أساساً إعلام الناخبين عن المرشحين المتقدمين في السباق السياسي، وهي مصممة بحيث تكون حيادية و مستقلة .

ولهذه الموضوعية أهمية خاصة لأنها تمنع المرشحين من النفاق حول ا ستطلا عا تهم «الخاصة».

من أعلى الى أسفل: مواطن يطالع في صحيفة شيكاغو تريبيون، ١ أيار/ مايو، ١٩٦٨، خبر قرار الرئيس جونسون عدم ترشيح نفسه لمدة رئاسية ثانية. المرشح الرئاسي الديمقراطي، يوجين ماكارثي يخاطب طلاباً في جامعة كيس وسترن ريزيرف، في كليفلاند بولاية أوهايو، نيسان/إبريل، ١٩٦٨.

مثلاً، كان بإمكان أحد المرشحين أن يدعي أن استطلاعاته الخاصة قد بينت أنه في الطليعة، مع أن الواقع يشير إلى خلاف ذلك.

وعلى مدى القرون الماضية، وفرت الاستطلاعات السياسية المستقلة نظرة موضوعية إلى التنافس في الانتخابات، كما وفرت نظرة فاحصة للجماعات الديموغرافية التي تدعم كل مرشح. وعليه، فإن مثل هذه الاستطلاعات المستقلة تمنح مندوبي وسائل الاعلام ورؤساء التحرير القدرة على التوصل إلى تقييمات صادقة حول وضع حملة انتخابية ونشر هذه التقييمات.

ومن حسنات شفافية الاستطلاعات المستقلة أنها تقدم للقراء والمشاهدين خدمة نافعة. لكن، حتى الاستطلاعات المستقلة يمكن أن يثار حولها النقاش

أعلى: مندوبو مؤتمر الحزب الجمهوري يؤيدون المرشح الرئاسي السناتور روبرت دول، في سان دييغو سنة ١٩٩٦.

وليام هوارد تافت، الحزب الجمهوري (١٩٠٩-١٩١٣)

والجدل. ففي العام ١٩٩٦، دخل بوب دول، وهو الشيخ الجمهوري الذي كان يتزعم مجلس الشيوخ آنئذ، السباق نحو البيت الأبيض، متحدياً بذلك الرئيس بيل كلينتون، الديمقراطي الذي كان يشغل منصب الرئيس. ومع أن معظم الاستطلاعات بينت أن دول كان متخلفا عن منافسه طوال الحملة الانتخابية بحوالي ٢٥ نقطة، إلا أن الاستطلاعات التي أجرتها وكالة رويترز بينت أن السباق كان متقارباً إلى حد أكبر، لربما في حدود ٧-١٢ نقطة. إلا أن الاستطلاعات الصادرة عن هيئات أخرى تمثل شبكات التلفزيون والصحف الرئيسية هي التي وجهت تغطية وسائل الاعلام. وهكذا، كان دول يشار إليه طوال الوقت على أنه المرشح، الذي كان «متخلفا على نحو خطير» خلف الرئيس «بما يصل إلى ٢٥ نقطة». فعندما تستخدم أقل الاستطلاعات توازناً كأساس للتغطية الإخبارية لحملة انتخابية، فإن من شأنها أن تشوه التغطية بصورة خطيرة وتوحي بالنتيجة، ومن ثم تصبح وكأنها نبوءة قد تحققت بذاتها. كما أنها لا تجعل مهمة المرشح أكثر يسراً وسهولة في جمع الأموال أو في خوض منافسة عادلة.

هل يعني هذا أن الاستطلاعات التي تسبق الانتخابات تؤثر بالفعل على تقاطر الناخبين على الاقتراع و/أو على النتائج؟ والجواب القصير لهذا السؤال، عموماً، هو «لا». فمع أن تغطية تنافس دول وكلينتون تسببت في مشاكل خطيرة للسناتور دول، إلا أنه لا يتوفر دليل مقنع على أن دول كان من الممكن أن يفوز في الانتخابات. كما أنه لا يوجد أي دليل واضح يبين أن أي مرشح في سباق تنافسي قد فشل أبداً لسبب أن الاستطلاعات السابقة للانتخابات كانت قد بينت أنه متعثر إلى الوراء.

إلا أن بعضهم يؤكد أن الاستطلاعات في يومنا هذا قد زادت عن حدها، بحيث أصبحت ما يمكن تسميته بتلوث الاستطلاعات. لقد أشرت إلى شبكات الأخبار بالكوابل، التي تعمل على مدار الساعة، وإلى حاجتها إلى ملء فراغات كثيرة في الأوقات المخصصة للأخبار. وهذا هو أحد أسباب تفشي الاستطلاعات السياسية. ومن المؤكد أن التنافس المحض فيما بين الهيئات الإعلامية يعتبر عاملاً آخر في ذلك. ففي العام ٢٠٠٠، تم إجراء ما لا يقل عن ١٤ استطلاعاً مستقلاً رئيسياً خلال موسم الحملات الانتخابية، ولم تكن نتائج هذه الاستطلاعات دائماً متناغمة مع بعضها البعض. إلا أن الناخبين لا ينبغي أن يتذمروا - فهناك خيار، ويجب أن يكون الناخبون مستهلكين جيدين عندما يشاهدون الاستطلاعات، تماماً كما يجب أن يكونوا عند شرائهم لسيارة أو منزل. وهناك بعض القواعد الأساسية التي ينبغي أن تراعى عند إجراء الاستطلاعات، وفيما يلي أقدم لكم مرشداً خاصاً بأفضل السبل للنظر إلى الاستطلاعات.

إلى اليسار: إعلاميون وتغطية صحفية على الإنترنت لمؤتمر الحزب الديمقراطي في لوس أنجلوس، ١٧ آب/أغسطس، ٢٠٠٠.

حجم العينة وهامش الخطأ

تجرى بعض الأحيان استطلاعات ليلية بعد حادث كبير، مثل خطاب الرئيس حول حالة الأمة، أو مناظرة بين المرشحين للمناصب السياسية. وفي كثير من الأحيان تجرى هذه الاستطلاعات خلال ليلة واحدة، وذلك من أجل نشر نتائجها في اليوم التالي، وهي تشمل عادة عينة مكونة من ٢٠٠ مستجيب راشد على صعيد البلاد بأكملها. ومع أن مثل هذه الاستطلاعات "الليلية" قد توفر قراءة سريعة لردود فعل الجمهور، إلا أن الخبراء يعتقدون بأنها تعاني من الخلل.

وقبل كل شيء، فإن عينة مكونة فقط من ٥٠٠ مواطن تعتبر صغيرة أكثر من اللازم لكي تحظى بالجدية في بلد يصل عدد سكانه إلى ٢٨٠ مليوناً. قد تكون دقيقة في ٩٥ بالمئة من الوقت، مع هامش خطأ قد يبلغ ٤,٥ بالمئة سلباً أو إيجاباً، لكن ذلك في الحقيقة لا يكفي في حالة انتخابات الرئاسة أو الانتخابات الرئيسية على صعيد الولايات. بالإضافة إلى ذلك، فإن عينة يبلغ حجمها ٥٠٠ مستجيب هي، في رأيي، غير كافية للحصول على تحليلات ذات دلالة إحصائية على مستوى الجماعات الفرعية المطلوبة في الانتخابات القومية أو الانتخابات الرئيسية على صعيد الولايات منفردة.

كما تعترضنا مشاكل منهجية أخرى، حيث أن عينة الليلة الواحدة تعني أن التمثيل الواسع للمواطنين قد لا يكون قد تحقق. ومع أن القائمين بالاستطلاعات قد يستخدمون ترجيحات تمكن العينة من أن تعكس بدرجة أعلى من الدقة الخصائص الديموغرافية للسكان، إلا أن إجراءات الترجيح هذه لا تعوض دائماً عن الجماعات غير الممثلة بصورة جوهرية. فعلى سبيل المثال، قد ينزع استطلاع الليلة الواحدة في التقليل من نسبة تمثيل الأميركيين من أصل أفريقي. أو قد يتم في استطلاع آخر الاتصال مع عدد زائد عن اللزوم من الأميركيين الأفارقة في ولاية نبراسكا أو كانزاس، وعدد أقل مما هو كافٍ منهم في ولاية نيويورك أو مسيسيبي أو ساوث كارولاينا.

كما أن الاستطلاعات المتسرعة تعاني من مشكلة مشتركة تتمثل في أنها قد تسعى إلى الوقوف على آراء «الراشدين»، بدل «الناخبين المحتملين»، إذ أن الجوانب الديموغرافية بين هاتين الفئتين قد تختلف إلى حد بعيد، ففئة الراشدين تشمل نسبة أكبر من ممثلي الأقليات، كما تشمل أناساً ينتمون إلى أسر ذات دخول متدنية وأعضاء الاتحادات العمالية. فإذا أخذنا بالاعتبار أن كلاً من هذه الفئات تميل نحو الحزب الديموقراطي ومرشحيه، فإن المبالغة في تمثيل أعدادها في أي استطلاع من شأنه تشويه النتائج.

إذن، ما علينا إلا ترقب حجم العينة وتركيبتها في أي استطلاع، حيث أن الاستطلاع القومي الجيد الذي يشمل الولايات المتحدة كلها هو الذي يطرح أسئلة على ما لا يقل عن ١،٠٠٠ ناخب محتمل ومن ثم يطلع علينا بنتيجة لا يزيد فيها هامش خطأ اختيار العينة على ثلاث نقاط سلباً أو إيجاباً.

حين لا يكون النصر نصراً

كما هو معروف بالنسبة للوحة موناليزا، أو أي عمل أدبي عظيم، فإن أكثر الاستطلاعات دقة قابلة للتفسيرات المختلفة. كما أنها ترسخ مجموعة من التوقعات للصحفيين والمتبحرين الذين يقرأون نتائجها. وبهذه الطريقة، فإن الجهات التي تجري الاستطلاع والعارفين بخفاياها يرسخون ذلك الشيء الغريب، الذي يصعب إدراكه بالفكر، والذي يعرف باسم «الحكمة التقليدية». وترغب كل من المجموعتين في تحدي هذه الحكمة المألوفة. لذلك، تراكم أمامنا تاريخ ثري من المرشحين الذين خرجوا من بين «أوراق الكوتشينة بصورة مفاجئة»، خلافاً للاتجاهات التي كانت نتائج الاستطلاعات المبكرة قد أوصت بها.

خذ، على سبيل المثال، حالة السناتور يوجين ماكارثي في حملته ضد الحرب في فيتنام وسباقه ضد الرئيس ليندون جونسون في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٨. فمع أن المشاعر ضد الحرب كانت قد أخذت في التبلور في الولايات المتحدة، إلا أن أحداً لم يفكر بأن سيناتوراً من ولاية منيسوتا، لا يعرف الناس عنه سوى القليل، قادر على شن تحدٍ خطير للرئيس جونسون القوي. لكن، بعد أن تمت عملية إحصاء الأصوات في أول مرحلة من مراحل الانتخابات الأولية (بولاية نيوهامشير)، استطاع ماكارثي الحصول على ٤١ بالمئة من الأصوات مقابل ٤٩ بالمئة حصل عليها جونسون. ومع أن اسم الرئيس لم يكن موجوداً على بطاقة الانتخاب، وكان على من يريد التصويت إلى جانبه أن يكتب اسمه على البطاقة، إلا أن المتبحرين في أمور الاستطلاعات قرروا أن ماكارثي قد تجاوز، حتى ذلك الوقت، كل التوقعات التي رسختها استطلاعات ما قبل الانتخابات وأعلنوا أنه الفائز. وقد أذهل «نصر» ماكارثي العالم السياسي مما حدا بالرئيس جونسون بعد أسبوعين إلى عدم السعي لإعادة انتخابه.

كما حدث نصر مشابه أعلنه أرباب الاستطلاعات في الانتخابات الرئاسية التمهيدية للحزب الديموقراطي في ولاية نيوهامشير عام ١٩٧٢. فالسناتور جورج ماكغفرن من ولاية ساوث داكوتا، الذي كان لفترة وجيزة قد تسربل بعباءة مقاومة الحرب في العام ١٩٦٨، ومن ثم قاد حركة إصلاحية داخل الحزب الديموقراطي، تحدى السناتور إدموند موسكي، المرشح صاحب الحظ الأوفر للفوز بترشيح الحزب له. إلا أن استطلاعات ماكغفرن الخاصة قد بينت أن بمقدوره الحصول على أكثر من ٤٠ بالمئة من الأصوات في الانتخابات التمهيدية بولاية نيوهامشير، فأوحى والحالة هذه إلى وسائل الاتصال بأنه سيكون سعيداً إن هو حصل على ٣٥ بالمئة من الأصوات. وعندما حصل على ٤٣ بالمئة مقابل ٤٨ بالمئة حصل عليها موسكي، أنبرت الصحافة لتؤكد أن المتحدي (كما في العام ١٩٦٨) قد «فاز» بتجاوزه لتوقعات المتبحرين في أمور الاستطلاعات. وكما في العام ١٩٦٨، فقد أعطى هذا «النصر» للسناتور ماكغفرن، حسب ما يقوله المؤرخون، أعظم مزايا الفوز في نيوهمشاير: وسائل العالم، المال، والزخم. وقد استمر ماكغفرن في حملته ليفوز بترشيح الحزب الديمقراطي له في الانتخابات الرئاسية، مع أنه خسر معركة الانتخابات العامة عندما فاز عليه ريتشارد نيكسون فوزاً جارفاً.

وفي العام ١٩٧٦، كان اللقب الذي أطلقته صحافة العاصمة واشنطن على حاكم ولاية جورجيا الأسبق جيمي كارتر هو «جيمي ماذا»، إشارة إلى أن اسمه لم يكن معروفاً في ذلك الوقت إلا أن بلاءه الحسن في ولاية نيوهامشير ضد خمسة من مرشحي الحزب الديموقراطي المعروفين أكثر منه، والذي كان كافياً لدفعه إلى مركز الصدارة وإلى الفوز بترشيح حزبه له.

وهكذا، نجد أن الدرس الذي ينبغي أن نتعلمه من جميع هذه الحالات هو أن الاستطلاعات السابقة للانتخابات بالإمكان استخدامها في دعم أو تعويض موقف المرشح الأوفر حظاً. إلا أن الاستطلاعات، حقيقة، ترسخ معايير لتغطية الحملات الانتخابية، كما ترسخ حساً بالحكمة التقليدية فيما يتعلق بتوقعات الفوز.

وودرو ويلسون، الحزب الديمقراطي (١٩١٣-١٩٢١)

استطلاعات الناخبين الخارجين من الاقتراع

لقد كانت استطلاعات الخروج منذ عقد السبعينات من القرن الماضي تشكل جزءاً رئيسياً في الانتخابات التي تجري في الولايات المتحدة على الصعيد القومي وعلى صعيد الولايات. كما أنها، والحق يقال، تعتبر الأكثر إثارة للنقاش والجدل من بين استطلاعات يومنا هذا لأنها تحاول التنبؤ بنتائج الانتخابات خارج باب مركز الاقتراع على أساس مقابلات تجري مع أشخاص كانوا لتوهم قد أدلوا بأصواتهم. وقد حققت استطلاعات الخروج سمعة قبيحة بشكل خاص أثناء الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠، عندما أسيء استخدامها من قبل شبكات التلفزيون لكي تطلق ليس توقعاً واحداً فقط، بل توقعين للرئيس الذي اختاره المقترعون في ولاية فلوريدا.

إلا أن استطلاعات الخروج، عند استخدامها بالصورة اللائقة، تعتبر أداة حيوية في أيدي القائمين على الاستطلاعات ورجال الصحافة والأكاديميين. فبالإضافة إلى استخدامها في التنبؤ بالفائزين في وقت مبكر من

من اليسار إلى اليمين: جمهوريون في تكساس تجمّعوا ليتابعوا معاً أول مناظرة تلفزيونية بين آل غور وجورج دبليو بوش في العام ٢٠٠٠. مواطنة في لوس أنجلوس تعبئ نموذجاً لاستطلاع الخروج بعد أن أدلت بصوتها في الانتخابات التمهيدية.

ليلة يوم الانتخابات، فإنها توفر للخبراء وعلماء السياسة تفاصيل الطريقة التي كانت جماعات ديموغرافية معينة قد أدلت بأصواتها وعبروا عن الأسباب التي دعت إلى الإدلاء بصوتهم لصالح هذا المرشح أو ذاك. كما أنها تساعد القائمين على الاستطلاعات في تطوير نماذج للإقبال على صناديق الاقتراع لاستخدامها في انتخابات قادمة، أي أنها تبين عدد المنتسبين لكل فئة ديموغرافية من الذين يتوقع أن يشاركوا في الانتخابات. وهذا يعتبر أمراً حيوياً لضمان أن عينات ناخبي المستقبل التي تستخدم لأغراض رسم السياسات، هي عينات تمثل الواقع.

إلا أن استطلاعات الخروج تصبح مثيرة للجدل والنقاش عند استخدامها للتنبؤ بفائز. فبغض النظر عن جودة عملية اختيار العينة في استطلاعات الخروج، إلا أنها مع ذلك تعتبر عينة تخضع إلى هامش خطأ. وتقل أهمية هذه النقطة إذا كان الانتخاب جارفاً. أما في الانتخابات التي تتقارب فيها حظوظ المرشحين، فإن هامش خطأ بحوالي نقطة أو نقطتين يبدو هائلاً. وعلى أساس الاستطلاعات السابقة للانتخابات واستطلاعات الخروج على مدار اليوم في انتخابات العام ٢٠٠٠، لم تتوفر أية طريقة مشروعة لشبكات التلفزيون لتمكنها من استقرار الرأي حول ما إذا كان جورج دبليو. بوش أو آل غور هو الفائز في ولاية فلوريدا قبل عد جميع الأصوات. لذلك، كان الضغط للحصول أولاً على تنبؤ باسم الفائز قد فاق الضغط للحصول على تنبؤ صحيح باسم الفائز.

وقد يبدو هذا الرأي غريباً إذ يصدر عن شخص اتخذ إجراء الاستطلاعات مهنة له، إلا أنني اعتقد بأن انهيار استطلاعات الخروج في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ كان درساً جيداً ينبغي أن نتعلمه. فنحن ببساطة لسنا بحاجة إلى معرفة من الذي فاز في انتخابات معينة قبل أن ترد النتائج الحقيقية. إن عملية الانتخابات سوف تستفيد بصورة أفضل إذا تم استخدام استطلاعات الخروج طيلة ليلة الانتخابات فقط لإلقاء الضوء بالطريقة التي أدلوا بها بأصواتهم.

هل تواجه صناعة الاستطلاعات أزمة؟

يثار الكثير من الحديث في أيامنا هذه حول معدلات الاستجابة المنخفضة للاستطلاعات. فعندما بدأت العمل في هذه المهنة، كانت معدلات الاستجابة بواقع ٦٥ بالمئة – أي أنه من بين كل ثلاثة أشخاص كنا نتصل بهم عبر الهاتف، كان اثنان منهم يوافقان على الاستجابة للمسح. أما اليوم، فإن متوسط معدلات الاستجابة يراوح ٣٠ بالمئة. وتنزع هذه المعدلات إلى أن تكون أقل من ذلك بكثير في بعض المدن الكبيرة. ولهذا السبب، نرى أن بعض أرباب هذه الصناعة يرون أن الاستطلاعات قد ماتت. إلا أن هذا لا يمثل الواقع إلا بالكاد، حيث أن المعدلات المتدنية للاستجابة تعني أن الاستطلاعات تحتاج إلى مزيد من الوقت لاستكمالها، إلا أنه ما زال بالإمكان الحصول على عينات جيدة.

ومع أن الكثير قد قيل عن أن بعض شركات الاستطلاع، بما فيها شركتي، قد أخطأت في تقديراتها لنتائج بعض الانتخابات الرئيسية، فإن الحقيقة هي أننا جميعاً، وعلى وجه العموم، ما زلنا قادرين على الحصول على النتائج في حدود هوامش اختيار العينة. وأعتقد أن توقعاتنا المعقولة حول ما بمقدور الاستطلاعات تحقيقيه أو العجز عن تحقيقه، مقرونة بالتشكك وعدم اليقين اللذين يتميز بهما مستهلك المعلومات السياسية، تشكل في مجموعها أفضل نهج نسير عليه ونحن جميعاً نجري استعداداتنا لسنة انتخابية كبيرة أخرى في العام ٢٠٠٤. ■

إلى اليسار: المرشح الرئاسي جورج دبليو بوش ضيف على برنامج «هاردبول» التلفزيوني مع كريس ماثيوس، خلال حملته الانتخابية. أسفل: جورج دبليو بوش ضيف برنامج «لقاء مع الصحافة».

وارين هاردينغ، الحزب الجمهوري (١٩٢١-١٩٢٣)

جون زغبي هو رئيس شركة زغبي الدولية ومديرها التنفيذي، وهي شركة متخصصة باستطلاعات الرأي العام تأسست عام ١٩٨٤. وقد أجرت شركته استطلاعات لحساب وكالة رويتر وشبكة تلفزيون إن بي سي وغيرها من وسائل الاتصال. وجون زغبي هو مؤلف كتاب قرار ٢٠٠٢: لماذا كسب الجمهوريون. يتوفر مزيد من المعلومات عن خلفية جون زغبي في موقع www.zogby.com

وضع تمويل الحملات الانتخابية

بقلم
جوزيف إي. كانتور

قال سياسي أميركي مرموق ذات مرة إن «المال هو حليب الأم بالنسبة للسياسة.» ولا يثير ذلك الدهشة على الإطلاق لأن الشكل الديمقراطي للحكومة في الولايات المتحدة يعتمد على الانتخابات الحرة والمفتوحة وعلى تقليد التعددية، حيث تتسابق المصالح المتنافسة على التأثير على السياسة العامة. وهذا الوصف ملائم بشكل خاص في هذه الأيام، حيث أن حجم الناخبين يحتاج إلى الاعتماد في انتخاب المناصب العليا على الأقل على وسائل الإعلام الجماهيرية للتواصل مع الناخبين.

ويعتمد المرشحون للمناصب العامة في الولايات المتحدة عادة على أربعة مصادر لتمويل حملاتهم الانتخابية: (١) المواطنون الفرديون الذين يقدمون تبرعات مالية مباشرة، (٢) أحزابهم السياسية، (٣) جماعات المصالح، التي تتبرع عادة عن طريق لجان العمل السياسي، (٤) مواردهم الشخصية والعائلية. ومنذ فترة السبعينات من القرن الماضي، بدأ يتوفر مصدر خامس هو الأموال العامة في بعض الانتخابات، وخاصة انتخابات الرئاسة.

وقد أدى الاعتماد المتزايد على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وعلى المهنية في السياسة إلى حملات انتخابية باهظة التكاليف. فقد أنفق مرشحو الرئاسة ٦٠٧ ملايين دولار في انتخابات الرئاسة للعام ٢٠٠٠، في حين أنفق المرشحون لانتخابات الكونغرس أكثر قليلا من بليون دولار. وأنفق المرشح الفائز في انتخابات مجلس الشيوخ الأميركي في المعدل ٧،٤ مليون دولار في ذلك العام، كما أنفق المرشح الفائز في انتخابات مجلس النواب الأميركي ٨٤٩،٠٠٠ دولار. إلا أن ما ينفقه المرشحون أنفسهم يشكّل نسبة متناقصة بصورة متزايدة من النفقات الإجمالية للتأثير على الانتخابات، حيث أن الأحزاب وجماعات المصالح تلعب دورا أكبر في الاتصالات المباشرة مع الناخبين.

وقد ركزت الأحزاب السياسية وجماعات المصالح مواردها تقليديا على التبرعات المالية للمرشحين، الذين كانوا ينفقون المال على الاتصالات مع الناخبين، وذلك لإقناع الناخبين عن طريق الإعلانات الدعائية والنشرات الإعلانية بالبريد، وغير ذلك، وللتأكد من توجّه الناخبين إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم. وتتبرع الأحزاب السياسية وجماعات المصالح في الانتخابات العصرية بالمال للمرشحين المفضلين، كما تنفق المال بصورة مباشرة لزيادة تأثيرها على نتيجة الانتخابات. وتزيد هذه الظاهرة من صعوبة مراقبة تدفق المال في الانتخابات، كما خلقت لصانعي القرار تحديات خاصة في سعيهم لتنظيم المال الواقع خارج السيطرة المباشرة للمرشحين.

وقد أكد النقاد منذ زمن طويل أن الإنفاق الكبير في الانتخابات الأميركية، إضافة إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخاص، يثير القلق حول التأثير غير الملائم المحتمل للمتبرعين الأثرياء والمصالح الخاصة على السياسة العامة. وتشتمل الحلول المقترحة بشكل عام على تنظيم حكومي أكبر للمال المستخدم في السياسة، ابتداء من تحسين الشفافية لزيادة الوعي الشعبي بتمويل الانتخابات، وبالتالي لمنع «المصالح الخاصة» من عرقلة «المصلحة العامة» المتعارف عليها. وقد واجه «الإصلاحيون» معارضة من الأشخاص الذين يرون في الإنفاق في الانتخابات شيئا متناسبا مع تكاليف السلع والخدمات في اقتصاد اليوم ومع حجم الميزانيات الحكومية. ويرى هؤلاء المراقبون أن إنفاق الانتخابات هو الثمن الذي تدفعه الديمقراطية للتنافس الانتخابي، بحيث أن التبرعات والنفقات

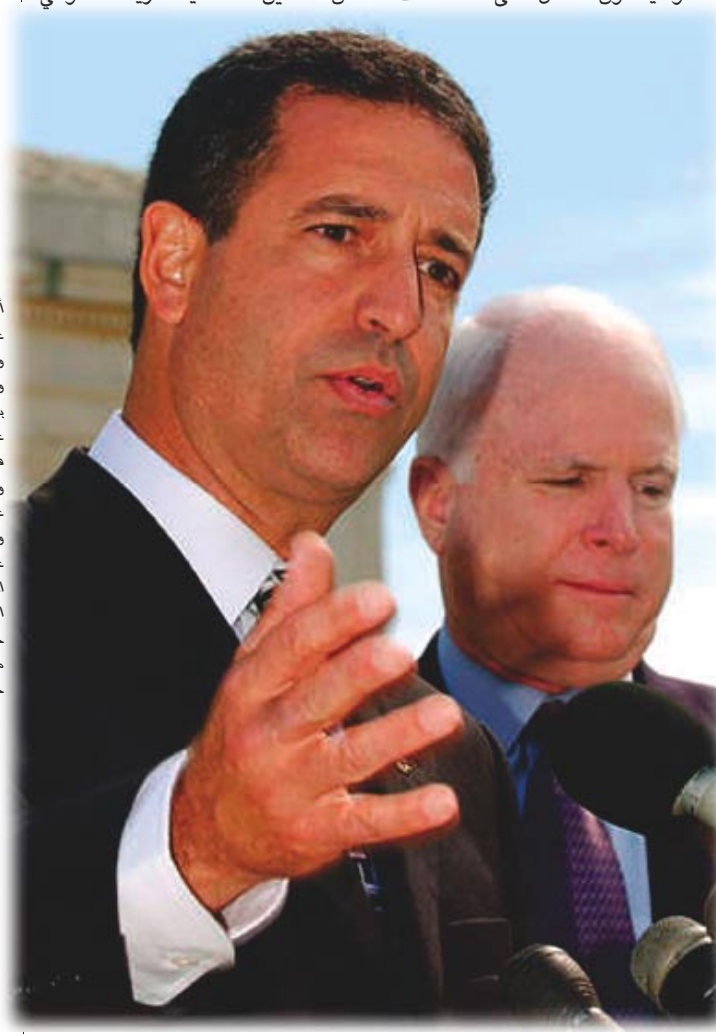

أعلى: النائب مارتي ميهان، ديمقراطي عن ولاية مساتشوستس (يسارًا)، والنائب كريس شايز، جمهوري عن ولاية كناتيكيت (يمينًا)، يحتفلان بالنصر عقب تصويت مجلس النواب على إصلاح تمويل الحملة الانتخابية في آذار/مارس، ٢٠٠٢.
وسط: السناتور روس فينغولد، ديمقراطي عن ولاية ويسكونسن (يسارًا)، والسناتور جون ماكين، جمهوري عن ولاية آريزونا (يمينًا)، يخاطبان الصحفيين أمام مبنى المحكمة العليا الأميركية في أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٣، خلال جلسة استماع بشأن مشروعية قانون إصلاح تمويل حملة ماكين–فاينغولد.

كالفين كوليدج، الحزب الجمهوري (١٩٢٣–١٩٢٩)

الضخمة من قبل جماعات المصالح هي التعبير المعاصر عن التعددية الطويلة الأمد لأميركا. وتثير السلطة القضائية في الحكومة عادة قضية أخرى يتضمنها تنظيم تمويل الحملات الانتخابية، وهو ما إذا كانت القيود المفروضة على تبرعات ونفقات الحملات الانتخابية تحّدّ أكثر مما يجب من الحق الدستوري المضمون للمتبرعين في التعبير عن الرأي في المجال السياسي.

ومن الممكن القول إن النظام الأميركي الراهن لتمويل الحملات الانتخابية يجمع بين فلسفات الإصلاحيين، والمدافعين عن النظام القائم، والأحكام القضائية التي وضعت حدودا للتنظيمات الحكومية. وهو يعكس القوانين التي تم إقرارها وتنفيذها والطريقة التي تطورت بها السياسة الأميركية.

الاختلافات في الأنظمة السياسية للديمقراطيات

يمكن للمقارنة بين النظام الأميركي لتمويل الانتخابات وبين الأنظمة المعمول بها في الديمقراطيات الأخرى أن تساعدنا في فهم بعض الجوانب الفريدة للنظام السياسي الأميركي.

الانتخابات المتمركزة حول المرشحين

هناك أولا وقبل كل شيء اختلاف النظام الأميركي عن النظام البرلماني المتبع في معظم الديمقراطيات، والذي يضع الأحزاب السياسية في وسط عملية انتخاب ثم إدارة الحكومة. ومع أن الأحزاب تلعب دورا مهما في الانتخابات الأميركية فإنها أقل أهمية بكثير مما كانت في مرحلة تاريخية سابقة، قبل الإصلاحات العديدة وغيرها من التغييرات التي حدثت خلال القرن العشرين.

ويوجد في الولايات المتحدة، في مختلف الأحوال والظروف، نظام انتخابي يتمحور حول المرشحين بدلا من الأحزاب. ويميل المرشحون إلى أن يكونوا وكلاء مستقلين لا يدينون بحياتهم المهنية أو بترشيحاتهم للمسؤولين الحزبيين وإنما للناخبين في الانتخابات الأولية. ومع أنه كان لهذا الاستقلال آثار مفيدة في ما يتعلق بقدر أكبر من الانفتاح والمحاسبة، فقد أضاف دون شك تكاليف للانتخابات، حيث أن المرشحين يحتاجون إلى آلية شبه مستقلة لحملاتهم الانتخابية ومصادر تمويلية. كما أن كثيرين من الناخبين المعاصرين يفخرون بكونهم مستقلين عن التصنيفات الحزبية، ويصوتون «للشخص وليس للحزب»، وبالتالي يضعون عبئا إضافيا على المرشح للتواصل معهم بصورة فعالة كشخصية عامة.

التعديل الأول

ومن الأوجه الفريدة الأخرى للنظام الأميركي الدور القوي في العمليات السياسية الذي تلعبه حقوق حرية التعبير عن الرأي والانتماء المحددة جيدا والمضمونة في نص التعديل الأول للدستور الأميركي. وتقع على عاتق السلطة القضائية مسؤولية التأكد مما إذا كانت القوانين المطبقة متناقضة مع تلك الحقوق. وقد قامت المحكمة العليا الأميركية في حكمها الصادر في العام ١٩٧٦ في قضية باكلي ضد فاليو، الذي يعتبر بمثابة معلم في تاريخ القضاء الأميركي، برد الحدود المفروضة على ما يمكن للحملات الانتخابية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح أن تنفقه للتواصل مع الناخبين، في حين سمحت بفرض قيود على المصادر المالية التي تدفع للكيانات المشتركة في الانتخابات. وأكدت المحكمة أن الحدود المفروضة على النفقات للتواصل مع الناخبين تشكل قيودا غير مقبولة على حرية التعبير عن الرأي. وفي حين أن المحكمة العليا اعترفت بأن فرض حدود على المصادر (أي التبرعات) يضمن أيضا الحد من حرية التعبير عن الرأي، فقد قررت أن فرض حدود معقولة أمر يمكن تبريره بحاجة الحكومة إلى حماية النظام من الفساد الفعلي أو الظاهر والناشيء عن العلاقات البديلة بين المتبرعين للحملات الانتخابية والمرشحين. وبالمساواة بين الحق في إنفاق المال والحق في حرية التعبير عن الرأي، والتمييز بين المال المقدم للمرشح والمال الذي ينفقه المرشح، فإن هذا وغيره من أحكام المحكمة كان له تأثير أساسي على تنظيم تدفق المال في السياسة الأميركية.

دعم الحكومة للسياسة

يشكل الاستخدام الأكبر للخزينة العامة في تمويل الانتخابات في كثير من الديمقراطيات الأخرى اختلافا آخر عن النظام السياسي الأميركي. فالإعانات الحكومية للأحزاب أمر مألوف في الساحة الدولية، كما أن امتيازات البث على الهواء مجانا من الأمور التي يتم تسهيلها عادة عن طريق ملكية الحكومة لمحطات البث الرئيسية، خلافا لما يحدث في الولايات المتحدة. والأثر المشترك للإعانات المباشرة ووقت البث المجاني هو تقليص الضغط الواقع على السياسيين لجمع التبرعات المالية لحملاتهم الانتخابية.

وقد فضل بعض الأميركيين منذ أمد طويل تقديم إعانات حكومية مماثلة للحملات الانتخابية، إضافة إلى توفير وقت مجاني أو بسعر مخفض للبث يطلب من قنوات بث القطاع الخاص. وحقق هؤلاء الأشخاص بعض النجاح في ترجمة أفكارهم إلى قوانين. غير أن هذه السياسات قوبلت بمقاومة على أسس فلسفية (أي إلزام دافعي الضرائب بدعم المرشحين الذين قد يعارضونهم) وعلى أسس عملية (مثل كيفية وضع نظام نزيه كليا لتقديم الإعانات للحملات الانتخابية).

وقد نجح الأشخاص الذين يدعمون التمويل العام للمرشحين في فترة السبعينات من القرن الماضي في سن قانون لمثل هذا النظام لانتخابات الرئاسة ولبعض انتخابات الولايات والانتخابات المحلية أيضاً، ولكن ليس لانتخابات أعضاء الكونغرس الأميركي. وقد تأهل مرشحو الرئاسة من الحزبين الرئيسيين تلقائيا للحصول على إعانة مالية كبيرة للانتخابات العامة (حوالى ٦٧ مليون دولار في العام ٢٠٠٠ لكل من جورج دبليو بوش الجمهوري وآل غور الديمقراطي). ويتلقى الحزبان إعانات مالية لمؤتمريهما الترشيحيين، كما أن

هربرت هوفر، الحزب الجمهوري (١٩٢٩-١٩٣٣)

فرانكلين روزفلت، الحزب الديمقراطي (١٩٣٣-١٩٤٥)

الإعانات المالية متوفرة في الانتخابات الأولية بحيث تعادل التبرعات الفردية الصغيرة للمرشحين.

ويتعين على المرشحين مقابل الحصول على التمويل أن يوافقوا على حدود للإنفاق على حملاتهم الانتخابية، والتي سمحت بها المحكمة العليا بسبب طبيعتها التطوعية. إلا أن مفعول هذه الحدود تعرض للضعف بسبب قدرة الأفراد والجماعات المهتمة على إنفاق المال لمساعدة المرشحين بطرق مشروعة ولكنها تفوق المستويات المتصورة في القانون الفدرالي («الأموال اللينة» كما يتم بحثها أدناه).

المبادئ الرئيسية للقانون الفدرالي

لقد خضع قانون تمويل الحملات الانتخابية الفدرالية في الولايات المتحدة منذ فترة السبعينات من القرن الماضي لثلاثة مبادئ رئيسية تطبق على جميع الانتخابات للرئيس والكونغرس. (لكل من الولايات الخمسين قواعدها المتبعة في انتخابات الولاية والانتخابات المحلية). وهذه المبادئ هي كما يلي:

الكشف العلني عن النشاط المالي

تعتبر الرؤية العامة للمال في الانتخابات، والتي تسهّل المعاينة من قبل الأحزاب والمرشحين المعارضين ومن قبل وسائل الإعلام، رادعا كبيرا للفساد الذي قد ينشأ عن التبرعات والإنفاق على الحملات الانتخابية. وهناك اتفاق عام حول هذا الجانب للتنظيم الحكومي، على الأقل من حيث المبدأ. ويشتمل ذلك على الصعيد الفدرالي على صدور تقارير دورية عن المجاميع الإجمالية والأجزاء التفصيلية للمبالغ التي تزيد على ٢٠٠ دولار.

الحظر على مصادر التمويل

لقد منعت الشركات والبنوك القومية ونقابات العمال منذ مدة طويلة من استخدام الأموال في خزينتها، كأرباح الشركات ورسوم عضوية النقابات، للتأثير على الانتخابات الفدرالية (مع أن ولايات كثيرة تسمح بمثل هذه المصادر في انتخاباتها). إلا أنه من الممكن لهذه الكيانات أن تقيم لجان عمل سياسية لجمع التبرعات التطوعية من المدراء والمساهمين في الشركات وأعضاء النقابات، على التوالي. ويمكن استخدام هذه الأموال في الانتخابات الفدرالية، وبذلك تواصل تأثير الشركة أو النقابة الراعية. كما تحظر في جميع الانتخابات الأميركية تبرعات المواطنين الأجانب في الحملات الانتخابية.

الحدود المفروضة على مصادر التمويل

يحدد القانون الفدرالي المبالغ التي يتم التبرع بها للمرشحين والأحزاب والجماعات المشاركة في الانتخابات الفدرالية، سواء كانوا أفرادا أو لجان عمل سياسية أو أحزابا. ويمكن للفرد التبرع بألفي دولار لمرشح ما في الانتخابات وبمجموع يصل إلى ٩٥،٠٠٠ دولار لجميع المرشحين والأحزاب ولجان العمل السياسي خلال دورة انتخابية مدتها سنتان. ويمكن للجنة العمل السياسي أن تتبرع بخمسة آلاف دولار في كل انتخابات لمرشح ما، ولكن ليست هناك حدود مفروضة على المجموع الكلي لمثل هذه التبرعات كافة من كيان منفرد.

زخم إصلاح تمويل الحملات الانتخابية

لقد جعلت القضايا التي أثارها المال والسياسة من إصلاح تمويل الحملات الانتخابية موضوعا دائما للنقاش في الولايات المتحدة. وسعى المدافعون عن الإصلاحات عبر فترتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي دون جدوى إلى تعزيز نظام التنظيم الذي تم سنه في فترة السبعينات لتقليص دور وأهمية المال في النظام السياسي.

إلا أن القانون الذي تم إقراره في النهاية في العام ٢٠٠٢ جاء مختلفا تماما عن القوانين التي سبقته في هذا المجال. ففي حين أن تلك القوانين سعت لتحسين نظام التنظيم الفدرالي القائم، فإن هدف قانون إصلاح الحملات الانتخابية الذي تبناه الحزبان للعام ٢٠٠٢ (والمعروف باسم ماكين–فاينغولد، نسبة إلى عضوي مجلس الشيوخ الرئيسيين اللذين تبنيا القانون) هو إنقاذ ذلك النظام عن طريق إخضاع النشاطات التي اعتبرها مؤيدو القانون بأنها تحايل على قانون تمويل الحملات الانتخابية الفدرالية للتنظيم الفدرالي.

وقد بدأت الأحزاب السياسية القومية ابتداء من فترة الثمانينات من القرن الماضي بجمع الأموال بمقادير تتجاوز ما كان من الناحية الشكلية يسمح به في ظل القانون الفدرالي، ولو أنها ظاهريا لم تكن للاستخدام في الانتخابات الفدرالية بحد ذاتها. ويعتقد أن عودة "القطط السمينة"، أي المتبرعين الأغنياء الأقوياء في ظل

من أعلى الى أسفل: المرشح لمنصب حاكم الولاية الديمقراطي جون بلداتشي يخاطب مؤيديه في حزيران/يونيو، ٢٠٠٢، في مدينة أوغوستا بولاية ماين. كانت الحملة الانتخابية للعام ٢٠٠٢ بدأت في ماين حيث يتلقى المرشحون التمويل العام لحملاتهم الانتخابية.
الرئيس بوش يلوّح لمؤيديه في حفلة جمع التبرعات في لوس أنجلوس، حزيران/يونيو، ٢٠٠٣.
حاكم ولاية نيويورك الجمهوري جورج باتاكي يصافح أحد مؤيديه خلال حفلة لجمع التبرعات.

إصلاحات فترة السبعينات آذنت بظهور "الأموال غير المقيدة" في الانتخابات الأميركية. وتصف هذه العبارة الأموال التي يتم جمعها وإنفاقها خارج إطار الانتخابات الفدرالية ولكن قد يكون لها على الأقل تأثير غير مباشر على الانتخابات الفدرالية (خلافا "للأموال الصعبة" التي يتم جمعها وإنفاقها وفقا لقانون الانتخابات الفدرالية).

ويتم توزيع هذه التبرعات من الأموال اللينة، بمقادير ومن مصادر محظورة في الانتخابات الفدرالية على الأحزاب المرتبطة بالولايات لاستخدامها في العمليات المتعلقة بالقاعدة الشعبية وبجهود تعبئة الناخبين. وبتعزيز مثل هذه النشاطات ساعدت حتما المرشحين للانتخابات الفدرالية بالإضافة إلى سباقات الانتخابات في الولايات

هاري إس ترومان، الحزب الديمقراطي (١٩٤٥–١٩٥٣)

دوايت أيزنهاور، الحزب الجمهوري (١٩٥٣–١٩٦١)

والانتخابات المحلية التي كانت تستهدفها ظاهريا. وبالإضافة إلى ذلك، أوحت جهود جمع التبرعات المنسقة من قبل المسؤولين في الأحزاب القومية ومن قبل المرشحين للانتخابات الفدرالية والمسؤولين فيها بأن الهدف الأساسي لهذه التبرعات هو مساعدة المرشحين للانتخابات الفدرالية.

ولم يصبح الاعتقاد بأن نظام التنظيم الفدرالي كان آخذا بالانهيار سائدا حتى إجراء الانتخابات القومية في العام ١٩٩٦. إذ لم يقتصر الأمر على جمع ٩٠٠ مليون دولار من الأموال اللينة من قبل الأحزاب السياسية في ذلك العام، بل إن جماعات المصالح والأحزاب السياسية اكتشفت طريقة أخرى للتأثير على الانتخابات الفدرالية بمعزل عن القيود الفدرالية، وهي تأييد القضية المتعلقة بالانتخابات. ويشتمل هذا النوع من الأموال اللينة على اتصالات تناقش أمر المرشحين بالتزامن مع مواقف من قضية معينة، ولكن بدون الدعوة الواضحة إلى هزيمة أو انتخاب مرشحين معرّفين على وجه التحديد.

جون إف كنيدي، الحزب الديمقراطي (١٩٦١-١٩٦٣)

جمهوريو الجمعية التشريعية لولاية كاليفورنيا، يعلنون تشكيل لجنة عمل سياسي جديدة في أيار/مايو، ١٩٩٩، من شأنها تشجيع مشاركة المتحدرين من أصول لاتينية في العملية السياسية الفدرالية والولائية.

وبما أن معظم المحاكم الدنيا فسرت حكم قضية باكلي ضد فاليو بأنه ملزم لمثل هذه الصيغة الواضحة من أجل إخضاع الاتصالات أو نقل المعلومات للتنظيم الحكومي فإن الجماعات قادرة على تقديم معلومات عامة عملت على تشجيع تبني وجهات نظر إيجابية أو سلبية عن المسؤولين العامين الذين تصادف أنهم أيضا مرشحون في الانتخابات المقبلة، وذلك بدون الخضوع لقيود قانون الانتخابات الفدرالية. ويقدّر أنه تم إنفاق عشرات الملايين من الدولارات على انتخابات العام ١٩٩٦ والانتخابات اللاحقة بهذه الطريقة مع استحالة الحصول على أرقام دقيقة عنها بسبب شبه عدم أو عدم وجود إلزام بالكشف عنها.

تأثير قانون ماكين - فاينغولد

لقد قام الإصلاحيون بعد العام ١٩٩٦ بتحويل تركيزهم من الحدود المفروضة على لجان العمل السياسي والإنفاق على الحملات الانتخابية وعلى التمويل الشعبي إلى سد ثغرات التهرب التي اعتقدوا أنها جعلت التنظيم الفدرالي للمال في السياسة أمرا لا قيمة له بشكل متزايد. ويحظر قانون ماكين-فاينغولد للعام ٢٠٠٢ بصورة عامة على الأحزاب القومية والمرشحين للانتخابات الفدرالية أو المسؤولين فيها جمع أو إنفاق الأموال اللينة. كما أنه يحظر على الأحزاب في الولايات والأحزاب المحلية إنفاق الأموال اللينة على ما يعرّف "بنشاطات الانتخابات الفدرالية". وفيما يتعلق بتأييد القضايا، فإن القانون الجديد يقتضي الكشف عن جميع الإعلانات الدعائية السياسية التي تشير إلى مرشحين للانتخابات الفدرالية محددين بوضوح في غضون ٣٠ يوما من إجراء انتخابات أولية أو ٦٠ يوما من إجراء انتخابات عامة، كما يحظر رعايتها من قبل أموال خزينة نقابة أو شركة.

وقد حامت مسألة الوضع الدستوري حول المناقشات طوال سنوات الحوار التي سبقت إقرار قانون ماكين-فاينغولد. وربما كان ذلك شيئا حتميا إذا أخذنا بعين الاعتبار خبرة حكم باكلي ضد فاليو في العام ١٩٧٦ والذي خلّف وراءه نظاما لم يتصوره الكونغرس ولكن كانت له مدلولات بعيدة الأمد بالنسبة لتدفق الأموال في الانتخابات الفدرالية. ومع اقتراب سن هذا التشريع أصبحت مسألة دستوريته بصورة متزايدة أساس المناقشة الدائرة حوله. ومع بدء الحملات لانتخابات العام ٢٠٠٤ وسعي السياسيين لتبني قانون جديد، فقد أصبح المجتمع السياسي ينتظر بتلهف المراجعة القضائية العاجلة التي يلزمها قانون ماكين-فاينغولد.

وقد صدر أول هذه الأحكام في الثاني من شهر أيار/مايو ٢٠٠٣ عندما قامت المحكمة المحلية الأميركية في واشنطن العاصمة، في قضية ماكونيل ضد فيك، بإلغاء الحظر الشامل على جمع الأموال اللينة من قبل الأحزاب القومية واستخدامها من قبل الأحزاب في الولايات أو الأحزاب المحلية، ولكنها احتفظت بالحظر المفروض على الاتصالات الشعبية التي قد تؤثر بشكل مباشر على نحو أكبر على الانتخابات الفدرالية وعلى جمع الأموال اللينة من قبل المرشحين للانتخابات الفدرالية والمسؤولين فيها. كما أن المحكمة ألغت تنظيم جميع الاعلانات الدعائية التي تذاع على الهواء التي تشير إلى المرشحين للانتخابات الفدرالية، استنادا إلى فترة زمنية، ولكنها فاجأت المراقبين بالسماح للتنظيم المستند إلى معايير غير موضوعية على نحو أكبر بالنسبة إلى ما إذا كان الإعلان الدعائي مؤيدا أو معارضا للمرشح للانتخابات الفدرالية، بصرف النظر عن موعد بثه. وقد تم وقف هذا الحكم في وقت لاحق، وذلك للحد من التشوش والإرباك بالنسبة للذين يقومون بالفعل بالاشتراك في حملات انتخابات العام ٢٠٠٤، على أن يتخذ قرار نهائي بشأنه من قبل المحكمة العليا التي ستستمع إلى حجج شفهية حوله في شهر أيلول/سبتمبر.

فهل ستتبع المحكمة العليا نمطها العام منذ قرار باكلي ضد فاليو وترفض تمديد التنظيم في القانون الجديد في مجال حرية التعبير عن الرأي؟ أم أنها ستقتنع بالأدلة الهائلة والسنوات من الخبرة المتعلقة بالقانون السابق بأن مخاطر الفساد والتأثير المفرط للأفراد الأغنياء والجماعات قد يبرر تطبيقا أكبر للأنظمة أكثر مما تحبذ؟ والشيء الواضح هو أن الحكم المقبل للمحكمة العليا سيكون له أثر أساسي على جهود المستقبل المتعلقة بتنظيم تدفق المال إلى السياسة. ■

جوزيف ي. كانتور متخصص في دراسات الحكومة القومية الأميركية في مركز أبحاث الكونغرس، وهو قسم مختص بالأبحاث في مكتبة الكونغرس. وقد بدأ حياته العملية هناك في العام ١٩٧٣ بعد أن حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة جونز هوبكنز. وقد تخصص في موضوع تمويل الحملات الانتخابية منذ العام ١٩٧٩، وساعد من خلال هذه الوظيفة في إطلاع الكونغرس على هذا الموضوع وعلى تحليل القضايا التي يشتمل عليها ذلك والمقترحات المتعلقة بالتغييرات في القانون ذي العلاقة.

انتخابات ٢٠٠٤

المعجم الانتخابي

CAUCUS - اجتماع انتخابي حزبي: أصل الكلمة يعني اجتماعاً، خصوصا اجتماع أشخاص هدفهم التغيير السياسي أو التنظيمي. وقد تبلور هذا المصطلح في مجال الانتخابات الرئاسية الأميركية بحيث أصبح يعني تجمعا للقياديين والناشطين الحزبيين المحليين خلال عملية الترشيح الرئاسية. وفي الولايات التي يوجد فيها نظام الاجتماعات الحزبية الانتخابية على مستويات متفاوتة، يقوم الزعماء الحزبيون المحليون على مستوى الدوائر الانتخابية باختيار مندوبين الى مؤتمر الترشيح القومي لحزبهم في اجتماعات لا يحضرها سوى أعضاء الحزب. والغرض من نظام الاجتماعات الحزبية الانتخابية هو التدليل عن طريق اختيار المندوبين على من هو المرشح الرئاسي المفضل لدى جهاز الحزب في كل ولاية على حدة. ويساهم ذلك في إشاعة الديمقراطية في عملية اختيار مرشح الحزب للرئاسة، نظرا لأن تحديد المرشحين المفضلين يتم جوهريا على المستوى المحلي في بداية عملية الترشيح.

COATTAILS - أذيال مرشح الرئاسة: إشارة إلى الشقين الشبيهين بالخطاف في ذيل البذلة الرسمية الطويلة. يشير هذا المصطلح في السياسة الأميركية إلى قدرة صاحب منصب سياسي معين أو مرشح سياسي محبوب، نظرا لما يتمتع به من شعبية، على زيادة فرص فوز مرشحين آخرين من الحزب ذاته في الانتخابات. يقال إن المرشح يجر آخرين ممن «تعلقوا بأذياله» إلى الفوز.

CONSERVATIVE - محافظ: تطلق هذه الكلمة على كل اتجاه سياسي من يمين الوسط إلى اليمين. في الولايات المتحدة، يعتبر الحزب الجمهوري أكثر محافظة من الحزب الديمقراطي. المحافظون «السياسيون» في الولايات المتحدة هم عادة من مؤيدي اقتصاديات السوق الحرة وقلة الضرائب كما أنهم لا يثقون في سلطات الحكومة الفدرالية، مقارنة بحكومات الولايات والسلطات المحلية.

CONVENTION BOUNCE - قفزة مؤتمر الترشيح القومي: ارتفاع شعبية مرشح الرئاسة من حزب معين، بناء على استطلاعات الرأي العام، في الأيام التي تعقب مباشرة ترشيحه أو ترشيحها رسميا أثناء مؤتمر الترشيح القومي لأي من الحزبين الديمقراطي أو الجمهوري.

DEBATE - مناظرة: جدال علني بين جانبين متنافسين أو أكثر على قضية أو قضايا معينة. لقد أصبحت المناظرات السياسية في أميركا في السنوات الأخيرة عبارة عن لقاء تلفزيوني يطرح فيه كل الساعين إلى الترشيح لمنصب رئيس أو نائب رئيس الجمهورية مواقفهم السياسية ردا على أسئلة توجه إليهم من قبل الصحافة أو جمهور من المواطنين. ويمكن إجراء المناظرات أيضا عبر الإذاعة أو في ندوات عامة، بين مرشحين لمناصب عامة على كل المستويات الحكومية.

DIVIDED GOVERNMENT - الحكومة المقسمة: تعبير يشير عموما إلى وضع يكون فيه رئيس الجمهورية من حزب بينما يسيطر الحزب الآخر على أحد مجلسي الكونغرس أو المجلسين معا. وتسري هذه الحالة أيضا على مستوى الولايات، بمعنى أن يكون حاكم الولاية من حزب بينما يسيطر الحزب الآخر على المجلس التشريعي في الولاية. النظام السياسي الأميركي يشهد حالات كثيرة من الحكومات المقسمة. ومن الآثار التاريخية لهذا الوضع إعاقة أية تغييرات جذرية وحفز السياسيين من الحزبين على ابتغاء الحلول الوسط والتوصل إلى تسويات مرضية بصدد تشريعات مقترحة.

ELECTORAL COLLEGE - الهيئة الانتخابية: حين يذهب الناخبون الأميركيون إلى صناديق الاقتراع للتصويت للرئيس الجديد، يعتقد كثيرون أنهم يشاركون في انتخاب مباشر للرئيس. لكن الأمر، من الناحية الفنية، ليس كذلك بسبب وجود ما يعرف بالهيئة الانتخابية، وهي من التركات الدستورية للقرن الثامن عشر. والهيئة الانتخابية هي اسم مجموعة من «المندوبين» الذين يرشحهم أعضاء الحزب في الولايات المختلفة في الاتحاد. في يوم الانتخاب يتم انتخاب هؤلاء المندوبين، الذين يكونون قد أدلوا بولائهم لمرشح أو لآخر من المرشحين الرئاسيين، عبر عملية انتخاب شعبية. وفي كانون الأول/ديسمبر، بعد الانتخاب الرئاسي، يجتمع هؤلاء المندوبون في عواصم ولاياتهم ويدلون بأصواتهم للرئيس ونائب الرئيس. ولكي يتم انتخاب أي رئيس، فإنه بحاجة إلى أصوات ٢٧٠ من هؤلاء.

FEDERAL ELECTION COMMISSION - هيئة الانتخابات الفدرالية: وكالة منظمة مستقلة مهمتها إدارة وتطبيق قانون التمويل الانتخابي. أنشأت الهيئة بموجب التعديل الذي أجري عام ١٩٧٤ على قانون الحملات الانتخابية الفدرالية لعام ١٩٧١.

FRONT-LOADING - التحميل المبكر: تسمية تطلق على قيام بعض الولايات بعقد مؤتمراتها الحزبية القيادية وانتخاباتها الحزبية الأولية في مواعيد تسبق الانتخابات العامة بمددا أطول فأطول. وبتقديم تلك المواعيد، تأمل الولايات المعنية في إعطاء واحد أو اثنين من الساعين إلى الترشيح لمنصب الرئاسة قوة دفع حاسمة وبالتالي ممارسة نفوذ غير متكافئ على عملية الترشيح في كل من الحزبين.

FRONT-RUNNER - المرشح المتقدم: المرشح في أي عملية انتخابية الذي يعتبر أكثر المرشحين شعبية أو الفائز المرجح.

ليندون جونسون، الحزب الديمقراطي (١٩٦٣-١٩٦٩)

GENDER GAP - الهوة بين الجنسين: عمدت النساء في الانتخابات التي أجريت في الآونة الأخيرة إلى التصويت وفقا لأنماط تختلف عن أنماط الرجال، بحيث أنهن غالبا ما يفضلن المرشحين الديمقراطيين على الجمهوريين أو يفضلن المرشحين ذوي المواقف الأكثر تحررا في الساحة السياسية. وقد أطلقت الصحافة على هذه الظاهرة تعبير «الهوة بين الجنسين.»

HARD MONEY/SOFT MONEY - الأموال الصلبة (المنظمة والمحددة لمرشح معين)/ الأموال اللينة (الأموال المقدمة إلى الحزب والأكثر مرونة لناحية استخدامها من قبل المرشحين): تسميتان تستخدمان للتمييز بين تمويل الحملات الانتخابية تبعا لقانون الحملات الانتخابية الفدرالية وتمويل الحملات الانتخابية بمعزل عن ذلك القانون. التمويل المنظم يخضع إجرائيا للقانون المذكور ويمكن استخدامه للتأثير على نتائج الانتخابات العامة – أي الدعوة لانتخاب مرشحين معينين. أما الأموال غير المنظمة فلا تخضع إجرائيا للقانون ولا يمكن إنفاقها إلا على نشاطات لا تؤثر على انتخاب مرشحين لمناصب قومية – أي نشاطات مثل حملات تسجيل الناخبين وتقوية قواعد الحزب ومصاريف إدارية، ولمساعدة المرشحين لمناصب على مستوى الولاية والمستوى المحلي.

HORSE RACE - سباق الخيل: تستخدم هذه الاستعارة لوصف الحملة الانتخابية وتصوير حماس الجماهير وهم يشاهدون سباقا رياضيا. ويشير هذا التشبيه أيضا إلى التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية التي غالبا ما تركز على مواقع المرشحين في استطلاعات الرأي العام وكأنهم جياد في سباق، بدلا من التركيز على مواقفهم من القضايا المختلفة.

LIBERAL - متحرر (ليبرالي): ترمز هذه الكلمة في المسطح السياسي الأميركي إلى الأشخاص الذين يقفون نسبيا أو إلى حد ما إلى يسار الوسط. من بين الحزبين السياسيين الرئيسيين، يعتبر أعضاء الحزب الديمقراطي أكثر «ليبرالية،» بالمفهوم السائد. وينحو الليبراليون «السياسيون» إلى تفضيل استخدام مزيد من سلطات الحكومة الفدرالية لتصحيح ما يتصورونه من عدم التكافؤ الاجتماعي. أما الليبراليون «الثقافيون،» فإنهم يميلون إلى تأييد حقوق المرأة وحقوق الأقليات، مع التركيز على حريات السلوك الشخصي لدى الأفراد.

ريتشارد نيكسون، الحزب الجمهوري (١٩٦٩-١٩٧٤)

جيرالد فورد، الحزب الجمهوري (١٩٧٤-١٩٧٧)

MIDTERM ELECTION - انتخابات منتصف الولاية: انتخابات الكونغرس التي تجرى وسط ولاية الرئيس، أي بعد عامين من أعوامه الأربعة في السلطة، والتي ينتخب فيها كل أعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى كثير من المسؤولين على مستوى الولايات والمجالس المحلية. وتفسر نتائج تلك الانتخابات أحيانا بأنها استفتاء عام على أداء الرئيس في العامين الأولين من ولايته. وكذلك فإن انتخابات منتصف الولاية تقرر عددا من أعضاء مجلس الشيوخ وكل أعضاء مجلس النواب والعديد من المسؤولين المحليين والولائيين.

جيمي كارتر، الحزب الديمقراطي (١٩٧٧-١٩٨١)

NEGATIVE ADS - الإعلانات السياسية السلبية: الإعلانات الدعائية التي تروج لمرشح ما عن طريق تلطيخ صورة منافسه، إما بمهاجمة خلق المنافس أو سجله ومواقفه من بعض القضايا.

PLATFORM - البرنامج السياسي: يشير هذا التعبير في سياق سياسة الانتخابات الرئاسية إلى بيان المبادئ والأهداف الذي يصدره الحزب أثناء مؤتمر الترشيح القومي. ومع أن مرشحي الرئاسة من الحزبين الديمقراطي والجمهوري يدعون الولاء للبيان السياسي، إلا أن هذه الوثيقة من المعاني النبيلة والتوجهات القانونية أخذت تفقد أهميتها في السنوات الأخيرة بسبب تركيز التلفزيون المتزايد على مظهر كل من المرشحين وشخصيته وما يراه الناس من قدراته القيادية.

PLURALITY RULE - قاعدة الأكثرية: الحكم المتبع في تقرير الفائزين في الانتخابات. الأكثرية هي مجموع الأصوات التي يتلقاها مرشح ما إن كانت أكثر من الأصوات التي تلقاها منافسه، ولكنها غالبا ما تقل عن ٥٠٪ من غالبية الأصوات. بمعنى أنه إذا حصل مرشح على ٣٠٪ من الأصوات وحصل مرشح ثان على ٣٠٪ أيضا من الأصوات وحصل ثالث على ٤٠٪، فإن المرشح الثالث يعتبر الفائز لحصوله على أكثرية الأصوات.

PRIMARY - الانتخاب التمهيدي: سباق انتخابي يجرى لاختيار مرشح الحزب لأي منصب عام. ويمكن إجراء الانتخابات التمهيدية لاختيار مرشحين على كل مستويات الحكومة، بما في ذلك انتخابات محلية لاختيار المرشحين لرئاسة البلديات وانتخابات على مستوى الدوائر لاختيار مرشحي الحزب لمجلس النواب الفدرالي وانتخابات على مستوى الولاية لاختيار مرشح لمنصب حاكم الولاية أو لعضوية مجلس الشيوخ وانتخابات تمهيدية لاختيار مرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية. وتنقسم الانتخابات التمهيدية الى انتخابات «مغلقة،» يقتصر حق التصويت فيها على أعضاء الحزب المسجلين، وانتخابات تمهيدية «مفتوحة» يمكن فيها لأعضاء من أحد الحزبين (يسمون «الناخبين المتحولين للحزب الآخر») بالتصويت في الانتخابات التمهيدية للحزب الآخر.

رونالد ريغان، الحزب الجمهوري (١٩٨١-١٩٨٩)

جورج هيربرت بوش، الحزب الجمهوري (١٩٨٩-١٩٩٣)

الانتخابات التمهيدية لاختيار مرشحي الرئاسة تجرى على مستوى الولاية لمعرفة المرشحين المفضلين لدى سكان الولاية المعنية. وحسبما يقضي به قانون الولاية، يدلي الناخبون في أي ولاية بأصواتهم مباشرة للمرشح الرئاسي الذي يفضلونه أو لمندوبين «يتعهدون» بدعم ذلك المرشح أثناء مؤتمر الحزب القومي. وبين فترة وأخرى، يمكن للانتخابات التمهيدية في ولايات ما أن تقطع الطريق على مرشحين متقدمين وتعبيء الدعم لمرشحين أقل شهرة. تجدر الملاحظة أن الانتخابات التمهيدية هي الانتخابات البديلة لنظام «انتخاب التجمعات الانتخابية» للمرشحين.

PROTEST VOTE - التصويت الاحتجاجي: التصويت لمرشح حزب ثالث لا لانتخاب ذلك المرشح بل للإعراب عن الاستياء من مرشحي الحزبين الرئيسيين.

REDISTRICTING - إعادة رسم الدائرة الانتخابية: إشارة إلى إعادة رسم الحدود الجغرافية للدوائر التي ينتخب فيها أعضاء مجلس النواب في كل ولاية. ويتنافس الديمقراطيون والجمهوريون على مستوى الولاية للسيطرة على الآليات السياسية والقانونية لصلاحية إعادة رسم الدوائر الانتخابية، عادة بالسيطرة على المجلس التشريعي في الولاية. فمتى أمكنهم ذلك استطاعوا إعادة رسم الدوائر الانتخابية بطرق تعطي حزبهم الأفضلية.

REGIONALIZATION - التعاضد الاقليمي: تنقسم الولايات الأميركية الخمسون بشكل غير رسمي الى حوالي ستة أقاليم تتشارك في خصائص جغرافية وثقافية معينة تميزها عن المناطق الأخرى. وتتعاضد الولايات في منطقة إقليمية ما أثناء الانتخابات التمهيدية الرئاسية لتضخيم أثر المنطقة على العملية الانتخابية الى مداها الأوسع. وغالبا ما يتم ذلك عن طريق عقد انتخاباتها التمهيدية في نفس اليوم.

SINGLE-MEMBER DISTRICT - دائرة العضو الواحد (أو الدائرة الأحادية): إشارة الى الترتيب المتبع حاليا في الانتخابات التشريعية على الصعيد القومي وصعيد الولايات حيث يفوز مرشح واحد فقط (من أي من الحزبين) في كل دائرة تشريعية، أي المرشح الذي يحصل على أكثرية الأصوات. نظام العضو الواحد هذا يسمح لحزب واحد فقط بالفوز في أي دائرة انتخابية. وهذا النظام هو نقيض النظام النسبي الأكثر شيوعا في العالم، الذي يعتمد دوائر انتخابية أكبر بكثير ويسمح بانتخاب عدة أشخاص في آن واحد بناء على نسب ما يتلقاه الحزبان من أصوات.

SOUND BITE - اللقمة الصوتية: عبارة أو قول ذو وقع مؤثر يطلقه مرشح ما وتكرره شبكات التلفزيون والاذاعة.

SPIN DOCTOR/SPIN - أستاذ الحذلقة/ الحذلقة الإعلامية: مستشار إعلامي أو سياسي توظفه حملة انتخابية ما للتأكد من أن ينال مرشحها أفضل قدر ممكن من التغطية الإعلامية في أي ظرف من الظروف. مثال على ذلك أن يقوم «أساتذة الحذلقة» بعقد مناظرة بين مرشحي الحزبين للرئاسة بالاتصال برجال الصحافة لاظهار مواطن القوة في مرشحهم أثناء المناظرة ومحاولة إقناع وسائل الاعلام – وبالتالي الجمهور – بأن مرشحهم هو الذي «كسب» المناظرة. وهكذا يقال إن المستشارين الاعلاميين «يصبغون» الوضع أو الحدث أو يصبغونه «بصبغتهم» الخاصة.

THIRD PARTY - حزب ثالث: أي حزب سياسي غير الحزبين الرئيسيين اللذين هيمنا على النظام السياسي الأميركي في القرن العشرين، وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، يلقى دعما شعبيا ويلعب دورا في التأثير على نتيجة الانتخابات.

TICKET SPLITTING - التصويت المقسم: يشير هذا التعبير الى التصويت لمرشحين من الحزبين في انتخابات واحدة، مثل التصويت لمرشح ديمقراطي لرئاسة الجمهورية ولمرشح جمهوري لمجلس الشيوخ. وهكذا يقال إن الناخبين الذين لم يصوتوا لكل مرشحي حزب واحد «قسموا» أصواتهم.

TOWN MEETING - الندوة الأهلية: لقاء عام غير رسمي بين مسؤول منتخب أو مرشح لمنصب انتخابي وعدد من الناس، من المواطنين المحليين عادة، يوجه فيها الحاضرون أسئلة مباشرة الى المسؤول أو المرشح.

TRACKING SURVEY - استطلاعات المتابعة: نوع من استطلاعات الرأي العام يسمح للمرشح بـ«متابعة» مشاعر الناخبين أثناء حملة انتخابية. في الاستطلاع الأولي، يجري صاحب الاستطلاع مقابلة مع عدد مماثل من الناخبين على مدى ثلاث ليال متتالية، كأن يستطلع آراء ٤٠٠ ناخب يوميا، أو ١٢٠٠ ناخب على مدى ثلاث ليال. وفي الليلة الرابعة، يستطلع المسؤول ٤٠٠ شخص آخر ويضيف إجاباتهم الى حصيلة الاستطلاع، لكنه يتخلص فيما بعد من إجابات الليلة الأولى. وتستمر العينات على هذا المنوال مستمدة من ١٢٠٠ إجابة متواصلة على مدى ثلاث ليال متتالية. وعلى مر الزمن، يمكن لمديري حملة انتخابية ما أن يحللوا ما تجمع من معلومات ويدرسوا ما تخلفه أحداث معينة على مواقف الناخبين.

قراءات إضافية ومواقع إنترنتية

كتب

Abramson, Paul R., John Aldrich, and David Rohde
Change and Continuity in the 2000 and 2002 Elections. CQ Press, 2003, 400pp.

Bibby, John F.
Two Parties – Or More? The American Party System. 2nd. edition. CQ Press, 2002, 168 pp.

Brinkley, Alan, ed. and Davis Dyer, ed.
The Reader's Companion to the American Presidency. Houghton Mifflin, 2000, 368 pp.

Coleman, Kevin J., Joseph E. Cantor and Thomas H. Neale
Presidential Elections in the United States: A Primer. Congressional Research Service, Library of Congress, 2000, 53pp.
http://fpc.state.gov/documents/organization/22616.pdf

Flanigan, William H. and Nancy Zingale
Political Behavior of the American Electorate. 10th edition. CQ Press, 2002, 220 pp.

Goldstein, Michael L.
Guide to the 2004 Presidential Election. CQ Press, 2003, 140 pp.

Gregg, Gary L., ed.
Securing Democracy: Why We Have an Electoral College. ISI Books, 2001, 197 pp.

Maisel, L. Sandy
The Parties Respond: Changes in American Parties and Campaigns. 4th edition. Westview Press, 2002, 400 pp.

Moore, John Leo
Elections A-Z. 2nd edition. CQ Press, 2003, 614 pp.

Polsby, Nelson W. and Aaron Wildavsky
Presidential Elections: Strategies and Structures of American Politics. 10th edition. Chatham House, 2000, 352 pp.

Thomas, Norman G. and Joseph A. Pika
"Election Politics" in The Politics of the Presidency. 5th edition. CQ Press, 2001, 510 pp.

Thompson, Dennis
Just Elections. University of Chicago Press, 2002, 240 pp.

Traugott, Michael and Paul J. Lavrakas
Election Polls, the News Media & Democracy. Chatham House Publishers, 2000, 368pp.

Traugott, Michael and Paul J. Lavrakas
The Voter's Guide To Election Polls. 2nd edition. Chatham House Publishers, 2000, 192pp.

Wayne, Stephen J.
The Road to the White House. 2004. 7th edition. Wadsworth Publishers, 2003, 336 pp.

Zogby, John
Decison 2002: Why the Republicans Gained. Zogby International, 2003, 234pp.

مواقع إنترنتية

Center for Responsive Politics
http://www.opensecrets.org/home

Center for the American Woman and Politics
http://www.rci.rutgers.edu/~cawp

Center for Voting and Democracy
http://www.fairvote.org/

Democracy in Action, P2004, Race for the Presidency
http://www.gwu.edu/~action/P2004.html

Democratic National Committee
http://democrats.org/index.html

Federal & State Election Resources
http://www.llrx.com/columns/roundup25.htm

League of Women Voters
http://www.lwv.org

Politics1 – Presidency2004
http://www.politics1.com/p2004.htm

Project Vote Smart
http://www.vote-smart.org

Republican National Committee
http://rnc.org

U.S. Federal Election Commission
http://www.fec.gov

Foreign Press Centers Campaign 2004 Web Links
http://fpc.state.gov/c9752.htm

Issues of Democracy: Fair and Free Elections, September 1996
http://usinfo.state.gov/journals/itdhr/0996/ijde/ijde0996.htm

وليام كلينتون، الحزب الديمقراطي (١٩٩٣–٢٠٠١)

مقالات

Brooks, David. "One nation, slightly divisible," *Atlantic Monthly*, Dec. 2001, pp. 53-65.
http://www.theatlantic.com/issues/2001/12/brooks.htm

Benenson, Bob. "Special Report, Election 2004," *CQ Weekly*, August 9, 2003, pp. 2010–2014.

Cantor, Joseph E.
Campaign Financing. Congressional Research Service, Library of Congress, 2002. 14pp.
http://fpc. state.gov/documents/organization/20708.pdf

Cook, Charles E. "Sweep or split", *Washington Quarterly*, Autumn 2003, pp. 213-220
http://www.twq.com/03autumn/docs/03autumn_cook.pdf

Dunham, Richard S. "Election '04: Off and Running; With the Presidential primary season now getting into full gear, here are four dynamics that will determine Bush's re-election.(WASHINGTON WATCH)" Business Week Online, Sept 2, 2003.
http://www.businessweek.com/bwdaily/dnflash/sep2003/nf2003092_1665_db015.htm

Faucheux, Ron. "Early Senate handicapping for '04: short of an across-the-board Bush-Republican collapse, Democrats will have their hands full holding the line on what they already have in the Senate. (On the Record). (Elections United States)", *Campaigns & Elections*, April 2003, p7.

"Taking Aim At 2004: Can Bush win a second term running on a platform of tanks and tax cuts? An inside look at the campaign playbook.(Nation)" *Time*, May 5, 2003, pp. 32.

جورج دبليو بوش، الحزب الجمهوري (٢٠٠١–حتى الآن)

E PLURIBUS UNUM
I LIKE IKE
WILLKIE
KENNEDY